أبعاد جديدة في التاريخ

إن أقوى الاتجاهات الحديثة في البحث التاريخي، كما رأينا، هو الانتقال من العناية بالحالات الفردية إلى العناية بالأحوال العامة، ومحاولة وضع التاريخ منسجماً مع العلوم الإجتماعية باعتباره علم الإنسان في الزمان، ولا شك أن التبدل المهم الثاني هو اتساع نطاق رؤية المؤرخ في كلا الزمان والمكان. وهذا طبعاً غير جديد من حيث المبدأ، فإن كل مؤرخ يقظ للذهن سيهتم عاجلاً أو آجلاً بتاريخ الأمم الأخرى أكثر من اهتمامه بتاريخه، ونستطيع أن نتتبع اهتمام المؤرخين الأوربيين بالحوادث الخارجة عن مدى رؤياهم المباشر إلى زمن فولتير على الأقل، ولكن الذي زاد العناية بهذه النظرة المتوسعة وجعلها إحدى الاتجاهات المعاصرة المهمة هو التبدل العظيم في الوضع الدولي العام منذ سنة ١٩٤٥ وبصورة خاصة بعد ما تم بين سنتي ١٩٥٧ و ١٩٦٠ من تقدم سريع في عملية تفكك الاستعمار؛ وكما قال ايليكيك: «إن أكثر الأمور تأكداً في الحقبة الحالية هو أن التاريخ الحي يتطلب إعادة نظر واضحة في محتوى الفكرة العالمية وما يعقب ذلك من تطبيقها الواسع في البحث التاريخي[٤٠٢] وهذا، كما قال ايليكيك، لا يعني مجرد الاكتفاء بزعزعة النظرة في التاريخ التي تعتبر أوربا مركزاً والتي تعرضت لكثير من النقض، حقاً إن هذه الزعزعة مهمة وقد كتب عنها كثيراً[٤٠٣]، غير أنها لا تكون إلا وجهاً واحداً من المشكلة، وعلى بقية المؤرخين إذا أرادوا الحصول على نتائج قيمة أن يسموا فوق حدودهم القومية الأنثروبولوجية، وكان من الطبيعي أن

---

(٤٠٢) انظر «استطلاعات تاريخية ـ الشعور الاجتماعي (المؤتمر الدولي الثالث عشر للعلوم التاريخية. موسكو (١٩٧٠) ص ١٠

(٤٠٣) انظر: لوخر «تحول الصورة التاريخية التي تجعل اوربا مركزاً» (١٩٥٤) دانس: التأريخ: الخائن (١٩٦٢) ومن المعروف جيداً أن أحد مشاريع اليونيسكو الكبرى هي مكافحة لنظرة الماضي التي تجعل أوربا مركزاً، ومحاولة إعادة توازن أحسن وقد أورد دانس (١٥٤) قائمة بالمطبوعات التي عن الموضوع.

يتركز عمل المؤرخين في آسيا ، في الهند وأندونيسيا مثلاً[٤٠٤] منذ الاستقلال، على كشف ماضيهم، وخاصة في كفاحهم ضد التفسير الاستعماري للعلماء الأوربيين من أبناء الجيل السابق، ولن ينكر أحد أن رد الفعل هذا كان ضرورياً وجديراً بالتقدير فيما سار فيه حتى الآن. غير أنه يجب أن نلاحظ أيضاً أنه في المدى الطويل لم يجن إلا القليل من وضع «أسطورة» القومية الهندية أو الأندونيسية محل «أسطورة» الاستعمار عند الذين يرون أوربا مركزاً. وقد قال ساتيش جاندرا: «ينبغي أن نترك فكرة المركز والمحيط، سواء وقع هذا المركز في أوربا أو في المملكة الوسطى[٤٠٥]، وينبغي بدلاً من ذلك أن يكون هدفنا الحصول على ما ظل حتى الآن مفقوداً، وهو نظرة كونية إلى المشاكل المركزية للتاريخ البشري ومتناقضاتها الدايلكتيكية، والاستمرارية والتقطع، والوحدة والتنوع، والركود والتقدم، والتبدل بين الأوجه الثورية والجامدة للتطور الاجتماعي والدوران وعدمه، وهذا لا يتم إلا بالمقارنة بين الاتجاهات المتنوعة، ومثل هذه المقارنة ستبقى سطحية، إن لم تكن غير ممكنة، إلى أن تزداد معرفتنا عن مناطق التاريخ التي ظلت حتى الآن مهملة لسبب أو لآخر»[٤٠٦].

تختص الحضارات العظمى في آسيا طبعاً بتقليد تاريخي قديم كقدم الحضارة في أوربا، و في كثير من الحالات هو أقدم من حضارة أوربا، وقد طوى النسيان اليوم النظرية القديمة التي سادت الغرب أمداً طويلاً والتي ترى أن الشرق ليس له تاريخ (أو أنه ضد التاريخ)[٤٠٧]، والاهتمام بالتاريخ في

---

(٤٠٤) اعترف مع الشكر بتقريرين رائعين اعدتهما لجنتي المؤرخين الهنود والاندونيسيين وقد ساعداني كثيراً في اعداد هذا القسم وسأشير إليهما بكثرة في ما يلي:

(٤٠٥) اخذ هذا الاقتباس من مقال مثير عن «تفكيك المركز في التاريخ» تلطف الاستاذ جاندرا باعداده لغرض هذه الدراسة، وإني أعبر عن أجزل شكري له على ذلك.

(٤٠٦) انظر: ايليكيك: المذكور آنفاً (١٩٧٠) ص ١١

(٤٠٧) انظر «مؤرخو الهند والباكستان وسيلان (الكتابات التأريخية عن شعوب آسيا أشرف على طبعه فيلبس ج ١ (١٩٦١) ص ٤

الشرق وفي الغرب يستمد من جذر واحد، فالأصول الأولى للاهتمام بالماضي ودوافعه ترجع في الصين والهند وآسيا الغربية إلى نفس الأسس التي في أوربا[٤٠٨] لقد كان في البداية غرضه في كل مكان شبه سحري، وارتباطاته بالعبادات والدين، وهدفه إرضاء الألهة والمقدسات المثيرة للرعب والتي تقرِّر أعمالها مصائر البشرية. ثم أصبح في مرحلة تالية وفي كل مكان يقوم بتدوين أعمال الملوك الذين اعتبروا آلهة أو منحدرين من آلهة أو قريبين من آلهة وقد أصبح التاريخ شكلاً من الدعابة، فكان الكهان والموسيقاريون المحاربون يتغنون بالنبل وبأعمال الملوك العظيمة[٤٠٩] « أما كتابة التاريخ الصينية القديمة فقد وصفت بأنها « تاريخ كتبه البوروقراطيون للبوروقراطيين »[٤١٠] أو بعبارة أخرى أنها لم تهتم بتسجيل الماضي كما كان في الواقع، وإنما من أجل خلق صورة ذاتية من أجل مصالح الأسرة الحاكمة والنظام الاجتماعي السائد وذلك بتقليص أو توسيع الشقوق والتصدعات والتأزمات والانحرافات التي كانت تميز الصين، بقدر ما تميز أي مجتمع آخر، في عملية النمو المستمرة[٤١١].

سار تطور الكتابة التاريخية في الشرق والغرب في خطوط متوازية من كافة هذه الأوجه وكما هو الحال في الكتابة الصينية القديمة، حيث إن الحوليات الرسمية في فرنسا الوسيطة أو انكلترة جمعت كأداة للحكومة، كما أن كتابة التاريخ في القرن السادس عشر كانت في مصلحة أسرة التيودور. ولم تختلف الوضعية كثيراً في القرن الثامن عشر، كما تدل على ذلك كتابات سبيل وترتيشك والآخرين من أعضاء المدرسة البروسية، في كتابة التاريخ

---

(٤٠٨) انظر فوبجيلين « أصل التاريخ » (١٩٦٠) بروناج ميلادكيلو (١٩٥٤) بترفيلد: التاريخ وموقف الانسان من الماضي (١٩٦١).

(٤٠٩) انظر: مجمودار في « الكتابة التأريخية لشعوب آسيا ج ١ (١٩٦١) ص ١٣.

(٤١٠) بالازس المذكور أعلاه ج ٣ (١٩٦١) ص ٨٢

(٤١١) انظر: راسيت « دراسة المدنية الصينية (١٩٦٠) ص ٢٣٥ المنشور في مجلة تاريخ الافكار مجلد ٢١

السياسي. غير أن القرن التاسع عشر شهد أيضاً في أوربا بدايات أول محاولة جدية لوضع التاريخ على أسس جديدة من التجرد في الحقائق، فقد حاولت مدرسة رانكه كشف الماضي «على حقيقة ما كان عليه» وحاولت المدرسة الماركسية التغلغل في العمليات الديالكتيكية في التاريخ. وحاولت كلتا المدرستين أن تعكس هذا التغير الكبير الذي ليس له ما يوازيه في أي مكان آخر «فكتابة التاريخ بمعناه الحديث، كما أشار مجمدار «كانت عملياً غير معروفة للهندوس في بداية القرن التاسع عشر»[٤١٢]، وإن ما يصح على الهند يصح أيضاً على بلاد العالم الشرقي الأخرى. وفي سنة ١٩٣٥ اجتمع في الهند أول مؤتمر للتاريخ الحديث وناشد رئيس المؤتمر السرشفاعت أحمد المؤرخين الهنود الأخذ بالطرق النقدية لمدرسة التاريخ الألمانية «التي جعلت التاريخ في الغرب علماً مضبوطاً تقريباً»[٤١٣]، أما في اليابان فإن وصول لودويج رايس، وهو تلميذ متحمس لرانكه، إلى اليابان في سنة ١٨٨٧ أدخل الاتجاه الجديد. أما في الصين فإن إعادة توجيه الدراسات التاريخية على أسس الطرق والأفكار التي طورتها العلوم التاريخية والاجتماعية الغربية تتجلى في شخص كوشيش كانج[٤١٤].

لا يشك أي فاحص متجرد للحقائق في أن إحياء الدراسات التاريخية وجعلها حديثة في بلاد آسيا، وكذلك كل تنشيط في دراسة الحضارة الآسيوية بين العلماء الغربيين والآسيويين، مدين إلى حد كبير إلى هضم الطرق والأفكار الغربية. والواقع أن كتابة التاريخ وتدريسه كانت في المراحل الأولى بيد الأوربيين، ولذلك فإن إدخال طرق البحث الغربية كان أحياناً دخول ما كان

---

(٤١٢) الكتابة التاريخية عن شعوب آسيا مجلد ١/(١٩٦١) ص ٤١٦

(٤١٣) لقد اقتبست ملاحظاته في الصفحة الخامسة من التقرير الذي أشرنا إليه أعلاه ص ٣٢٣٢٣ هامش ٤٠٤

(٤١٤) انظر: رايت: المصدر المذكور أعلاه (١٩٦٠) ص ٢٤٨، ٢٥١ وكذلك غراي في «الكتابة التاريخية» ج ٣ (١٩٦١) ص ٢٠٢-٢٠٣ وكو «سيرة شخصية لمؤرخ صيني» (١٩٣١) وقد ترجمها ا.و.هميل.

للأوربيين من اهتمامات وتحيزات، كما أدى أيضاً إلى الأخذ بطريقة شعورية أو لا شعورية لوجهة النظر التي تجعل أوربا مركزاً، وهي وجهة وقفت في طريق التقدير المتجرد لمكان حضارات الشرق الكبرى في تاريخ العالم، غير أن هذه لم تبدل حقيقة أن البلاد الآسيوية كانت لها في كتابة التاريخ تقاليد أصيلة تكون عنصراً مهماً في الثقافة الأصيلة، ومن الأمثلة عليها في الهند مثلاً ما يسمى تقليداً بتيهاسبارانا. وقد بذلت محاولات للإبقاء على التقاليد الأصيلة والإفادة فيها، وليس من النماذج الغربية، كأساس لكتابة التاريخ، ولكن رغم ذلك فمن الإنصاف عموماً القول بأن الدعوة ـ لإحياء كتابة التاريخ التقليدية لم تلق إلا استجابة ضعيفة[٤١٥]. وكما لاحظت اللجنة التي ألفها معهد التاريخ الأندونيسي، أن «المعالجة الحديثة لدراسة التاريخ التي أدخلت من الغرب هي غريبة عن الأشكال التقليدية للكتابة التاريخية التي لا يمكن اعتبارها في الأحوال السائدة اليوم، إلا أنها «ليست بذات العلاقة» وأن أبرز مؤلفات الكتابة التاريخية الأندونيسية ابتداءاً من جاجادينجراد وبوربادجاركا «وقد كتبت بأسلوب يختلف أساسياً عن أسلوب الكتابة التاريخية التقليدية» وإن ظهورها يشير إلى «حقبة جديدة» ولهذا السبب، ونظراً لأننا هنا نبحث في الاتجاهات السارية فقط، فإنه يمكننا أن نترك الأشكال التقليدية من الكتابة التاريخية ولا نتطرق إليها[٤١٦].

لقد حدث أثر الكتابة التاريخية الغربية في ثلاثة أوجه، ولنبدأ بالقول: إن الاهتمام العام انصب على الأخذ بطرق النقد الداخلي والخارجي وهضمها،

---

(٤١٥) هذا هو على الاقل الانطباع الذي تركه التقريران الهندي والاندونيسي اللذين أشرنا إليهما أعلاه. فبموجب التقرير الأول (ص ٤) كانت النتيجة «موقف ضيق في تتبع تطور الهند الاجتماعي والثقافي، أما التقرير الأخير فيذكر (١٩) «اضطراب في صورة الماضي».

(٤١٦) انظر التقرير الأندونيسي ص ٤، وهذا لا يعني طبعاً أن نصوص الكتابة التاريخية التقليدية لا يمكن استعمالها كمصدر تاريخي، وكانت هذه الطريقة جاجا دنكرات الذي أشار في نفس الوقت إلى أنه أوضح بالتفصيل الاسس اللاتاريخية للكتابة التاريخية التقليدية الاندونيسية (المصدر السابق ص ٢٨).

وعلى البحث المضني في الحقائق والعلم المدقق المضبوط الذي أحكمته المدرسة التاريخية الألمانية في القرن التاسع عشر. وقد ظل التأثير الألماني قوياً في سنوات الحرب، وفي الصين خاصة، بعد ثورة سنة ١٩١١ وخلال فترة الكومنتانج، ثم طغى عليه تدريجياً منذ سنة ١٩٢٠ فما بعد التأثير الماركسي والمادية التاريخية. وقد ثار نقاش حاد لم ينته في الصين إلا بعد الانتصار الشيوعي سنة ١٩٤٩ رغم أن الماركسية كانت تحصل على مواقع قبل هذا التاريخ بأمد طويل[٤١٧]، وفي الهند، شأن أماكن أخرى من قارة آسيا فإن مقولات الماركسية ـ وخاصة فكرة ماركس عن الأشكال الآسيوية في الإنتاج ـ استمرت في تقديم مواضيع مثيرة للنقاش، وكان لكتب المؤرخين الماركسيين، أمثال د.د.كوسامبي، تأثير قوي على المؤرخين الهنود من الجيل الحديث[٤١٨]؛ غير أن الاهتمام تحول فيما بعد نحو وجهة جديدة وأصبح الاتجاه الحالي نحو هضم وأخذ تقنيات التحليل المعقدة التي تطورت في الغرب إبان الخمس عشرة أو العشرين سنة الماضية[٤١٩]. وقد حدث مثل هذا التطور في أمريكا اللاتينية، كما سنرى فيما بعد.

اتبعت كتابة التاريخ في أمريكا اللاتينية النموذج الأوربي دائماً، أما كتابة التاريخ الآسيوية فقد كانت في كل مكان حديثة نسبياً، وقد تقدمت بصورة غير متوازنة وبسرعة متباينة، ففي الهند ظفرت الأفكار والطرق الأوروبية بالتقدم منذ الاستقلال، أما في أندونسيا فقد كان لا بد للدراسات التاريخية أن تقطع بعض المراحل حتى يتم فيها قبول عام للتقنيات الأساسية في نقد الوثائق، ولا يزال الاهتمام بطرق البحث مفقوداً، كما أن الحاجة إلى تنقية في الطريقة لا يدركها إلا قليل من المؤرخين، ومن أبرزهم سارتونو

---

(٤١٧) انظر: غراي. المذكور أعلاه (١٩٦١) ص ٢٠٨-٢٠٩

(٤١٨) إن كتابي كوسامبي «مقدمة لدراسة التأريخ الهندي (١٩٥٦) و «ثقافة الهند القديمة ومدنيتها» (١٩٦٥ وصفا في التقرير الهندي (ص ١٨) بأنها «علاقة بارزة».

(٤١٩) المصدر أعلاه ٣١

كارتودرجو[٤٢٠]. والواقع أن «الدراسة والكتابة التاريخية بالمعنى الحديث للكلمة، هي تطور حديث جداً» في أندونيسيا وفي الأماكن الأخرى، ولم ينشأ أول قسم للتاريخ في أندونسيا، إلا قبيل الحرب العالمية الثانية، أما في الهند فلم ينشأ إلا في أواسط الخمسينات، والحق أنه منذ إنشاء هذه الأقسام بدأ بتدفق سيل المطبوعات التاريخية التي يقوم بها العلماء الهنود، واتخذت الدراسات التاريخية وجهاً جديداً. وهذا التاريخ، كما سنلاحظ فيما بعد، يتطابق تماماً مع التاريخ الذي اخترناه لتحديد دخول الاتجاهات المعاصرة في الغرب[٤٢١].

كتب بامبانج أوكتومو في سنة ١٩٦١ ملاحظاً أن كتابة التاريخ الأندونيسية، «لم تنتج بعد مساهمة جديدة لعلم التاريخ[٤٢٢]» فإذا كنا نقصد بـ «علم التاريخ» الأبحاث بالطرق التي مارسها المؤرخون، فإن هذا لا يصح على أندونسيا فقط وإنما على كتابة التاريخ في آسيا عموماً، وليس من العجيب في مثل هذه الأحوال أن يصبح المؤرخون في «العالم الثالث» مهتمين عموماً في كشف التقنيات الجديدة التي نمت في الغرب وتطبيقها على دراسة ماضيهم إنهم يدركون، كما يدرك المؤرخون الغربيون، أن كثيراً من أهم الأسئلة لا يمكن الإجابة عليها بنوع المادة الوثائقية التي كانت أساس عمل المؤرخين في الماضي، وهم يجربون معالجات جديدة مستمدة من الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، وهم طبعاً يعالجون الموضوع من وجهة نظرهم الخاصة وعلى أساس تقاليدهم الخاصة التي لا بد أن تكون مختلفة عن تقاليد الأوربيين، وهذا التحرر من الأفكار المسبقة عن التمركز الأوربي مكنهم من رؤية المشاكل في ضوء جديد واعطى محتوى إيجابياً لنتائجهم، غير أن صندوق الأدوات الذي

---

(٤٢٠) إن خاتمة التقرير الأندونيسي الطريف جداً (ص ٥٤) تذكر أن «الدراسات التأريخية» في اندونيسيا لم تصل بعد مرحلة التحرك.

(٤٢١) التقرير الهندي ص ١٢ انظر أعلاه ص ٢٥٦-٢٥٧.

(٤٢٢) الكتابة التاريخية عن شعوب آسيا ج، ص ٧٨

يحملونه معهم هو من صنع أوربا (أو أمريكا الشمالية) والراجح أنه سيبقى كذلك أمداً في المستقبل، ثم إنه لا يوجد في الصميم أي سبب يجعل الأمور على غير ما هي عليه، فالمخترعات التقنية والفنية ليست حكراً لأية أمة، وإذا كان بإمكان المؤرخين البريطانيين والروس الاستفادة من خبرات وطرق بحث مدرسة «الحوليات» الفرنسية أو أصحاب القياس التاريخي الأمريكيين، فإنه لا يوجد ما يمنع العلماء الهنود أو اليابانيين أو غيرهم من الآسيويين من القيام بمثل هذا العمل، والحق أن دراسة التاريخ العالمي لا يؤمل لها إحراز أي تقدم كبير ما لم يشعر المؤرخون في كل مكان أنهم أحرار في التجريب مع التقنيات والأفكار الجديدة، وفي رفضها عند الضرورة إذا تبين أنها أقل من مرضية.

ومن الظواهر المميزة للصورة المعاصرة أيضاً هو ازدياد الاهتمام بتاريخ العالم غير الأوربي، لا من قبل المؤرخين الآسيويين والإفريقيين فقط، وإنما أيضاً في أوربا والولايات المتحدة وفي استراليا. ويكفي فقط أن نقارن التقارير والمراسلات في المؤتمرات التاريخية الدولية المنعقدة سنة ١٩٦٠ و ١٩٦٥ و ١٩٧٠، لندرك تغير مركز الاهتمام، رغم أنه لا بد من القول: إن الميزان لا يزال حتى اليوم يرجح على الجانب الأوربي[٤٢٣]، ومع هذا فقد

---

(٤٢٣) تظهر الإحصائيات الاولية انه قدم إلى المؤتمر الحادي عشر الذي انعقد في ستوكهولم سنة ١٩٦٠، مائة وخمسة وعشرون بحثاً، لا ندخل من ضمنها ستة أبحاث كتبها مؤرخون عن عدة أوجه من التاريخ القديم لآسيا الصغرى واعتبرت تقليدياً جزءاً من التأريخ الاغريقي أو الروماني. وكان من هذه الابحاث خمسة قدمت كلها إلى قسم «العصور الوسطى» منها واحد عن الصين، وثلاثة عن اليابان، وواحد عن الإسلام، وإذا لم نعتبر مقالة عن الاقطاع في الدولة العثمانية امراً استثنائيا، فإن قسم «التاريخ الحديث» و «التاريخ المعاصر» كرس كله لاوربا وفيما عدا المجلد الاول عن المشاكل التاريخية العامة، فإن الخمس وعشرين بحثاً كانت كلها تتركز على أوربا، ما عدا مقالين أحدهما كتبه ياماموتو عن التحول من تانج إلى سونج في الصين، والثاني كتبه براون عن الثقافة التقليدية والأخذ بالحديث في الهند، أما في المؤتمر الثاني عشر الذي انعقد في فينا سنة ١٩٦٥ فرغم أن سيطرة اوربا كانت ملحوظة حتى في مواضيع =

تم تركيز ملحوظ في دراسة التاريخ الشرقي والإفريقي على يد علماء في الغرب منذ سنة ١٩٦٠ تقريباً، كما تظهر التقارير التي قدمها المؤرخون السوفييت إلى المؤتمر الدولي الثالث عشر[٤٢٤].

إن ازدياد اهتمام المؤرخين في الغرب بتاريخ بلاد آسيا وإفريقيا بما في ذلك المؤرخين في الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية، تؤثر فيه إلى حد ما الاعتبارات السياسية السائدة، أو بعبارة أخرى أنه يعكس إدراك الأهمية المتزايدة «للعالم الثالث» في السياسة المعاصرة، وهي من وجهة نظر الحياة اليومية تحقق أهمية عملية لفهم أحسن لتقاليدهم وتطورهم، وهذا هو الشاغل الذي يقف وراء الإصرار في الولايات المتحدة وغيرها على طلب «كورسات توجيهية» عن حضارات آسيا[٤٢٥] وكما أشار و.ت.دي باري وآخرون، فليس من الضروري أن تكون هذه المعالجة البراغماطيقية التي تميل الى تقدير قيمة التاريخ الاسيوي والإفريقي تبعاً لأهميته للغرب، هي أحسن العالجات[٤٢٦] ولكن لا ريب في أن أثرها في توسيع أفق نظر المؤرخ يستحق التقدير، فهي أولاً جعلت المؤرخين الأوربيين يزداد إدراكهم لتحديدات

= مثل القومية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، أو «تاريخ الطبقات الحاكمة، وهما موضوعان للتأريخ الشرقي عنها مادة ذات أهمية أساسية يمكن أن يساهم فيها - وكانت مقدمة قسم بكامله تدور بحوثه الاساسية عن «تاريخ القارات» وقسم عن التكيف الحضاري، أظهرت تبدلاً محسوساً نحو الأحسن، رغم أنه هنا أيضاً افتقدت فرصة بحث العمل الكبير للتكيف الثقافي للملكة الوسطى.

(٤٢٤) انظر: كيم نيكيفوروف «بحوث في تاريخ بلاد الشرق» (١٩٦٥-١٩٦٩) نرسيسوف «المؤلفات السوفياتية عن تأريخ البلاد الافريقية للفترة بين ١٩٦٥-٦٩ والمقالات الأخرى المتعلقة بالموضوع تشمل: ماركوف «طريق وشكل الصور المدنية في اسيا وافريقيا بين الحربين العالميتين، بالات «التبدل الكمي في نمو البلاد الاسيوية بعد الحرب العالمية الثانية (طبعت كلها في موسكو ١٩٧٠).

(٤٢٥) انظر ج.ت.س ليو «كورس توجيهي عن المدنية الاسيوية» (١٩٥٧) م.د.لويس «كم عدد التواريخ التي ينبغي ان ندرسها؟ آسيا وإفريقية في تربية الفنون الحرة (١٩٦٢) ستافريانوس «تدريس التاريخ العالمي» (١٩٥٩).

(٤٢٦) انظر «معالجات للمدنيات الاسيوية» أشرف على طبعه دي باري وأميري (١٩٦٤)

نظرتهم التي تنظر الى اوربا كمركز على العالم، وفي رغبتهم ببذل الجهود لتوسيع التحديدات في الزمان والمكان. وثانياً، وهو الأخص، أنها أدت إلى موقف مفتوح ونقدي أوسع تجاه قضايا الاستعمار بين القديم والحديث، كما أنها أدت إلى أن لا تقتصر الدراسة أثرها على وجهة نظر القوة الاستعمارية، وإنما يجب أن تأخذ هذه الدراسة بوجهة نظر الشعوب التي تأثرت من الاستعمار، وأن تعالج كل تاريخ التوسع الاستعماري بعملية مواجهة تشارك فيها كافة الأطراف(٤٢٧).

يتوجه المؤرخون اليوم بتأثير الحوادث العالمية الحديثة نحو مثل أعلى منطوقة نظرة للتاريخ تكون فيها لكل أمة أو حضارة في أي جزء من العالم مكان وادعاء مساو ما لغيرها من الأمم أو الحضارات، وأنه لا يجوز إقصاء اي منها أي باعتبارها سطحية تافهة. ولا حاجة إلى القول إن هذا المثل الأعلى لما يزل بعيداً عن التحقيق، وأن التقدم سيبقى بطيئاً ومتردداً حتى تزداد معرفتنا عن المناطق المهملة. وعندما يصبح المؤرخون الأوربيون مدركين جيداً تحدد الهيكل القومي للتاريخ الذي سيطر في أوربا أمداً طويلاً، فانه حينئذ يسهل إظهار عدم رضاهم من اندفاعات المؤرخين في بلاد آسيا وأفريقية المتحررة حديثاً في دراسة تاريخ بلادهم، وهي نزعة تعكس إلى حد ما المشاعر القومية القوية ويمكن أن تؤدي بسهولة إلى ضيق أفق عقلي، كما أشار إلى ذلك بحق المؤرخون الأندونيسيون(٤٢٨)، غير أنه يجب أن نتذكر، أن كثيراً من المناطق لا تزال قاصرة عن إنجاز البحوث الأساسية التي تعتبر في أوربا من المسلمات وستبقى أسس التعميمات الواسعة مهزوزة إلى أن يتم العمل على يد الاختصاصيين ذوي المعرفة المحلية وبمستوى محلي.

إن معظم مناطق العالم الثالث المحررة حديثاً بحاجة كبيرة إلى تصفية نقدية

---

(٤٢٧) فحص هذا التبدل في الوضع بصورة رائعة في مقدمة كتاب «نهاية الاستعمار» لفون البرتيني.

(٤٢٨) انظر التقرير الذي أشرنا إليه أعلاه هامش ٤٠٤ ص ٧٠

خالية من العواطف، وإلى تصنيف للأدلة تبعاً لأحسن التقنيات المتوفرة للبحث التاريخي، وهذا ينطبق بصورة خاصة على إفريقيا السوداء أو البلاد الواقعة في جنوبي الصحراء، حيث إن المؤرخين، أو على الأقل الباحثين في الفترة السابقة لمجيء الأوربيين، بدأوا خلال العشرين سنة الأخيرة من لا شيء تقريباً فعليهم في نفس الوقت ابتداع الأدوات والطرق الملائمة للعمل[٤٢٩]، ولا ريب في أن إنجازاتهم في مثل هذه المدة القصيرة جديرة بالتقدير، غير أننا لا نستطيع القول بأنه أصبح لدينا هيكل كاف لتاريخ إفريقيا مالم يتم إنجاز مقدار كبير آخر من العمل. وفي آسيا أيضاً، كما أشار حديثاً عالم فرنسي، فإن كمية كبيرة من المادة الأساسية فيها لا تزال مطمورة في مجموعات المخطوطات التي لما تفحص بعد، ففي مكتبة الدولة في منغوليا الخارجية في اولان باتور (٠٠) وحدها يوجد ٩٨٠٠٠ عنوان تَّبتي منوع، علماً بأنه لا يوجد ما يبرر الافتراض أن المجموعة كاملة. وقد استطاع عالم هندي حديثاً أن يعد قائمة من ألف وخمس مئة كتاب أندونيسي مهم وموجود ولكن لم يطبع منها سوى خمسة وأربعين كتاباً. أما آسيا الصغرى ففيها اليوم وثائق تكشف بسرعة لدرجة أن قراءتها يتطلب مئة ضعف من الإخصائيين الموجودين حالياً.[٤٣٠]

لا يزال التبدل في النظرة التاريخية في مراحله الأولى، ولا يزال التوسع في مدى الرؤيا غير مستقر، ولكن رغم ذلك فإن التحول في المواقف الأساسية ذو أهمية أساسية، وقد أصبح المؤرخون بأخذهم بالتحليل بدل الوصف، يدركون أن التحليل المؤثر يتطلب للمعلومات القائمة على الحقائق تركيباً أساسياً أوسع مما يمكن أن تقدمه أية منطقة واحدة أو مدنية، وأن المناقشة ذات المعنى عن الإقطاع ينبغي أن تمتد إلى الخبرة اليابانية والهندية والأوربية،

---

(٤٢٩) سنناقش أدناه (ص ١٤١-١٤٧) وضع الدراسة التاريخية في إفريقيا

(٤٣٠) انظر هوبرت «مقدمة لآسيا» (١٩٦٠) ص ١٥ الترجمة الانكليزية ١٩٦٨ (ص ١٣).

وإن عملية التمدن يتطلب فهمها الأخذ بنظر الاعتبار تاريخ المدن في الصين وأمريكا اللاتينية والبلاد الإسلامية في الشرق الأوسط وكذلك مدن إفريقيا السوداء، ودراسة حركات الفلاحين تتطلب إعادة تقييم منظار واسع لمادة مقارنة تمتد من روسيا القيصرية إلى بوهيميا وبلاد الراين وإيرلنده والأنتيل وإلى فيتنام والصين، وأن أية دراسة عن الاستعمار كظاهرة تاريخية لن تكون كافية مادامت تقتصر على الاستعمار الاوربي في العصور الحديثة وتتجاهل الاستعمار التقليدي في العالم القديم أو أنموذج المملكة الوسطى[٤٣١]. وهذا نفسه ينطبق على الأفكار الأساسية الأخرى مثل فكرة الحدود[٤٣٢].

كل هذا يتطلب فكرة جديدة عن تاريخ العالم وإمكانياته، كما يتضمن موقفاً جديداً نحو التاريخ الشرقي، فإذا أراد المؤرخون تحقيق نظرة كونية فإن الحضارة الآسيوية لم يعد بالإمكان معالجتها كميادين تخصيصية لا يستطيع إتقانها غير المختصين بالعربية أو الأندونيسية أو الصينية أو غيرهم من المستشرقين. إننا لا نريد الانتقاص من مساهمة الأجيال الأولى من العلماء المستشرقين الذين ندين لهم بمعظم ما هو موجود حالياً من أبحاث أساسية. غير

---

(٤٣١) إن الكتاب الرائد رغم ما وجه اليه من نقد عن «الاقطاع في التأريخ» لمؤلفه ر. كولبورن (١٩٥٦) اشار إلى الطريق. أما عن الوجهات الأخرى فانظر التقرير الذي أعد للمؤتمر الثالث عشر للعلوم التأريخية «دراسة عن حركات الفلاحين في العالم المعاصر» (١٩٧٠)، ولف «حروب الفلاحين في القرن العشرين» (١٩٦٥)، الفصل الاول (المدن الجديدة) في كتاب هوجكن «القومية في إفريقية المستعمرة» (١٩٥٦) رايت «وجهة نظر عن المدينة» (١٩٦٣) الرمز والوظيفة: تأملات عن شانكون والمدن الكبرى الأخرى» (١٩٦٣) مورسى «بعض خصائص التاريخ الحضري في أمريكا اللاتينية» (١٩٦٢) س.ن ايزنشتداد «النظم السياسية للامبراطوريات» (١٩٦٣) و «انحطاط الامبراطوريات» (١٩٦٧).

(٤٣٢) انظر: لاتيمور «الحدود في التاريخ» (محاضر المؤتمر الدولي العاشر للعلوم التاريخية) (١٩٥٥): حدود الصين في آسيا الداخلية (الطبعة الثانية) (١٩٦٢) «الحدود الكبرى» (١٩٥١) «الحدود في موقعها» (أشرف على نشره وايمان وكروبير (١٩٥٧) «العالم ينظر إلى تاريخه (١٩٦٣) جيرهارد الاستعمار الجديد والارث المؤسس (١٩٦٢) كيللي «الحدود الغربية الشرقية» (١٩٦٤)

أنه تبقى حقيقة كون اهتمامهم من حيث العموم في الجوانب الأدبية واللغوية، وأنهم قلما تدربوا على الطريقة التاريخية أو كانوا مدركين تماماً نوع المشاكل التي يهتم بها المؤرخ بالدرجة الأولى، ولهذا السبب ظهرت بين المؤرخين حديثاً نزعة إلى الكلام عن «كابوس الاستشراق»[٤٣٣]. إن رد الفعل هذا قد تكون فيه مبالغة، ولكنه أيضاً صحيح لا في أوروبا وحدها وإنما في البلاد التي يهمها الأمر مباشرة. وهو أن التاريخ الشرقي بدأ الآن بالخروج من عزلته كعلم تخصصي ليتخذ مكانه في المجرى العام للفكر التاريخي. ففي أندونيسيا مثلاً كانت معالجة التاريخ من الوجهة الفلولوجية، وهي معالجة موروثة من الهولنديين، هي السائدة حتى أزمنة حديثة جدا، وفي أوربا الغربية والشرقية لا يزال تاريخ البلاد الشرقية مرتبطاً عموماً بأقسام الدراسات الشرقية أكثر من ارتباطه بقسم التاريخ[٤٣٤]، وكان لذلك نتيجتان

أولاهما: التركيز على المصادر الأدبية على حساب الحقيقة الاجتماعية.

والثانية: هو الاتجاه الملحوظ لأخذ التصورات الذاتية التي قدمتها المصادر كالزندافستا والفيداس والمصادر الكلاسيكية الكونفوشيوسيه. فأما الهند مثلاً، فقد كانت النتيجة إعادة بناء ماضيها على أساس التقاليد الفكرية العالية وعلى القوانين الرسمية التي وجدت في الكتابات الكلاسيكية عن الحياة الهندية، «وهي تقدم صورة عن الأفكار الرئيسة للطبقة المختارة من رجال الدين ورجال الفكر» ولكنها تتجاهل حقيقة أن الهند شأن كافة المجتمعات

---

(٤٣٣) أنظر رايت «دراسة المدنية الصينية» (١٩٦٤) ص ٢٤٥، ٢٥٣ في «مجلة تأريخ الأفكار» مجلد ٢١

(٤٣٤) هذا هو الوضع، مثلاً في اكسفورد، أما لندن فقد حدث فيها حديثاً بعض التغيير انظر كوان: تاريخ جنوب شرقي آسيا في لندن (١٩٦٣) أما في لينغراد سنة (١٩٦٠) فقد جاء في كتاب «معالجات للمدنيات الآسيوية الذي أشرف على طبعه باري أمسبري إن عدد أعضاء قسم مدرسة الدراسات الاسيوية ٧٨، منهم ٣٧ مختصون باللغة و ٢٠ مختصون بالأدب واصول اللغة، و ٢١ فقط مؤرخون، وجدير بالملاحظة أن بالرغم من ذلك فإن هذا بمعظم المقاييس الأوربية مجموع جدير بالتقدير.

الأخرى ظلت فيها «الهوة بين قوانين المشرعين وحياة الناس واسعة» أو بعبارة أخرى أن دراسة ماضي الهند «قد ربط ربطاً محكماً بمستوى واحد من الخبرة الهندية»، كما أن تاريخ الصين صُبّ في قالب الكلاسيكيات الكونفوشيوسيه[٤٣٥].

إن الاتجاه السائد في تاريخ البلدان غير الأوربية هو في تصليح هذا التحيز. وإن المراحل التي قطعها هذا الاتجاه متباينة، فهو في بعض البلدان أكثر تقدماً منه في بلدان أخرى، وأول متطلبات تصليح هذا التحيز هو تحرير التاريخ من خضوعه «للاستشراق الفلولوجي» وتوحيده مع المجرى العام للبحث التاريخي. وقد تم الآن إنجاز هذا في كل مكان تقريباً، وهو من أول نتائج الاستقلال الذي تلاه في كافة البلاد إنشاء جامعات جديدة وتأسيس دوائر مستقلة للتاريخ فيها، ومع أن النتائج في مراحلها الأولى من الإثمار، إلا أنه لا ريب في أن ما تم حتى الآن من تدريب قد قدم دافعاً أساسياً للدراسات التاريخية، غير أنه في بعض الحالات على الأقل، حرفها نحو الخطوط القومية وكان دافع الحكومات المستقلة حديثاً في تأسيس دوائر جديد للتاريخ هو أن تقدم «صورة تاريخية جديدة لشعبها وللعالم»، وكما لاحظ أوكتومو، «أن الرغبة في إنتاج أدب قومي قد أثبت أحياناً أنها أقوى من الرغبة في الانسجام مع المعايير العلمية[٤٣٦]» لقد كانت هذه الصورة القومية قوية في السنوات التي تلت الاستقلال، أما الآن فقد تجاوزت أوجها، والحق إن المتطلبات الثانية لكل من مؤرخي أوربا ومؤرخي العالم الثالث هي تجاوز الكتابة القومية للتاريخ، والتركيز على المشاكل التي يشترك فيها كافة المؤرخين[٤٣٧]، فالتاريخ الذي يجعل أندونيسيا مركزاً لا يقل في تحيزه وعنفه

---

(٤٣٥) انظر: كرين ص ٢٩ في كتاب «معالجات المدنية الاسيوية» الذي أشرف على نشره دي باري وامبري (١٩٦١) أما عن الاسلام فانظر: عيساوي المصدر أعلاه ص ٦١.

(٤٣٦) اويتوفو ص ١٨ في «الكتابات التاريخية عن شعوب آسيا» ج (١٩٦١)

(٤٣٧) كما ذكرت بصورة خاصة التقرير الاندونيسي ص ٧١ انظر المصدر السابق ص ٢٣، ٦٠، ٦٤ عما يدعى وجهة النظر التي تجعل اندونيسيا مركزاً

عن التاريخ الذي يجعل أوربا مركزاً، وكلاهما بديل غير كاف لوجهة النظر الكونية.

وعندما نلاحظ المقدار الكبير من العمل الأساس الواجب إنجازه، فقد يكون من الطبيعي للمؤرخين في العالم الثالث أن يركزوا في المرحلة الحالية على تاريخ بلادهم، غير أن ذلك قد يصبح سخفاً ما لم يوضع ضمن هيكل عالم أوسع. والمواد التي تدرس عن بلد معين أو منطقة معينة في آسيا كثيراً ما تتجاهل الاتجاهات العامة للتطور في كل آسيا عموماً[٤٣٨] ـ فالمتطلبات الثالثة إذاً كما قال بولي بلاك، هو تحاشى مزالق التخصص «في قراءة تاريخ آخر للشرق، أو تاريخ غير شرقي» وإثارة مشاكلنا الخاصة من الخارج كيما تلقي بدورها ضوءاً على الأحداث في الأزمنة والأمكنة الأخرى،[٤٣٩] وهذا تحذير ينطبق على كل من المؤرخين الغربيين والشرقيين على السواء. فإذا ظل المؤرخون يتجاهلون النظرة الواسعة للتاريخ العالمي فإنهم سيواجهون خطر السقوط في عزلة فكرية لا بد لها أن توقف في وجه أي منهم أعمق عمليات التطور التاريخي في كلا العالمين الغربي وغير الغربي.

قد يكون من السخف ان ننكر في المستوى الواقعي أن مجرى الحوادث منذ سنة ١٩٤٧ و ١٩٤٩ أي منذ استقلال الهند والانتصار الشيوعي في الصين، قد أدى إلى اهتمام نشط متزايد بتاريخ العالم اللاغربي، وهذه الحوادث التي أسرع بانيكار في الإشارة اليها[٤٤٠]، تحدد نهاية الحقبة الأوربية وتقدم مرحلة جديدة في تاريخ العالم، ومن الواضح في هذه المرحلة الجديدة أن مدنيات الصين والهند والإسلام وهي طبعاً تتفاعل مع الدوافع القادمة من أوربا، تكون شطراً لا يقل في حجمه عن الحضارة في الغرب في الأساس التاريخي لعصرنا، ولكن لا يقل عن هذا أهمية التأكد على أن الاهتمام الجديد

---

(٤٣٨) انظر «معالجة آسيا في كتب الدراسة ومواد الدراسة الغربية» (مطبوعات اليونيسكو: تربية ١٤٧ تشرين الثاني ١٩٥٦، ص ٤)

(٤٣٩) انظر «الاستشراق والتأريخ» الذي أشرف على طبعه سينور (١٩٥٤) ص ٧٩

(٤٤٠) انظر: بانيكار «آسيا والسيادة الغربية» (١٩٥٣) ص ١١

بالتاريخ العالمي هو أيضا نتيجة لتطور الدراسة التاريخية نفسها، وما دام المؤرخون قد قبلوا المعالجة التقليدية والتطورية فإن كل أمة أو مجموعة أنثولوجية يبدو أنها تكون وحدة طبيعية للدراسة التاريخية، وإن الغالبية المطلقة للمؤرخين رضوا بأن يقوموا بدورهم التقليدي كحراس ومدافعين عن تراث مجتمعهم الثقافي، بل حتى ابن خلدون العظيم قصر نفسه على المغرب « وأحوال أجياله وأممه وذكر ممالكه ودوله، دون ما سواه من الأقطار، لعدم اطلاعي على أحوال المشرق وامم[٤٤١]، وقد أصبح مدى خطر هذه التحديدات واضحاً عندما حدث الانتقال إلى التاريخ العلمي والتحليلي. وإن المؤرخين يحتاجون اليوم إلى أفق أوسع من المادة المقارنة لتمكنهم من تحسس وتحليل أوجه التشابه والاختلاف في التطور التاريخي وفي النماذج الاجتماعية في كافة أرجاء العالم، وذلك لكي يفهموا الانتظام في تركيب المجتمعات الإنسانية، وفي نفس الوقت للبحث عن أسباب أعمق للاضطرابات والانحرافات الظاهرة المنتظرة، وكما كتب رينهارد وترام « لا يوجد إحساس في التاريخ »[٤٤٢].

أمام هذا الأساس نعود إلى عرض مختصر وسريع للاتجاهات المعاصرة والتطورات في مناطق وأقاليم مختلفة. ولا ريب في أن الصعوبات الأصيلة لمثل هذا العرض، وخاصة صعوبة تمييز الأشجار من الغابة، هي أوضح مما تحتاج الى تأكيد، فهناك بصورة خاصة تباينات كبيرة، وقد يكون من التضليل التعميم على كافة مناطق ما يدعى العالم الثالث « وجعل الأوضاع وكأنها تبدو واحدة في جميعها. وإذا كانت الكتابة التاريخية في أمريكا اللاتينية قد أدخلت بعد تردد في هذه النقطة، فإن السبب يرجع إلى أن الأمريكان اللاتينيين يقفون اليوم موقفاً مخالفاً لموقفهم في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من حيث إنهم أصبحوا يؤكدون على الروابط التاريخية والمعاصرة بين

---

(٤٤١) مقدمة ابن خلدون ترجمة فنسنت مونتيل ص ٦٢ (بيروت ١٩٦٧)

(٤٤٢) وترام « الاهتمام في التأريخ » (١٩٥٨) ص ١٣٥.

بلادهم وبلاد اسيا وافريقية[٤٤٣] . ولا ريب في أن مقارنة تطور الكتابة التاريخية اللاتينية بالكتابة التاريخية في آسيا وافريقية مفيدة، غير أن الاختلافات بين الكتابتين لا تقل عن أوجه الشبه بينهما، وإذا أردنا اعتبارهما صوراً مختلفة لنفس النموذج فإننا نكون قد جعلنا المقارنة تتجاوز حدودها[٤٤٤] . ولهذا السبب فإن الملاحظات الختامية في نهاية هذا القسم[٤٤٥] ستقتصر إلى حد كبير على الوضع الحالي في آسيا وإفريقية.

إن الانطباع العام، في هذه المرحلة، هو كثرة المطبوعات على مقياس عالمي، وهي في كثرتها وتنوعها تتحدى التصنيف، وكثير من أعمال المؤرخين في آسيا وافريقية وكذلك في أمريكا اللاتينية تشبه أعمال المؤرخين الأوربيين في الغرب وفي الشرق من حيث إنها تسير على خطوط تقليدية، وإن ما تضيفه إلى المعرفة جدير بالترحيب، غير أنها لا تظهر اتجاهات جديدة متميزة، فهي لذلك تقع خارج نطاق العرض الحالي. والدراسات التاريخية في الوقت الحاضر تتميز فيما يظهر بتطورين هما المعالجة التي تشرك عدة علوم، وامتداد أفق نظر المؤرخ في الزمان والمكان. فأما التطور الأول فإنه يتضمن البحث عن ميكانيكيات بحث جديدة لها قدرة أعظم وقابلية في التفسير أقوى مما كان يعتمد عليه المؤرخون تقليدياً. وأما التطور الثاني فإنه يتضمن الرغبة في النظر إلى ما وراء المناطق التي لم تزل تشغل أبرز مكان في الكتابة التاريخية. فأما بالنسبة للمؤرخين الأوربيين فإن هذا معناه ترك النظرة التاريخية التي ترى أوربا مركزاً؛ كما أنها تعني ترك النظرة التي ترجع إلى رانكه وهيجل وترى أن مادة التاريخ هي مجرد تعاقب «حضارات عليا» تعود كل منها (في قول اللورد اكتون) إلى الزمان والدرجة التي تساهم فيها في المصائر العامة

---

(٤٤٣) انظر بصورة خاصة: ردريكوس «البرازيل وإفريقية» (الطبعة الثانية ١٩٦٤ وترجمته الانكليزية ١٩٦٥).

(٤٤٤) انظر أدناه ص ١١٢

(٤٤٥) انظر أدناه ص ١٧٨

للبشرية[٤٤٦]، فتاريخ العالم هو ليس تاريخ الحضارات «العليا» فقط، حيث إن أهمية الحضارات الكبرى الصينية والهندية والإسلامية لا تقل عن أهمية تاريخ أوربا لمن يريد منهم طبيعة الحضارة ومشاكلها. غير أن التاريخ الكوني يحتاج إلى نظرة أوسع وأطول، فهو يشمل أيضاً الشعوب التي كانت تعتبر تقليدياً «خارج التاريخ» وهذا لا يقتصر على شعوب افريقيا، وإنما يشمل أيضاً القبائل التي ظل بعضها منسياً منذ أمد طويل، وهي قبائل سهوب أواسط آسيا والشعوب الجبلية في بورما وتايلاند وفيتنام وسكان أمريكا قبل مجيء كولومبس[٤٤٧]. وإن «المدينة» هي جزء، وحتى ليست أكبر جزء، من الزمن التاريخي، فإذا أردنا الوصول إلى فهم أعمق لها، فعلينا أن ننظرها أمام أساس أوسع من التاريخ الذي يشمل كل الإنسانية دون تحيز. وفي هذا المستوى فقط يستطيع التاريخ أن يتقدم إذا شبك يده مع الأركيولوجيا والأنثروبولوجيا.

---

(٤٤٦) «محاضرات عن التأريخ الحديث» (١٩٠٦) ص ٣١٧ انظر: شولين «موجز تاريخي للشرق في رأي هيجل ورانكه» (١٩٥٨).

(٤٤٧) لقد أبرز هذه النقطة بوضوح ا.و.مكدونالد «الكتابة التاريخية عن شعوب آسيا» ج ٢ (١٩٦١) ص ٣٢٦-٣٢٨) فيما يتعلق «بالدور التاريخي للكاريين، والكاجين، والجين، والنكاس، والكوكي».

obeikandl.com

ماقبل التاريخ

إن أول امتداد في مملكة التاريخ هو امتداد في المكان، وقد جاء من جانب أركيولوجية ما قبل التاريخ. وهو من بعض الجوانب أهمها الامتدادات لأنه أثر في المؤرخين في كافة أرجاء العالم محولاً نظرتهم عن ماضي الإنسانية. ففي الهند مثلاً لعب النمو السريع للأركيولوجيا خلال العشرين أو الخمس والعشرين سنة الماضية دوراً مهماً في تثبيت تعاقب الثقافات سواء في شمالي الهند أو جنوبيها. وقد اضطرت الأدلة الأركيولوجية المؤرخين إلى إعادة فحص صور المستوطنات الأريانية في الهند، ومراحل النمو في المجتمع الأرياني. وفي نفس الوقت فإن كشف الحضارات النيوليثية والجالكوليثية في وادي الكنج وشرقي الهند ووادي نارابادا وجنوب الهند ألقى ضوءاً على الحضارات السابقة للايانية في هذه المنطقة. وبالتحديد الدقيق لزمن استعمال الحديد في شمالي الهند حيث أصبح من الممكن إرجاع إزالة الغابات من وادي الكنج بمساعدة الفأس الحديدي وزرع الأراضي المسقية بماء المطر بمساعدة المحراث ذي الرأس الحديدي، إلى ظهور المراكز الحضرية والامبراطوريات الاقليمية الكبيرة في شرقي الهند، وقد فتحت هذه الحقائق الطريق إلى معالجة جديدة لمسألة ظهور البوذية[٤٤٨].

لقد تمت دراسة التطورات الحالية في البحوث الأركيولوجية في قسم آخر من هذا الكتاب[٤٤٩]. ولذلك سنقصر هنا الاهتمام بنتائجها على التاريخ العام،

---

(٤٤٨) اقتبسها من التقرير الهندي الذي أشرت إليه أعلاه هامش ٤٠٤ انظر: الشين «ميلاد الحضارة الهندية (١٩٦٨) بيجو «الهند في ما قبل التأريخ» (١٩٦١) ويلر «مدينة الاندوس» (١٩٥٣).

(٤٤٩) انظر فصل «الاركيولوجيا وما قبل التأريخ» الذي كتبه الاستاذ سيجي فريد جـ. دي لايت في كتاب «الاتجاهات العامة للبحوث في العلوم الاجتماعية والانسانية» وانظر خاصة ملاحظاته (ص ٢٠٨) عن تأثير ما قبل التاريخ على البحث التاريخي. إن مساهمة الاستاذ دي لايت كانت أكبر مساعد على كتابة هذا الفصل القصير، ولا أريد أن أكرر أنني لا أريد تجاوز ميدانه، وأني أحيل القاريء إلى بحثه السلس في كل المسائل المتعلقة بطرق البحث والتصنيف والتفسير.

ويمكن تلخيص هذه النتائج بالتوسع الهائل في ميدان رؤية المؤرخ، ففي فترة لا تزيد كثيراً على مئة سنة كشفت الأركيولوجيا ست حضارات منقرضة كان وجودها منسياً، وحلت بعض رموز الكتابات التي حفظ بها ممثلو الحضارات المنقرضة سجلاتهم وكتبوا أدبياتهم. وكما قال جوردن جاليد: إن أركيولوجيا ما قبل التاريخ ولدت في معرفة الإنسان ما فيه ثورة تقارن بمقياسها. الثورة التي أنجزتها الفيزياء والفلك في العصر الحديث، فبدلاً من الاعتماد على الوثائق المكتوبة لمعرفة الخمسة آلاف سنة الماضية، أصبح المؤرخ الآن يطل على مئتين وخمسين ألف سنة، فهي كالنظارات التي وسعت مدى رؤيته إلى الوراء خمسين ضعفاً، وهي في كل سنة توسع الميدان الذي تعرضه بصورة جديدة[٤٥٠].

إن أثر ما قبل التاريخ وأركيولوجية ما قبل التاريخ واضحة ومعروفة لدرجة لا تحتاج إلى تعليق مفصل. ومن أول تأثيراتها - فيما يتعلق بالمؤرخين الغربيين - هي أنها حطمت فكرة التاريخ القديم كوحدة يسيطر عليها اليونان وروما[٤٥١]. وقد أصبحت الأركيولوجيا في كتب مثل كتاب مورتمر ويلر «روما وراء الحدود الامبراطورية»، مفتاحاً لنظرة كونية للتاريخ تربط أوربا وآسيا وافريقية[٤٥٢]، وعلى أي حال فإن أهم نتائج المكتشفات الاركيولوجية وأدومها أثراً، هي هدم الاعتماد التقليدي للمؤرخ على السجلات المكتوبة، وفي بعض الحالات على الأقل، إلى توضيحها الطبيعة الكاذبة والخرافية للمعلومات التي تنقلها هذه السجلات، فالأدلة الأركيولوجية في انكلتره الانجلوسكسونية وفي الهند ترسم عن الاستيطان صورة تختلف أساسياً عن

---

(٤٥٠) جوردن جايلد «تفسير الانتشار في عالم ما قبل التاريخ» (١٩٣٧) وقد أعيد طبعها في كتاب «ملحمة الانسان حتى سنة ١٥٠٠» الذي أشرف على طبعه ستافريانوس (الطبعة الثالثة)(١٩٧٠) أنظر ص ١٧.

(٤٥١) انظر فوجت «تأريخ العالم القديم والتأريخ الكوني» (١٩٥٧).ص ٢١

(٤٥٢) ويلر «روماً وراء الحدود والامبراطورية» (١٩٥٤)

الصورة التي تقدمها التقاليد الشعبية والنصوص الأدبية[٤٥٣].

إن الصفة المميزة للبحث الأركيولوجي هي طبعاً اعتماده على المعلومات المستمدة من حقائق حضارة الإنسان المادية، أي من الصوان والفؤوس والأحجار والزجاج والخزف وأمثال ذلك. وهذا الاستعمال للمادة الجديدة فتح ميادين كاملة للتاريخ كانت من قبل كتاباً مختوماً، كما قدم أيضاً أدلة واضحة مقبولة يمكن أن تستعمل بدرجة عالية من الاحتمالات الإحصائية، كما أنه أوضح شبكة من طرق المواصلات تمتد من المحيط الأطلسي حتى نهر جيحون ونهر الأندلس ترجع إلى الألف الثالثة قبل ميلاد المسيح. ولا يوجد سبب للشك في أن العمل سيمتد ما دامت الفحوص المنتظمة في سيبيريا والصين والهند وشمال إفريقية قائمة. لقد وضعت أمام نظر المؤرخ شعوباً ليس لها تاريخ مكتوب، أما في حالة ما يدعى الشعوب «التاريخية» فإنها ألقت ضوءاً على الأوجه الاجتماعية والاقتصادية من تاريخهم مما كانت السجلات المكتوبة تمر عليها بصمت وسكوت، وإذا كانت المصادر الأدبية الإغريقية والرومانية تؤكد على الحوادث السياسية وعلى أثر الرجال العظماء، فإن الأدلة الأركيولوجية تعيد التوازن بكشف كيف عاشت تلك الشعوب، وماذا أنتجت، وأي صور التبادل التجاري ومستويات المعيشة والتكنولوجيات التي كانت مستعملة. إن ما قبل التاريخ هو الميدان الرئيسي للأركيولوجيا وأسباب ذلك ظاهرة غير أنه يجب التأكيد على أن أهميتها للمؤرخ لا تقف عند هذه النقطة، فالأدلة الأركيولوجية تقدم المصدر الضروري وأحياناً الوحيد في إعادة بناء الماضي وذلك حيثما كانت السجلات المكتوبة قليلة ويكفي في هذا المجال وبقدر ما يتعلق الأمر بأوربا أن نذكر استعمال سالين

---

(٤٥٣) كان العمل الرائد عن انكلترة الانجلوسكسونية هو كتاب ليدز «أركيولوجية المستوطنات الانجلوسكسونية» (١٩١٣) أما عن الهند فأنظر مثلاً: باشام «المؤرخون المحدثون للهند القديمة» ص ٢٩١ في كتاب «الكتابة التاريخية عن شعوب آسيا ج ١ (١٩٦١) الجين. المصدر المذكور أعلاه (١٩٦٨) ص ٣٣٠ وهو يلفت النظر أيضاً إلى تحديدات التقديرات القائمة على الكتب في تاريخ الهند الاول.

للأدلة الأركيولوجية من المواقع المدفونة، لتركيب صورة عن الحضارة الميروفنجية، هي أوسع أو أكثر تنوعاً بكثير مما يمكننا الحصول عليه من المصادر المكتوبة وحدها[٤٥٤]. ولكن من الواضح أن هناك عدداً من الميادين الأخرى (مثل التاريخ الحضري) الذي لا يستطيع المؤرخون التقدم فيه دون مساعدة الأركيولوجيا، وهذا حتى في الأزمنة الحديثة. وقد نمت الأركيولوجيا الصناعية منذ سنة ١٩٥٥ كعلم جديد يهدف تسجيل وتفسير مواقع وتركيبات المجتمع الصناعي الأول فيما بين ١٧٦٠-١٨٦٠ تقريباً[٤٥٥].

إن أهم نتيجة للأركيولوجيا بأوسع معانيها هي فيما قدمته من تقوية للنظرة التي ترى أن الموضوع المركزي في تاريخ البشرية هو صراع الإنسان مع محيطه، وهو موضوع لا يستطيع المؤرخ معالجته إلا إذا كان مستعداً لتوسيع نظره إلى ما وراء مادة مصادره التقليدية، فالسجلات المكتوبة لم تذكر لنا إلا القليل، هذا إن كانت قد ذكرت شيئاً عن الصراع المستمر الذي استنزف جهود الملايين في العالم، وقد ظل هذا الأمر إلى أزمنة حديثة جداً، بل في الحقيقة إلى أن أصبحت الحكومات تهتم بالتخطيط وبمشاكل التبدل الاجتماعي وعملياته، وأغلبها لم تظهر حتى أواسط القرن العشرين، والواقع أن الأدلة المفيدة للمؤرخ لم تأت إلا من الأركيولوجيا ومن علم الاجتماع الأنتروبولوجي، وذلك حتى القرن السابع عشر أو الثامن عشر، وفي بعض أرجاء العالم بعد ذلك بكثير، والواقع أن الأركيولوجيا وعلم الاجتماع الأنثروبولوجي يقدمان معلومات واضحة قائمة على الحقائق، وهي معلومات عن الأدوات والتقنية والمحاصيل واستخدام الأراضي وبقايا الآثار أو كلها، تمكن من إعادة تصوير الأشكال الاجتماعية كمجتمع القرية واقتصادها، تؤشر على الأوجه المتتابعة للتبدل الاجتماعي. وفي كل هذا يعتمد التوجيه الاجتماعي

---

(٤٥٤) انظر: سالين «المدينة الميروفنجية تبعاً للآثار والنصوص والمختبرات» جزءان ١٩٥٠ - ٥٢)

(٤٥٥) عن عرض مختصر أنظر ريكس «الاركيولوجيا الصناعية» (١٩٦٧)

الجديد للتاريخ على الاركيولوجيا، والواقع أن كثيراً من أحسن الكتب هي نتيجة تفاعل النظرات النافذة للعلوم الاجتماعية مع الأدلة المستمدة من الأركيولوجيا كالأشياء المادية والدراسات الميدانية لطرق التجارة القديمة والاثنوغرافيا وما إلى ذلك. إن هذه الطريقة هي التي استعملها كاسامبي في الهند، مثلاً، وهي السبب التي جعلت كتابه يصبح علامة لبداية ما يؤمل أن يكون واحداً من أخصب الاتجاهات وأكثرها إنتاجاً في تاريخ الكتابة في الهند[٤٥٦].

والأركيولوجيا تعتبر عادة من مجموعة العلوم الاجتماعية، فهي مثل هذه العلوم يمكنها أن تفتح جوانب للنظر جديدة في أي منطقة وفي أي زمن في الماضي، أنها تصحح التشويهات التي لا بد أن تظهر من السماح لنوع واحد من المصادر، وخاصة الأدلة المكتوبة، من السيطرة على التفسير التاريخي، غير أن مساهمتها الخاصة هي في التوسع الهائل الذي قدمته في رؤية المؤرخ للزمان والمكان. إنها فتحت ميادين كانت مغلقة كلياً، وأجبرت المؤرخ أن يتخذ عن عمله نظرة أوسع وأكثر عالمية. وليس هذا لأنها مسكت ميدان ما قبل التاريخ الواسع فحسب، وإنما لأنها وجهت أيضا كما أنها عملت كالأنثروبولوجي، ولكن بطرق مختلفة وسبل مختلفة، إلى أبعاد اهتماماته الخاصة عن ما يدعى الشعوب التاريخية، وخاصة في الحضارات الكبرى في الماضي ووجهت هذه الاهتمامات إلى شعوب لا تستطيع غير الأركيولوجيا إلقاء ضوء على تاريخها، رغم أنها جزء لا يتجزأ من ملحمة الإنسان. فهي للمؤرخ المصدر العام عن الأدلة الواضحة المقبولة حيثما كانت السجلات المكتوبة مفقودة أو غير كافية، وهي لهذا السبب مهمة بصورة خاصة في دراسة تاريخ آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وما دام المؤرخون ينهضون بواجب تأسيس نظرة عالمية حقة عن التاريخ العالمي ويحاولون إملاء الفراغات والسيطرة على المناطق المهملة وإكمال ما لا يزال صورة مقتضبة جداً، فإنهم سيظلون متوجهين بصورة متزايدة إلى الأركيولوجيا والحقائق التي تقدمها.

---

(٤٥٦) انظر: التقرير الهندي ص ١٩

obeikandl.com

التاريخ الإفريقي

تاريخ إفريقية هو أحد الميادين التي تستطيع الأركيولوجيا أن تلعب دوراً كبيراً فيه، ولكنها لم تتم من ذلك حتى الآن إلا القليل[٤٥٧]. غير أن لإفريقيا مشكلتها الخاصة للأركيولوجي، وخاصة لتباين أحوال أرضها ولأسباب واضحة توفرت في المناطق الشمالية الجافة أدلة أركيولوجية أحسن مما في المناطق الاستوائية الرطبة والحارة، والحق أن هناك مناطق، كساحل العاج مثلاً، أصاب الأدوات المعدنية فيها الصدأ وأتلفها بمدة أقل من قرن، فأصبح من العبث القيام بحفريات أركيولوجية لأي غرض فيها[٤٥٨].

كل هذه الإختلافات ينبغي أن تؤخذ بالحساب[٤٥٩]. وقارة إفريقيا تشبه آسيا

---

(٤٥٧) فحص ماوني الوضع في «تقارير المؤتمر الدولي الثاني عشر للعلوم التاريخية» ج ٢ (١٩٦٥) ص ٢٠٨-٢١٣.

(٤٥٨) انظر مونتيل «إزالة الاستعمار عن التاريخ» (١٩٦٢) ص ١٠ في رقم ١٠ (وقد ترجمت إلى الانكليزية في) «التبديل الاجتماعي عن وضع المستعمرات (١٩٦٦) لوالير ستاين انظر ص ٦٠٣.

(٤٥٩) انظر عما يلي: «دايك واجاي كتابة التاريخ الإفريقي» في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية السادس (١٩٦٨) مشكلة مصادر تاريخ إفريقيا السوداء حتى الاستعمار الاوربي» في تقارير المؤتمر الدولي الثاني عشر للعلوم التاريخية (فينا ١٩٦٥)، ج ٢ «تاريخ القارات» (١٩٦٥) والمناقشة في ج ٥ المحاضر (١٩٦٨)، «المؤرخ في إفريقيا الاستوائية» قام بنشره فانسينا، وماوني، وتوماس، كورينفين «تاريخ شعوب إفريقية السوداء» (١٩٦٠) ص ٢١-٧٣ (عن المصادر وطريقة البحث)، «التاريخ والاربكيولوجيا في إفريقيا» (طبعة هاملتون ١٩٥٥، وطبعة جونز (١٩٥٩) وهو محاضر المؤتمرات عن التاريخ الإفريقي التي نظمتها مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية في سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٧، بليك «دراسة تاريخ إفريقية» (١٩٥٠)، مونيو «عن تاريخ لإفريقية السوداء» (١٩٦٢) دايك «التاريخ الإفريقي والحكومة الذاتية» (١٩٥٣) ص ١٧٧-٨، ٢٢٥-٢٢٦-٢٥١ منشورة في مجلة «إفريقية الغربية مجلد ٣٧، هودجكن «فتح جديد: إفريقيا في طرق جديدة في التأريخ» ملحق التايمس الادبي ١٩٦٦) أما عن أعمال السوفيات فانظر: ترسيوف «المؤلفات السوفياتية تاريخ البلاد الافريقية، (المؤتمر الثالث عشر للعلوم التاريخية موسكو ١٩٧٠) وإني مدين للاستاذ ك.و دايك (من هارفرد) لتعليقاته وانتقاداته القيمة.

وأوربا من حيث إنها تحتوي عدداً من المناطق المختلفة جداً، ومن الخطأ بحثها كوحدة تاريخية واحدة. وإن التنوعات المتطرفة في المناخ والنبات وما خلقته من بيئات مختلفة، أوجدت تنوعاً كبيراً في مختلف الحضارات، مما يجعل من الأفضل، في البداية على الأقل، أن تدرس منفصلة وليس ككل. والتقسيم الأساسي، وإن لم يكن الوحيد، في التاريخ الإفريقي هو بين البلاد التي في شمال الصحراء الكبرى، والتي في جنوبها، ونحن عندما نتكلم عن التاريخ الإفريقي اليوم، فاننا نقصد بالدرجة الأولى تاريخ إفريقية المدارية أو الاستوائية، أو السوداء. وهذا لا يعني طبعاً أن الاتصالات الثقافية المهمة المتبادلة بين الشمال والجنوب مفقودة، وإنما بالعكس، فإن الصحراء الكبرى، وخاصة في الأزمنة الإسلامية كونت رابطاً، وليس حاجزاً، وإنه كانت توجد أيضاً روابط مستمرة ليس بين مختلف مناطق إفريقيا، وإنما بينها وبين القارات الأخرى.

ومع هذا، فإن شمال إفريقية بارتباطه التاريخي الطويل مع المناطق الأخرى المحاذية للبحر الأبيض المتوسط، كان له تاريخ يختلف عن تاريخ إفريقية جنوب الصحراء الكبرى، إذ إنه أصبح تحت تأثير وضمن الحدود السياسية لروما ثم للإسلام، وبذلك أصبح جزءاً من العالم الإسلامي بقدر ما هو جزء من إفريقيا، ومع هذا فإنه احتفظ بطابعه الخاص. فالبربر في شمال غربي إفريقية وقفوا بوجه المسيحية الرومانية، وحاولوا الاحتفاظ بتقاليدهم التاريخية الخاصة، وإن الإسلام في غربي السودان، قد أصبح بعد حوالي تسعة قرون أصيلا عند معظم السودانيين، غير أنه يختلف في بعض جوانبه عن الإسلام في الشرق الأوسط[٤٦٠]. أما أثيوبيا فهي، من جهة أخرى، لها كل خصائص

---

(٤٦٠) وهذا هو السبب الذي من أجله فشلت عدة محاولات لتنقية الإسلام السوداني عن طريق الجهاد خلال القرن التاسع عشر، في اصلاح العقيدة ثم إن المعروف جيدا أن الكنائس المسيحية أنمت أيضاً لها خصائص وكونت عدة مرات فرقاً مستقلة في البيئة الإفريقية. انظر هودجكن «القومية في إفريقيا المستعمرة» (١٩٥٦) ص ٩٨ - ١١٤.

الشعوب التي تقع بين حضارتين متمايزتين، وقد أنتجت في عهد الأسرة السليمانية مزيجها الخاص من التركيبات الإفريقية واليهودية المسيحية، غير أن معظم المؤرخين ربما يقرون أن أثيوبيا هي من الناحية الأثنولوجية إفريقية الأساس، رغم أنها تحورت بالهجرات المستمرة الآسيوية وغيرها.

والفروق الإقليمية ملحوظة أيضاً في إفريقية جنوبي الصحراء الكبرى، فهناك فرق كبير بين المناطق الساحلية المفتوحة للاتصالات الخارجية مع آسيا وأوربا، وبين المناطق الداخلية حيث أنتج حزام الغابات الكثيفة محيطاً حاصراً شجع العزلة القبلية وجمودها. غير أن هذه التجزئة قَلَبها منذ أزمنة قديمة ظهور دول وإمبراطوريات، كإمبراطورية غانة (حوالي ٣٠٠ - ١٢٧٠)، ومالي (١٢٨٥ - ١٤٦٨)، وسونغائي (١٣٥٥-١٥٩١)، التي حاولت كل منها السيطرة على طرق التجارة وحماية المدن التجارية السوداء المزدهرة في غربي السودان، من الغارات المتكررة التي يقوم بها بدو الصحاري. وبتأثير سيلجمان اعتاد المؤرخون الغربيون على نسبة أصول هذه الدول إلى أثر حضارة البحر الأبيض المتوسط التي توغلت من وادي النيل «عن طريق المدخل المريوتي»[٤٦١]. غير أن المؤرخين الإفريقيين أوردوا أدلة على أنها إنتاج حضارات أصيلة، وإن هذا ينطبق على حضارات غابات غربي إفريقية التي تميزت بمملكة بينين، وممالك الياروبا، واتحادات أشانتي في الأزمنة الأحدث.

ومع هذا فلا عجب من أن الاختلافات في التركيب التاريخي أدت أيضاً إلى تباين كبير في كمية ونوع السجلات التاريخية، فقبل وصول الأوربيين إلى الساحل الغربي، الذي يحدد تاريخه عادة في سنة ١٤٣٤، كانت المصادر المكتوبة الوحيدة هي الإسلامية، وهي تلقي ضوءاً قليلاً جداً على المناطق الخارجة عن النطاق الإسلامي، وهذه المصادر العربية لم تتطرق إلى القسم

---

(٤٦١) انظر: اوليفر وفاج «مختصر تاريخ إفريقيا» (١٩٦٢ ص ٥٠ انظر ايضا: سيلجمان «اجناس إفريقية» الطبعة الثالثة ١٩٧٥.

الأكبر من إفريقية، كما أشار أحد الاختصاصيين. وهذا طبعاً يصح، وربما بشكل أدق، على الروايات الأوربية الأولى (وخاصة البرتغالية) التي نادراً ما قدمت معلومات عن خارج المناطق الساحلية[٤٦٢].

وبسبب هذه الندرة النسبية للسجلات المكتوبة فقد اعتمد مؤرخو إفريقية إلى حد كبير على المواد الأركيولوجية والفنية مثل الرؤوس الحجرية للايفي، والبرنزيات المشهورة للبنين، التي عم الآن الاعتراف بأنها من إنتاج الأيدي الإفريقية، ثم إن حقيقة كون التقاليد التاريخية الإفريقية انتقلت بالسماع ونادراً ما دونت، له أثر في الدور البارز لدراسة التقاليد السماعية في التاريخ الإفريقي. ولكننا عندما نعود إلى المصادر السماعية فإننا نجد نفس التباين وعدم الانتظام في توزيعها. فهي أغنى بصورة واضحة في الممالك الواضحة التركيب، والتي لها مؤسسات مستقرة، مثل رواندا، منها في المناطق ذات التركيب السياسي المتقلب المائع كالبورندي، وهي تتناقص بسرعة كلما توغل المرء في الزمن[٤٦٣]. ومع أن المؤرخين الجديين، قد تركوا منذ أمد طويل الفكرة القديمة المغلوطة القائلة: إن إفريقية السوداء ليس لها تاريخ قبل الفتوح الأوربية في القرن التاسع عشر، أو أن مثل هذا التاريخ والحضارة جاء بشكلهما الحاضر عن طريق العرب من شمال افريقية والشرق الأدنى. غير أنه صحيح أيضاً أن كافة أشكال الوثائق للقرنين التاسع عشر والعشرين أغنى بكثير في مادتها وشمولها من كافة الفترات السابقة. ولما يتم حتى الآن كتاب عام عن التاريخ الإفريقي[٤٦٤].

إن الدافع للقيام بكتابة تاريخ إفريقي جديد جاء من الحركات الاستقلالية التي نشطت في إفريقيا إبان الحرب العالمية الثانية أو بعده مباشرة، وكما هو

---

(٤٦٢) تقارير المؤتمر الثالث عشر: فينا ١٩٦٥ مجلد ٥ المحاضر (١٩٦٨) ص ٣١٢ انظر المصدر السابق مجلد ٢ (١٩٦٥) ص ١٨١ «مشاكل مصادر تأريخ إفريقية السوداء..» المصدر أعلاه.

(٤٦٣) المصدر السابق مجلد ٢ ص ٢٠٤، مجلد ٥ ص ٣٢٤.

(٤٦٤) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٢٩.

الحال في آسيا، فقد أدى في مرحلة متقدمة إلى مبالغة قومية متطرفة كرد فعل ضد التفسير الأوربي لماضي إفريقيا. ولكن منذ حوالي سنة ١٩٦٠، وبتأثير المؤرخين الأفارقة من أمثال ك.و. دايك بدأت الفرضيات النظرية القائمة على أدلة ضعيفة تزول لتحل محلها بحوث علمية. ويمثل العمل الأول لدايك الخط الفاصل من عدة نواحي[٤٦٥]، فقد كان المؤرخون الأوربيون ينظرون إلى التاريخ الافريقي من الخارج، وهم يكتبون إما عن الأوربيين في إفريقيا أو عن أثرهم في المجتمع الإفريقي. أما دايك فقد نقل المركز من الأوربيين إلى الإفريقيين أنفسهم، وأظهر التفاعل بين المجتمعات الأصيلة في غرب إفريقية والتي احتفظت بهويتها رغم أربعة قرون من الاحتكاك الأوربي والتجار الأوربيين. وكان يصر على أن التاريخ الإفريقي ينبغي أن يكون التاريخ الوحيد ذا القيمة.

أما نتيجة هذا الاتجاه الجديد وما وصل إليه حالياً فيمكن أن يرى في مجموعة المقالات التي قدمت لتوماس هودجكن بمناسبة عيد ميلاده الستين[٤٦٦]، والملاحظ على هذه المجموعة هو أنه رغم شمولها نطاقاً واسعاً من التطورات الدينية والقومية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أن الكتاب ندر ما وجدوا ضرورة لذكر دور المستعمرين الأوربيين، بل إن أحد المساهمين في هذا المجلد أشار إلى أن الافتراض بأن للفتح الأوربي وحكمه دوراً تكوينياً في تاريخ إفريقيا، هو افتراض مضلل[٤٦٧]، وقد أشار بليك إلى أنه «خلال كافة المراحل المتعاقبة لتطور المجتمع الإفريقي» كان العنصر الوحيد الثابت هو الشعوب الزنجية بكافة فروعها القبلية والتحالفية المنوعة، وإن إعادة النظر إلى إفريقيا بالدرجة الأولى حسب مفاهيم القوى الخارجية التي أثرت عليها تطمس بعض الاتجاهات العامة في شكل التاريخ الإفريقي، كترتيب المجتمع

---

(٤٦٥) انظر دايك: التجارة والسياسة في دلتا النيجر «١٨٣٠-١٨٨٥» (١٩٥٦).

(٤٦٦) «صورة افريقية» أشرف على طبعه ألين وجونسون (١٩٧٠) انظر أيضاً «مواضيع من التأريخ الإفريقي» أشرف على طبعه رينجر (١٩٦٨)

(٤٦٧) الين وجونسون. المصدر المذكور أعلاه

الأصلي، والحروب القبلية، والهجرات القبلية، وامتلاك الأراضي ورد فعل الحضارات الأصيلة تجاه الحضارات الأجنبية[٤٦٨].

إن المصادر هي المشكلة المركزية في كتابة التاريخ الإفريقي الجديد. صحيح أن المصادر المكتوبة ليست قليلة كما كان متصوراً في وقت ما، وأن كثيراً من الجهود تكرس الآن لجمعها وتصنيفها وطبعها، غير أن المشكلة القائمة تبقى من أن هذه المصادر، سواء كانت إسلامية أو أوربية، تعكس غالبيتها المطلقة مصالح ووجهات الخارجين، ولا تلقي إلا ضوءاً غامضاً على نشاطات ومواقف الشعوب الإفريقية نفسها. حقاً إن المؤرخين المسلمين يسجلون أحياناً التقاليد الإفريقية، باللغة العربية غالباً أو بحروف عربية للغات العامية، وإنه بعد القرن السادس عشر تزايد عدد المصادر العربية التي كتبها ألافارقة للأفارقة[٤٦٩]، غير أن الكتاب المسلمين من حيث العموم اهتموا بالدرجة الأولى بانتشار الإسلام، وتميل رواياتهم إلى تمثيل جانب واحد، فهم يركزون، مثلاً، على أبرز الشخصيات في المجتمع الإسلامي، أكثر من تركيزهم على الدول التقليدية وحكامها. وبالاختصار فإن تاريخ إفريقيا، وهو تاريخ الأفارقة، وثائقه المكتوبة غير مرضية وغير كافية، فهي لا تذكر إلا نزراً يسيراً من الثقافات الأصيلة، أو الأساطير التاريخية، أو قوائم الملوك، أو الإخبار عن أصول المجتمع أو الحوادث البارزة في تاريخها، مما هو موجود في التقاليد الشفهية وما ينقل بالسماع، فالروايات السماعية لها في التاريخ الافريقي مكان أهم وأوسع مما لها في أية قارة أخرى، ويرجع ذلك إلى أهمية الروايات السماعية في مجتمع تقل فيه السجلات المكتوبة المحلية، وإن انتشارها في كافة أرجاء إفريقية أوسع من انتشار الأدلة المكتوبة، فضلاً عن أنها تلقي ضوءاً على كثير من المواضيع التي تتجاهلها المصادر المكتوبة.

---

(٤٦٨) انظر بليك المذكور أعلاه (١٩٥٠) ص ٥١، ٦٣ في محاضر الجمعية التاريخية الملكية. السلسلة الرابعة مجلد ٣٢

(٤٦٩) انظر ملاحظات ا. هربك ص ٣١٤-٣١٥ في المجلد الخامس من المحاضر (١٩٦٨) لتقارير المؤتمر الدولي الثاني عشر.

إن مثل هذا الدور لا يوجد إلا في تاريخ سكان إفريقيا الأصليين.

لذلك كُرِّس في السنوات الأخيرة جهد كبير لجمع وتسجيل الروايات السماعية، حيث أصبحت كما يقول دايك «شاغلاً كبيراً» وخاصة لأن التبديلات السريعة التي تحدث الآن في المجتمع الإفريقي الحديث تؤدي إلى سرعة اختفائها[٤٧٠]، ويساوي هذا في الأهمية مشكلة تقييمها وإحكام القواعد النقدية والطرق في استعمالها. وهذه مسألة فنية جداً أثارت كثيراً من الجدل ولا يمكن بحثها هنا[٤٧١]، وإنما يكفي القول بأن جان فانسينا، وهو الرائد في التحليل الحديث قد أنجز حتى الآن ما فيه الكفاية عن الشكوك الأصيلة التي ينبغي معالجتها فيما يتعلق بالأدلة السماعية، ومع هذا، فلا شك أن في استعمال التقاليد السماعية صعوبات كبيرة أبرزها مشكلة تحديد التاريخ. فالتاريخ التقليدي لإفريقيا هو في معظم جوانبه متداخل، قلما يهتم بتحديد دقيق لزمن الحوادث أو ذكر أسبابها، ومن حيث توجد إشارات محددة للسنوات أو الأجيال أو الفترات، فإنها تعود إلى (التركيب) وليس إلى الزمن المتعاقب،[٤٧٢] ولذلك فإن تثبيت معالم زمنية مقبولة هو واجب كبير لا يمكن تحقيقه إلا بالرجوع إلى مصادر وتقنيات الأركيولوجيا واللغة والأثنولوجيا وعلم الحيوان وعلم النبات. وبالاختصار إلى معالجة تعتمد على تفاعلات عدة علوم[٤٧٣]، والغالب أنه لا يمكن أن نطبق على إفريقية الطرق العرفية المستعملة في كتابة التاريخ الأوربي، وخاصة افتراضها أن التاريخ الوحيد

---

(٤٧٠) دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية مجلد ٦ ص ٣٩٩.

(٤٧١) الكتاب الكلاسيكي في هذا الموضوع هو كتاب فانسينا «عن التقاليد الشفهية. مقالة في الطريقة التاريخية» (٤٦١) وترجمته الانكليزية ١٩٦٥ انظر أيضاً بيرسون: «الروايات الشفهية والحوليات» (١٩٦٢) ماك كول «إفريقية في المنظور الزماني». بحث عن إعادة التركيب التاريخي من «المصادر غير المكتوبة» (١٩٦٤).

(٤٧٢) انظر ملاحظات ديلوز جيفا «الانتروبولوجي، التاريخ، وكتابة التأريخ» (١٩٦٥) ص ٦١٧-٦٢٠ في «المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية» مجلد ١٧ (٤) وترجمته الانكليزية ص ٥٧٤-٥٧٦.

(٤٧٣) انظر بلبك المصدر السابق (١٩٥٠) ص ٦٤.

الصحيح هو التاريخ المدعم بالوثائق. وقد رأينا من قبل أن في أوربا نفسها تعرض الاعتماد على الوثائق المكتوبة وإهمال الأشكال الأخرى من التقاليد التاريخية إلى هجوم متزايد في السنوات الحديثة. غير أن عيوب الطريقة التقليدية تبدو بأجلى مظاهرها في إفريقيا. وإن التاريخ الإفريقي لا يستطيع التقدم مالم يحطم حواجزها، وقد قيل بحق: إن أبرز الاتجاهات في كتابة التاريخ الإفريقي في العقد الأخير هو تنمية معالجة معتمدة على عدة علوم[٤٧٤]. وبهذه الطريقة وحدها تستطيع المادة التاريخية الإفريقية التقدم والإفادة في كتابة التاريخ.

ليس هنا مكان عرض مفصل للمنتوجات الخاصة للكتابة التاريخية الإفريقية، ولكن يمكن إبداء ملاحظتين عامتين.

أولاهما أن معظم العمل، على الأقل في الفترات الأولى، هو بالضرورة محلي وخاص، وبعبارة أخرى إن «الفحص العلمي المفصل والدقيق للتواريخ المحلية» هو في المرحلة الحاضرة أهم من التعميمات المتسرعة الواسعة[٤٧٥].

وثانياً: أن أكثر ما يكتب الآن يتصل بتاريخ القرنين التاسع عشر والعشرين، وهذا ليس بالأمر العجيب، ويرجع بعضه إلى الكمية الهائلة من المواد المتوفرة، سواء كانت مكتوبة أو شفهية، كما إنه يرجع إلى الحاجة التي يشعر بها المؤرخ الإفريقي إلى تصحيح النظرة التقليدية الأوربية عن ماضي إفريقية، وبصورة أخص عن الأثر الاوربي على إفريقيا. ومن الواضح الآن أن فترة الفتح الأوربي حدثت في نفس الوقت وتفاعلت مع الاضطراب الكبير والانتفاضة العنيفة في المجتمع الإفريقي، وكانت عظيمة لدرجة أنه يستطيع المرء التحدث عن «إعادة التقسيم الإفريقي لإفريقيا» في القرن التاسع عشر، وليس من الصعب أن نفهم لماذا اهتم المؤرخون الإفريقيون في هذه

---

(٤٧٤) دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية مجلد ٦ ص ٣٩٨ (دايك)

(٤٧٥) كما أكد مونتيل في بحثه «تفكك استعمار التأريخ» (١٩٦٢) ص ١٢ رقم ١٤٢ «انظر ص ٦٠٥ في «التبدل الاجتماعي» لوالير شيتن المذكور أعلاه ١٩٦٦.

الفترة الأخيرة من التطور الإفريقي المستقل الذي لم ينته إلا عندما انهارت مقاومة الإفريقيين[٤٧٦]، إنها تظهر ما كان خلال فترة السيطرة الأوربية من صمود الثقافة والتاريخ الإفريقي المستقل الذي يكمن في جذور الإحياء القومي الإفريقي، وبالرغم من الانتباه المتزايد إبان الخمس عشرة والعشرين سنة الأخيرة إلى قضايا كالأصول المحلية للثقافة الإفريقية، والانتقال من المجتمع القبلي التقليدي إلى المجتمع الصناعي، والتطورات والتماسك في بعض المجتمعات الإفريقية[٤٧٧] لذلك ليس من العجيب أن تبقى الفترة الاستعمارية ورد الفعل القومي الإفريقي ضد الاستعمار[٤٧٨] موضوعاً يلقى العناية، والفرق هو أن ينظر إليها الآن من وجهة نظر داخلية، كما يراها ويمارسها الأفارقة أنفسهم.

---

(٤٧٦) تقارير المؤتمر الثاني عشر ج ٥ المحاضر (١٩٦٨) ص ٣١٤-٣٢٣

(٤٧٧) بويتهن.

(٤٧٨) بالاضافة إلى الكتب العامة القومية في إفريقيا عموماً وفي مختلف المناطق، هناك كتب كثيرة متخصصة عن أشخاص قادة المقاومة وتاريخ بعض الثورات ولا نستطيع الاقتباس منها بالتفصيل هنا غير أنه يجدر التنويه عن العمل الرائد لشيرسون وبرايس «الافريقي المستقل (١٩٥٨) روتبرج» المقاومة والثورة في نياسالاند البريطانية وإفريقية الشرقية الالمانية ١٨٨٥-١٩١٥ (١٩٦٧) وهو مثل جيد عن الكتاب الاختصاصي الحديث من منطقة معينة من المقاومة الإفريقية.

obeikandl.com

obeikandl.com

صور جديدة في تاريخ أمريكا اللاتينية

عندما نلتفت إلى أمريكا اللاتينية، وهي قارة أخرى ذات ماضي استعماري طويل، تتجلى لنا فيها اتجاهات مماثلة، فرغم أن تحررها السياسي حدث منذ قرن ونصف من الزمن، إلا أن كثيراً من المظاهر المميزة لتاريخ الأقاليم السابقة للاستعمار في العالم القديم وتفاعلاته كالتي بين المستعمرين والسكان الأصليين، وبين الأشكال الاستعمارية لتملك الأراضي مثلاً، هي مواضيع دائمة في تاريخ أمريكا اللاتينية، وفي الأزمنة القريبة كانت مشاكل الاستعمار الجديد وتناقص النمو وكذلك القلق الثوري في عدد من بلاد أمريكا اللاتينية منذ الثورة الكوبية سنة ١٩٥٩، قد أدّت إلى التأكيد على نقاط الاحتكاك بين التراث التاريخي لشعوب أمريكا اللاتينية وبين شعوب آسيا وأفريقيا، فليس من العجيب أن تكون النتيجة إعادة تقرير محتوى تاريخ أمريكا اللاتينية وطرق بحثه[٤٧٩]، أو كما كتب ريتشارد جراهام مشيراً إلى البرازيل أن الضغط الشديد للتبدل الحديث وما أنتجه من صراعات وقلق دفع

---

(٤٧٩) عن الحالة القائمة للبحوث انظر «امريكا اللاتينية. دليل الكتب التاريخية» (١٩٧١ أعد نشره جريفن، تاريخ امريكا اللاتينية. مقالات عن دراسته وتدريسه ١٨٩٨-١٩٦٥ (مجلدان ١٩٦٧) أعد نشره كلاين. البيروفيج «كتابة التأريخ السوفياتية لبلاد امريكا اللاتينية (١٩٦٨)، داباكجان» خمسين سنة من الدراسات السوفياتية عن امريكا اللاتينية». مقالة في قائمة المصادر» (١٩٦٧)» التصور السوفياتي لامريكا اللاتينية المعاصرة» (١٩٧٠) أشرف على نشره كارلتون «العلم الامريكي اللاتيني منذ الحرب العالمية الثانية» (١٩٧١) أشرف على نشره اسكونيازي مايو ومايز، أني مدين جداً للجنة الوطنية الروسية عن اليونيسكو لوضعها تحت تصرفي التقرير الغني بالمعلومات الذي أعده الدكتور س. دباغيان عن «الاتجاهات العامة للدراسات السوفياتية عن امريكا اللاتينية» وإلى الاستاذ ملتون فانجر من جامعة براندييس لإرشاداته ومساعدته في إعداد هذا القسم، وإلى الاستاذ السابق سلفيوزافالا لتعليقاته القيمة.

الجيل الجديد من المؤرخين إلى النظر إلى ماضيهم بأسئلة جديدة، وبإعادة تقييم الأجوبة القديمة بمعايير جديدة[٤٨٠].

ومما يبدو متناقضاً في تاريخ أمريكا اللاتينية أنه أحد أقدم وأحسن تقسيمات التاريخ الحديث من جهة، وأنه من جهة أخرى ميدان دراسة جديدة ومطامح[٤٨١]، فأما جذوره الأولى فتمتد في اوربا، وأما نماذجه فمستمدة من كتابة التاريخ الأوربية[٤٨٢]، ولعل هذا ليس بالعجب إذا نظرنا إلى قوة التقاليد الثقافية الأوربية بين المثقفين المنحدرين من أصل أوربي. إن المناقشة الطويلة الحامية بين «المؤيدين للأسبانية» والمؤيدين للهندية حول دور إسبانيا في العالم الجديد «الاسطورة السوداء» للإنسانية والقسوة الاسبانية نحو السكان الأصليين، أو «الاسطورة البيضاء» لرسالة التمدين المفيدة الاسبانية ـ تظهر يقظة التحقيق من أن التاريخ الأمريكي اللاتيني لا يمكن أن يكتب من وجهة نظر القوى المستعمرة[٤٨٣] غير أنه لم يبق فيها ما بقي في آسيا من تقاليد

---

(٤٨٠) جراهام «البرازيل: الفترة القومية (١٩٧١) ص ٥١ المنشورة في «العلم الامريكي اللاتيني» الذي أشرف على نشره اسكونيازي مايو ومايز.

(٤٨١) جريفين ص٥، ١٧ في الكتاب الذي طبعه سنة ١٩٧١ وذكرناه أعلاه.

(٤٨٢) لا يوجد فيما أعلم أي عرض عام لتطور كتابة التاريخ في امريكا اللاتينية، ككل، وما يلي يشمل بعض الاساس: رودريجو: نظرية التايخ في البرازيل (الطبعة الثانية ١٩٥٧)، «التاريخ والمؤرخون في البرازيل (١٩٦٥)، كاربيا «التاريخ النقدي للكتابة التاريخية في الارجنتين منذ اوائل ظهورها» (١٩٤٠) «محاولات في الفحص التاريخي في المكسيك» (١٩٦٦)، كاسيوفيليكاس: «كتابة التاريخ السياسي الجديد في المكسيك الحديثة» (١٩٦٥)، فيليوكروز «كتابة التاريخ الاستعماري في شيلي، (١٩٦٨)، بيريز كابريرا «اسس تاريخ كتابة التاريخ في كوبا» (١٩٥٩)، أو جرامو «أزمة ووجهة علم التاريخ» (١٩٤٧).

(٤٨٣) عن الوضع الحالي للمسألة انظر: كين «الاسطورة السوداء تعاد زيارتها» (١٩٦٩)، هانكه «اقتراح متواضع لتأجيل التعميمات الاسطورية السوداء تعاد زيارتها» (١٩٧١).

تاريخية مكتوبة أصيلة وحيّة[٤٨٤]، لتعيد التوازن مع ما لأوربا من تقاليد، وإن كتابة التاريخ الأمريكية اللاتينية حتى في حالة محاولة تثبيت تقليد أمريكي لاتيني موثق، سارت متبعة التقاليد الأوربية السائدة، أولها (وأكثرها انتشاراً) هي «وضعية» القرن التاسع عشر الأوربية[٤٨٥] ثم بعد الحرب العالمية الأولى التأريخية الألمانية[٤٨٦]، وأخيراً في نهاية ١٩٥٠ مثال مدرسة «الحوليات» الفرنسية كما نقلها مؤرخو أمريكا اللاتينية، مثال جار، وفلورسكانو ورومانو الذي درس في باريس، وبشكل رائع على يد المؤرخ الإسباني الكبير جايم فيسيلز فيفيس[٤٨٧]، وقد ظهر بين سنتي ١٩٥٧ و ١٩٥٩ التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لإسبانيا وأمريكا، وقد خططه وأداره فيسينلز فيفيس، ويمكن اعتباره مؤشراً لرفض «التاريخية» الألمانية، ولبداية الفترة الحديثة في كتابة التاريخ الأمريكي اللاتيني[٤٨٨]، إلا أنه طبعاً لم يكن العامل الوحيد. ولم يقتصر هذا التاريخ على وضع أهداف جديدة، بل قدم أيضاً نموذجاً رائعاً لإمكانيات الطرق الجديدة.

جاء تأثير مدرسة «الحوليات» الفرنسية في زمن كان فيه ضغط المشاكل المعاصرة يدفع بمؤرخي أمريكا اللاتينية إلى جهات جديدة، فالكتابة التاريخية القديمة بقوميتها العنيفة وعبادتها لأبطال الحركات الاستقلالية القومية واهتماماتها بالجوانب السياسية والعسكرية للتاريخ وتقريرها اللامتناهي للتفاصيل العامة دون تمييز، لم يكن فيها كبير فائدة لفهم الوضع المعاصر وكيفية مجيئه.

---

(٤٨٤) انظر أدناه ص ٣٥١-٣٥٢

(٤٨٥) انظر زيا «الفلسفة الوضعية في المكسيك» (١٩٤٣) «تفكك وتدهور الفلسفة الوضعية في المكسيك» (١٩٤٥).

(٤٨٦) لقد كان الوسيط اروتجاي جاسيه. انظر أعلاه ص ٢٤٠ هامش ٣١

(٤٨٧) فيسينز فيفيز «التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لاسبانيا الامريكية» (خمسة أجزاء ١٩٥٧-١٩٥٩ وقد كتب الاقسام الخاص عن أمريكا اللاتينية كوليرموكسبيدس ديل كاستيلو وهرناندينز سانشيز باربا.

(٤٨٨) عن رفض التاريخية انظر ريس هيروليس «التاريخ والعمل» (١٩٦٨)

وقد رفض الجيل الجديد من مؤرخي أمريكا اللاتينية التقليد المجدب للتاريخ السردي للسير، الموروث من أوربا القرن التاسع عشر، وكما قال ريمون كار: إن هؤلاء المؤرخين من الجيل الجديد أدركوا مدى عدم كفايته كأساس لأحكام اجتماعية للتبديل يكيف التاريخ صياغتها[٤٨٩]، وبدلاً من ذلك التفت عدد غير قليل إلى الفرضيات الماركسية وشبه الماركسية، وطبق آخرون نماذج علم الاجتماع؛ ولكن جميعهم لاحظوا الحاجة إلى أسئلة جديدة وطرق جديدة، وبهذا المعنى يمكن تسمية التاريخ الأمريكي اللاتيني، رغم تقاليده الطويلة، بأنه «إبداع القرن الحالي» بل إنه لأغراض عملية يعتبر إبداع النصف الثاني من القرن الحالي[٤٩٠].

كانت أوضح نتيجة لذلك، هي رفع زمن تاريخ أمريكا اللاتينية الذي كان مرتبطاً بالفترة الاستعمارية وأيام الاستقلال العنيفة، وكذلك تأكيد جديد على الماضي الحديث[٤٩١] ولكن الأكثر حساسية هو نقل المركز من الأزمنة إلى المشاكل: كالعلاقات العنصرية وتحضير الأقوام المتباينة، وتناقص السكان، وازديادهم في مختلف قطاعات السكان، وعلاقة المدن بالريف، وتقدم التحضر، والتصنيع، ودور رأس المال الأجنبي، والنظام الزراعي وجوع الأراضي، وفوق الجميع قوة المحافظة والاهتمام بالتقاليد، وعقبات التبدل[٤٩٢].

وكما حدث في بقية الأماكن، فإن الشيء الذي أصبح واضحاً مع هذا التبدل هو أن المصادر والمواد التي استعملها المؤرخون الأولون قلما تقدم ذلك

---

(٤٨٩) انظر: كار «افتتاحات جديدة: امريكا اللاتينية» ص ٢٩٩ في «طرق جديدة في التأريخ (ملحق التايمس الادبي ١٩٦٦.

(٤٩٠) انظر: جريفن ص ٢٧ في الكتاب الذي طبعه جريفن المذكور أعلاه (١٩٧١)

(٤٩١) انظر: كلاين: المذكور أعلاه (١٩٦٧) ص ٢٩٨، ٥٤٢، ٥٧٤-٥٧٥) غير أن الحقائق معروفة جيداً وقلما تحتاج إلى تعزيزها بالوثائق.

(٤٩٢) لعل أحسن عرض لهذه التبدلات والاتجاهات الجديدة، هو في مقالات ستانلي شتاين «الواجبات التي تنظر مؤرخي امريكا اللاتينية» و «كتابة التاريخ الامريكية اللاتينية» أحوالها وإمكانية البحث «اعيد طبعها في الذي أشرف على طبعه كرلاين» تاريخ أمريكا اللاتينية» المذكور أعلاه (١٩٦٧).

النوع من المعلومات الضرورية لبحث المسائل الاجتماعية والاقتصادية. إن الكتب العامة مثل كتب سلسو فورتادو التي تغطي كل التاريخ الاقتصادي لأمريكا اللاتينية، أو حتى التي عن بلد واحد، هي قَيمة في تقديم فرضية يمكن الأخذ بها[٤٩٣] غير أن الحاجة الأولى في المرحلة الحالية هي إلى دراسة وثائقية مفصلة لمناطق أو أقاليم أو مدن أو صناعات خاصة يمكن أن نبني منها فيما بعد صورة واضحة[٤٩٤]، إن الانطباع السائد الواضح هو ضعف أسس التعميم والحاجة إلى عرض مشاكل واسعة واختبارها بوجه المادة الأولية في مستوى القرية والبلدة والمقاطعة والدائرة[٤٩٥]، ثم إن كافة التعميمات ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار التنوع الهائل في جمهوريات أمريكا اللاتينية العشرين سواء في التاريخ أو التكوين العنصري أو التركيب الاجتماعي أو التطور الاقتصادي، وإن المسائل التاريخية لا تواجهها إلا بأوسع معنى، وأخيراً فإن خطر معالجة تاريخهم بمقارنته مع النماذج الأوربية أو الآسيوية إنما هو خطر واقعي جداً، وكما لاحظ كلوديو فيليز، أن «نماذج التطور القائم على الخبرة التاريخية للمجتمعات الأكثر تقدماً في أوربا لا يمكن تطبيقها في أمريكا اللاتينية[٤٩٦] غير أنه من جهة أخرى فمن المتفق عليه عموماً على أنه لا يمكن اعتبار أمريكا اللاتينية من المناطق المتأخرة إذا قورنت بمعظم مناطق آسيا وإفريقيا[٤٩٧]، ورغم وجود كل مبرر لاعتبارها جزءاً من «العالم المتأخر»،

---

(٤٩٣) انظر: فورتادو «التطور الاقتصادي في أمريكا اللاتينية (١٩٧٠) و «النمو الاقتصادي في البرازيل» (١٩٦٣)، أما عن شيلي فانظر: بنتوسانتا كروز» شيلي: حالة من التجمد المرعب» (١٩٥٩).

(٤٩٤) ا.ج. شتاين «صناعة القطن البرازيلي» ١٨٥-١٩٥٠ (١٩٥٧ و م.ت. شورير باترون ودراسته عن السكر البرازيلي وتدهوره ١٧٦٥-١٨٧١ (١٩٦٨) وهذان مثلان على ذلك.

(٤٩٥) انظر «تأريخ أمريكا اللاتينية» الدي أشرف على نشره كلاين (١٩٦٧ ص ٥٤٩، ٥٩١)

(٤٩٦) فيليز «عقبات بوجه التبدل في أمريكا اللاتينية (١٩٦٥) ص ١

(٤٩٧) انظر «التصور السوفياتي لامريكا اللاتينية المعاصرة» أشرف على طبعه كارلتون المصدر الآنف الذكر (١٩٧٠) ص ٢٠١.

إلا أن الصفة الخاصة لمشاكلها تختلف في عدة أمور عن مشاكل البلاد التي كانت في السابق مستعمرات، وينبغي البحث عن تفسيرها في أمريكا اللاتينية ذاتها.

ومع الأخذ بنظر الاعتبار هذه العوامل وغيرها، فان تقدم أمريكا اللاتينية في العشر أو الخمسَ عشرةَ سنة الأخيرة وصل مستوى جديداً من العقلانية من نظراته وصياغة المشاكل المتصلة به وفي النتائج العملية التي حققها. وهذا يرجع إلى حد كبير إلى البحث المحلي التفصيلي الذي يقدم الخلفية اللازمة للمواد الواضحة، كما انه يرجع الى تبني المعالجات المعتمدة على عدة علوم بما في ذلك الأثنولوجيا والفروع الجديدة للتاريخ الأثنولوجي، والديموغرافية، وعلم النفس الاجتماعي فضلاً عن علم الاقتصاد وعلم الاجتماع. ويكفي هنا مثلاً ذكر عدد قليل من أبرز النتائج، ونبدؤها بالدراسات السكانية التي أثارت نقاشاً كثيراً والتي قام بها كل من و.و بوراه، س.ف. كوك، ل.ب سمبسون، والتي ألقت ضوءاً قاتماً محزناً على السكان من هنود أمريكا في زمن الحكم الإسباني[٤٩٨]. إن هذه الدراسة الديموغرافية الدقيقة أحلت الحقائق الدقيقة محل المجادلات بين «الأسطورة السوداء» و «الأسطورة البيضاء» وبذلك قدمت أساساً صلداً لإعادة تقييم العهد الاستعماري[٤٩٩] كما أنها جمعت في دراسات مستقلة عن استغلال الأراضي، وزوال التربة، وكثافة الاستيطان،

---

(٤٩٨) انظر: كوك وسمبسون «سكان أواسط المكسيك في القرن السادس عشر» (١٩٤٨). بواره وكوك «سكان أواسط المكسيك سنة ١٥٤٨» (١٩٦٠) «والسكان الاصليين في اواسط المكسيك عند الفتح الاسباني» (١٩٦٣)، «مقالات عن تاريخ السكان (ج ١. ١٩٧١) إن تقديرات بواره وكوك تحداها روزنبلات في كتابة «سكان أمريكا سنة ٢٩٤» (١٩٦٧)، غير أنها قبلت قبولاً عاماً.

(٤٩٩) انظر: س.ب شتاين «التراث الاستعماري لامريكا اللاتينية» (١٩٧٠) جبسون اسبانيا في امريكا (١٩٦٦).

تكون مفيدة أيضاً لإعادة بناء التاريخ الاجتماعي والثقافي للهنود الأمريكيين بعد الفتح الإسباني[٥٠٠].

إن هذا الاهتمام بالسكان سار موازياً له الاهتمام المكثف بالرق وخاصة في البرازيل (حيث كانت كتب جلبرتو فزاير نقطة بداية للنقد ولدراسات تالية)[٥٠١]، وبصورة أعم في العملية المعقدة لتكيف الزنوج الثقافي في الدنيا الجديدة[٥٠٢]، وقد كان التقدم والفهم الأعمق في كلتا الحالتين يرجعان إلى التعاون بين المؤرخين والأنثروبولوجيين والأركيولوجيين، الذين بدأوا من أغوار أبعد مما في الماضي لتوجيه انتباههم إلى الفترة التي تلت الفتح الإسباني[٥٠٣] ومن الأمور الأساسية أيضاً هو الانتقال الملحوظ أيضاً في تاريخ المؤسسات من وجهة نظر الحكومة إلى وجهة المحكومين ـ أو بعبارة أخرى من السياسات التي وضعت في القوانين والمراسيم الإمبراطورية إلى الطريقة التي كانت تطبق أو لا تطبق فيها في المستوى المحلي أو في المقاطعات[٥٠٤] وكانت النتيجة هي التأكيد على الهوة الواسعة بين النظرية

---

(٥٠٠) ابرز دراسة حتى الان هي دراسة جبسون الازنبك في عهد الحكم الاسباني (١٩٦٤) أما الكتب الأعم فانظر سباولنج «الهندي المستعمر: ماضي ومستقبل البحوث المؤملة» (١٩٧٢). واشتيل «نظرة عامة: الفتح الاسباني في الاساطير المحلية» (١٩٦٧) وهو مقدمة لكتاب أوسع لم يظهر حتى الآن.

(٥٠١) عن كتاب فراير والعمل التالي انظر تلخيصه في: اسكوانزي مايو ومايز (الناشرون) «العلم الامريكي اللاتيني منذ الحرب العالمية الثانية» المذكور أعلاه (١٩٧١ ص ١٥، ٣٧، ٥٤ـ٥٥ ولعل أحسن تقييم لفراير هو الذي كتبه سكيدومور «جليرتو فراير والجمهورية البرازيلية الأولى» (١٩٦٤).

(٥٠٢) انظر باوسر «الإفريقيون في أمريكا الاسبانية المستعمرة» (١٩٧٢)، مورتر «تاريخ العلاقات العرفية في امريكا اللاتينية» (١٩٦٦)، كنج «تاريخ الزنوج في امريكا اللاتينية القارية» (١٩٤٤).

(٥٠٣) انظر: سباولدنج. المذكور أعلاه (١٩٧٢) ص ٥٠

(٥٠٤) انظر: جريفن (الناشر، التركيب الاجتماعي والتبدل الاجتماعي في اسبانيا الجديدة، (١٩٦٣) وقد اعيد طبعها في كتاب «تاريخ امريكا اللاتينية» المذكور أعلاه (أشرف على طبعه كلاين (١٩٦٧).

والتطبيق، وكذلك خلق تطور أوضح لواقع الحكم الاستعماري كما طبق في كافة قطاعات السكان من الطبقة العليا للإسبان البيض إلى جماهير الهنود المستغلين، فضلاً عن أنه فتح الطريق لمعالجة جديدة للمسائل الأساسية في التركيب الاجتماعي والتبدل الاجتماعي[٥٠٥] أما المؤرخون الآخرون، ولعلهم اليوم هم غالبية المؤرخين، فقد اتخذوا نقطة بدايتهم البحث عن تفسير مُرْض للركود النسبي في مجتمع أمريكا اللاتينية عن فوائد الأخذ بالحديث، وقد بحث الاقتصاديون وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع عن الجواب في تحليل الوضع القائم، مؤكدين بصور خاصة على الأثر السيء للرأسمالية العالمية[٥٠٦] أما المؤرخون فقد أكدوا، من جهة ثانية، على العوامل الثابتة ذات الأمد الطويل. والشيء الذي تنفرد به أمريكا اللاتينية، هو بطء التبدل، حيث إن التقدم الصناعي أدى، كما أشار جبسون، إلى تفكيك ما كان سائداً قبله من تنظيم اجتماعي، كالذي حدث في الفكرة إبان الثورة الصناعية؛ غير أنه لم يحرر أمريكا اللاتينية من «النظام الطبقي الصلب» الذي ورثته من الماضي الاستعماري[٥٠٧]، ويساوي هذا في الأهمية ما أشار إليه شتاين في سنة ١٩٦١ من أنه لم تحدث خلال القرن والنصف التي امتدت من بدء الاستقلال إلى تلك السنة (١٩٦١) سوى ثورتين اجتماعيتين كبيرتين هما الثورة المكسيكية والثورة الكوبية[٥٠٨]، وليس من العجيب أن يهتم المؤرخون في فحص هذين الحدثين الشاذين.

---

(٥٠٥) انظر: ماك أليستر «التركيب الاجتماعي والتغير الاجتماعي في أسبانيا الجديدة، (١٩٦٣)، وقد أعيد طبعها في «تاريخ أمريكا اللاتينية» المذكور أعلاه ١٩٦٧ الذي أشرف على طبعه كلاين.

(٥٠٦) انظر: فرانك «الرأسمالية والتنامي في أمريكا اللاتينية» ١٩٦٩، وانظر من زاوية اخرى الكتاب المشهور لـ ر. بريبتش «التطور الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومشاكلها الرئيسية» (١٩٥٠).

(٥٠٧) جبسون «المؤسسات الاستعمارية وأمريكا اللاتينية المعاصرة» (١٩٦٣) ص ٣٨٩ في مجلة تاريخ الاسبان في أمريكا مجلد ٤٣.

(٥٠٨) س. سبلين «الواجبات التي تنتظرها..» المذكور أعلاه (١٩٦٥) ص ٢

ومن العقبات الطويلة المدى التي تقف بوجه التبدل، والتي انتبه اليها كلوديوفيليز، هي وجود حضارة مدن متطورة سابقة للعهد الصناعي في أمريكا اللاتينية[٥٠٩]، ومن المساهمات الكبرى في فهم هذه الظاهرة هي الدراسة اللامعة التي قام بها مورس عن تاريخ الحياة المدنية في أمريكا اللاتينية[٥١٠]، وقد أشار آخرون الى أن الأرض لاتزال كما كانت في السابق هي الأساس الصلب في تاريخ أمريكا اللاتينية، وأن الميل الحالي إلى التأكيد على التصنيع وما يتصل به من مسائل التجارة الدولية، قد يؤدي بسهولة إلى صرف الانتباه نحو العامل المسيطر، وهو (ملكيات الأراضي وقوة عملها)[٥١١] غير أن المؤرخين لم يقوموا حتى الآن إلا بالقليل لتحليل التبدلات الثورية في مسرح أمريكا اللاتينية منذ سنة ١٩٣٠، هذا بالرغم من كثرة النقاش الذي دار حول (تفتت النظام التقليدي) وبروز ما كان مخفياً من ضغط الطبقات المهملة وغير الملحوظة والمخفية، وبالرغم من بعض التشخيصات الذكية المثيرة للوضعية الثورية الحالية[٥١٢]. ولا يوجد أوضح من حقيقة أن الهبوط الكبير في سنة ١٩٣٠ فتح عهداً جديداً في أمريكا اللاتينية، غير أننا لا نزال بحاجة إلى المعلومات الكافية عن عهد فاجاز في البرازيل، أو أصول حكم بيرون في الأرجنتين[٥١٣]، رغم ما يلاحظ من أن الشكل الحديث من الحكم المطلق يختلف أساسياً عن دكتاتوريات «الكوديللو»

---

(٥٠٩) فيليز «عقبات التبدل» المذكور أعلاه (١٩٦٥) ص ٢

(٥١٠) مورس «بعض خصائص تأريخ حياة المدن في أمريكا اللاتينية» (١٩٦٢) و «اتجاهات وقضايا في البحوث عن حياة المدن في أمريكا اللاتينية» (١٩٧٠).

(٥١١) انظر: كلاين: المصدر المذكور أعلاه (١٩٦٧) ص ٥٤٤

(٥١٢) مثلاً: روبز جارسيا «أمريكا اللاتينية. تحليل ثورة» (١٩٦٦) راموس «الثورة ومضادات الثورة في الارجنتين: الجماهير في تاريخنا» (الطبعة الثانية ١٩٦١) أما عن الوضع الثوري الأحداث فانظر جوت «حركات العصابات في أمريكا اللاتينية» (١٩٧٠) وهو جدير بالاهتمام.

(٥١٣) كما أشار إلى ذلك اسكو نيازي مايو ومايز: المصدر المذكور أعلاه (١٩٧١) ص ٦١ غير أنه ينظر ليفين «عهد فارجاس. السنوات الحاسمة ١٩٣٤-١٩٣٨» (١٩٧٠) وهي لا تبحث إلا بعض الميدان.

الأولين، غير أن من الصواب أيضاً، كما قال ويتاكر سنة ١٩٦٥. أنه لم تظهر حتى الآن دراسة شاملة عن «ظهور النوع الحديث من الدكتاتوريات الأمريكية اللاتينية»[٥١٤].

لقد درس التاريخ الأمريكي اللاتيني بصورة تقليدية من وجهة النظر القومية[٥١٥]، ومن مبررات هذه المعالجة الاختلاف الملحوظ في التركيب التاريخي والاجتماعي لمختلف المناطق والجمهوريات، غير أن مما يثير النقاش أيضاً مسألة ما إذا كان التأكيد الموضوع على التاريخ القومي قد لا يؤدي إلى إهمال المؤرخين القوى الاجتماعية ـ الاقتصادية الواسعة التي أثرت على كل القارة[٥١٦]، والقومية في أمريكا اللاتينية، كما قال جريفين، اتجهت إلى أن تصبح قوة مقسمة[٥١٧]، يضاف إلى ذلك أننا حالما نذهب إلى ما وراء القصة ونحاول تفسير كيفية وسبب حدوث التبدل، فإن الأسس القومية للتاريخ تبدو غير كافية، ولعل واحداً من أهم الاتجاهات البعيدة المدى في كتابة التاريخ الأمريكي اللاتيني اليوم هو الاتجاه إلى تأكيد المظاهر التي توحد، وليس الى التي تقسم سكان شبه القارة، وحتى تراجم الحياة العرفية لزعماء الكفاح من أجل الاستقلال، مثل بوليفار وسان مارين، سوف تراهم شؤماً على وحدة أمريكا اللاتينية، وليسوا كأبطال قوميين[٥١٨]، إن التأثير حتى الآن لم يكن كبيراً على تاريخ أمريكا اللاتينية، فمعظم التواريخ الحالية هي تكديسات من تواريخ مختلف الجمهوريات، أو على الأقل مختلف جمهوريات كل منطقة ولا

---

(٥١٤) انظر كلاين. المصدر الآنف الذكر (١٩٦٧) ص ٦٢٠.

(٥١٥) انظر ويتاكر «القومية في أمريكا اللاتينية» (١٩٦٢) ويتاكر وجوردان «القومية في امريكا اللاتينية المعاصرة» (١٩٦٦).

(٥١٦) انظر: كلاين المصدر الآنف الذكر (١٩٦٧) ص ٥٤٢

(٥١٧) أنظر: جريفن «مقال عن الاقليمية والقومية في أمريكا اللاتينية» (١٩٦٤).

(٥١٨) انظر بوشنيل (المشرف على النشر) «المحرر سيمون بوليفار: الرجل والصورة» (١٩٧٠)

يوجد فيها ما يمكن وضعه بمصاف دراسة بروديل عن حضارة البحر المتوسط أو دراسة ستوبناوفيتش عن حضارة البلقان[٥١٩]، ومع هذا فيوجد دليل كبير على وجود شعور بقومية أمريكية لاتينية مشتركة تقوم جنباً إلى جنب مع القوميات التقليدية في الجمهوريات المتفرقة وتطغى عليها، وإن أثرها في التفكير التاريخي واضح اليوم في كتاب سلفيوزافالا[٥٢٠].

عندما نقارن الوضع الحاضر للدراسات التاريخية في أمريكا اللاتينية، مع تلك الدراسات في الأقسام الأخرى من «الدول النامية» فإننا نجد الاختلافات أوضح من التشابهات. وهذا يرجع بعضه على الأقل إلى أنها حصلت على استقلالها منذ قرن ونصف، وأن كتابة التاريخ فيها لم يسيطر عليه موضوع الاستعمار والعلاقة بالقوى الاستعمارية بالشكل الذي سيطر على كتابة التاريخ الآسيوي والإفريقي. غير أنه في أمور أخرى كانت للجيل الجديد من مؤرخي أمريكا اللاتينية نفس المشاكل التي لم تظهر فقط من تشابه الأوضاع السائدة. كالخبرة المشتركة عن «الاستعمار الجديد»، والتهجر السكاني، والضغوط الثورية الداخلية، والحكومات العسكرية، وإنما ظهرت أيضاً من أسباب تاريخية ذات أثر بعيد. والأمريكيون اللاتينيون هم، شأن الآسيويين والإفريقيين، يبحثون في التاريخ عن مفتاح الحاضر، كما أنهم يبحثون أيضاً عن شعور بهويتهم ومكانتهم في التاريخ، كما يتجلى ذلك في الكتب المبدعة والمثيرة للتفكير التي ألفها ليولولدوزيا[٥٢١].

---

(٥١٩) انظر أعلاه ص ٥٣، ٦٢، ٢٨٣

(٥٢٠) انظر زافالا «العالم الامريكي واسبانيا الاستعمارية» مجلدان ١٩٦٧) وليس من الضروري هنا أن نناقش كيف أن هذا الكتاب يحيي على أسس جديدة النظرية التي طالما واجهت نقداً والتي دافع عنها هـ.ي. بولتون والتي يكفي أن نشير عنها إلى كتاب كلاين «تأريخ أمريكا اللاتينية» المذكور سابقاً (١٩٦٧) ص ٥٢٨-٥٢٩).

(٥٢١) انظر زيا «أمريكا اللاتينية والعالم» (١٩٥٢ ترجمته الانكليزية ١٩٦٩)، وكتاب «الفكر الأمريكي اللاتيني» (١٩٦٥ وترجمته الانكليزية ١٩٦٨).

obeikandl.com

اتجاهات معاصرة في تاريخ آسيا

في آسيا كانت حركة التحرر الوطني هي المناسبة المباشرة للاهتمام الجديد بالدراسات التاريخية[٥٢٢]، وقد أعطى نمو القومية فيها دافعاً للبحث المستقل، شأن ما حدث في إفريقية، ففي الهند ظهر التاريخ القومي بصورة عامة كردّ فعل للتواريخ الإنكليزية عن الهند، وكما قال ك.م. بانيكار في سنة ١٩٤٧: عندما أصبحت الهند مدركة لماضيها ازداد الطلب على تاريخ الهند. يحاول بحث الماضي وإعادة تركيبه بشكل يعطينا فكرة عن تراثنا. وقد أكد بانيكار على أن التاريخ الحقيقي للهند إبان الفترة البريطانية لا يتكون من نشاطات شركة الهند الشرقية وخليفتها، التاج البريطاني. وإنما يتكون من

---

(٥٢٢) من المصادر العامة للعرض التالي، المجلدات الأربعة (١٩٦١-٦٥) لكتاب «الكتابة التاريخية عن شعوب آسيا (المجلد الاول: مؤرخو الهندوالباكستان وسيلان اشرف على طبعه س. هـ. فيليبس، المجلد الثاني «مؤرخو جنوب شرقي آسيا» أشرف على طبعه د.ج.ي.هول، المجلد الثالث «مؤرخو الصين واليابان» أشرف على طبعه و. ج. بيزلي و ي. ج. بوليبلانك، المجلد الرابع «مؤرخو الشرق الاوسط» أشرف على طبعه برنارد لويس و ب.م.هولت ولا تزال هذه المجلدات هي البارزة، رغم أنها أصبحت الآن إلى حد ما قديمه، وأحدث منها المقالات التالية المفيدة جداً «كتابة التأريخ الصينية» (بقلم أ. ف. رايت» «كتابة التاريخ الإسلامي» (لمؤلفها ف. روزنتال) «كتابة التأريخ اليابانية» (بقلم ج. ز. هول) «كتابة تأريخ جنوب وجنوب شرقي آسيا» (بقلم وانج جونجر) المنشورة في دائرة معارف العلوم الاجتماعية (المجلد السادس) (١٩٦٨ - ص ٤٠٠ - ٤٢٨). وإني أشكر بصورة خاصة التقارير الخاصة التي أشرت إليها في هامش ٤٠٤ التي أعدتها لجان مؤرخي الهند واندونيسيا انظر ايضاً مجمدار «كلية التاريخ في الهند الحديثة» (١٩٧٠) وكتاب «مقدمة لكتابة التاريخ الاندونيسي» أشرف على نشره سويدا تموكوا (١٩٦٥) «اليابان في المؤتمر الدولي الحادث عشر للعلوم التاريخية المنعقد في ستوكهولم: الوضع القائم للدراسات التاريخية واتجاهاتها في اليابان» (١٩٦٠) ومقالة ر.ف. وإلى «فتحات جديدة آسيا» المنشور في «طرق جديدة في التاريخ» (ملحق التايمس الأدبي) (١٩٦٦-٥٢٣).

الاضطرابات التي أدت إلى تحول المجتمع الهندي بواسطة فعاليات أبنائها[٥٢٣]. وقد نظر القادة السياسيون في الدول الجديدة الأخرى إلى الماضي لتبرير مطالبتهم بالكيان والاحترام، ففي أندونيسيا كان سوكارنو شديد الإدراك إلى الحاجة لغرس صورة «الماضي المجيد»[٥٢٤] وبعد انتهاء التحرير أنشئت دوائر وأقسام للتاريخ في كافة البلاد المتحررة حديثاً. وكان هذا طبعاً عملاً بطيئاً لم يؤت ثماره إلا حديثاً. أما في فيتنام وبورما وأندونيسيا فلا تزال كتابة التاريخ «في أوائل بدايتها»[٥٢٥].

لهذا السبب، إن لم يكن لأسباب أخرى، قد يكون بحث التاريخ الآسيوي بشكل عام أمراً مضللاً، إذ أن لكل بلد مشاكله واهتماماته الخاصة، ولذا ينبغي أن يكون لكل بلد بحث مستقل، ولكن مع هذا توجد بجانب رد الفعل ضد التفسير الأوربي لماضي آسيا، بعض الاتجاهات المشتركة. ويمكن أن نلتقط منها خمسة اتجاهات.

الأول: هو الأثر الحقيقي للماركسية وهو لأسباب واضحة أقوى في الصين، وسنبحثها فيما بعد[٥٢٦]، غير أن الماركسية مؤثر قوي في أرجاء القارة الآسيوية، وخاصة في اليابان حيث إنها تستمر في تقديم أوسع نظرة مقبولة للعالم التاريخي، وكذلك في جنوب شرقي آسيا حيث يبدو أن التفكير الماركسي مقدر له أن يلعب دوراً متزايداً في صياغة الأفكار عن التاريخ[٥٢٧].

---

(٥٢٣) بانيكار «عرض للتأريخ الهندي» (١٩٤٧ - اقتبسه مجمدار في «الكتابة التاريخية» المذكور أعلاه ج١ (١٩٦١)، ص ٤١٧، ٤٢٧، ٤٢٨

(٥٢٤) «الكتابة التاريخية» ج ٢(١٩٦١) ص ٧٥

(٥٢٥) المصدر السابق ص ٧٨-٧٩، ٩٣، ٩٨، ١٠٣

(٥٢٦) انظر أدناه ص ١٧٢-١٨٠

(٥٢٧) «دائرة المعارف الدولية..» مجلد ٦ المذكور أعلاه (١٩٦٨) ص ٤٢٠ «الكتابة التاريخية..» المذكور أعلاه مجلد ٢ (١٩٦١) ص ٣٣١

والاتجاه الثاني: هو التأكيد على الارتباطات المتبادلة بين التاريخ والأركيولوجيا، وكذلك على أهمية معالجة العوامل المتداخلة عموماً، وقد قيل: إن تطور الدراسات التاريخية سيرتبط بالضرورة بتقدم عمل الأركيولوجيا[٥٢٨]، ومع أن هذا الحكم يشير بصورة مخصصة إلى فيتنام وكمبوديا، إلا أنه في الواقع أوسع تطبيقاً. ويوازي هذا في الأهمية الارتباط بين التاريخ والأنثروبولوجيا، وكما أكد س.س. بيرج في دراسته عن تاريخ أندونيسيا.

ثالثاً: من الضروري أن ننظر إلى كتابة تاريخ الشعب كعنصر في الصورة الثقافية[٥٢٩]، وهذا يتطلب تقنيات لا تستطيع قواعد النقد التاريخي الاعتيادية تقديمها خاصة، وهذا هو المظهر المميز الثالث للصورة الجديدة من الكتابة التاريخية الآسيوية، إن مركز البحث التاريخي قد انتقل من الجوانب السياسية إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتاريخ الشعب[٥٣٠].

ورابعاً: أن هناك رغبة في إقامة البحوث الحديثة على استفادة مباشرة ونقدية للمصادر المحلية، وإدراك متزايد، كما ذكرنا في أندونيسيا، بأنه مهما كانت كثرة العمل المعقد الذي ينبغي أن ينجز عند دراسة الوثائق الأوربية (....) فإن الفهم الحقيقي لماضي أندونيسيا يتطلب توجيه الاهتمام نحو الفعاليات المتعددة الجوانب للاندونيسيين أنفسهم، بصرف النظر عن الصعوبات القائمة في مثل هذه الدراسة[٥٣١] غير أن هذا يسير معه.

---

(٥٢٨) أعلاه ص ١٠٦

(٥٢٩) عن بيرج الذي تصعب المبالغة في تأثيره: انظر د، ج، ي. هول «تأريخ جنوب شرقي آسيا» (١٩٥٥) ص ٦، وأنظر أيضاً «الكتابة التاريخية..» ج ٢ ص ٤ س، انظر أيضاً الفصل الذي كتبه بيرج عن الصورة الجاوية للماضي «زنشر في الكتاب الذي طبعه سويد جاتماكو «مقدمة المذكور أعلاه» (١٩٦٥، ص ٨٧-١١٧)

(٥٣٠) انظر «الكتابة التاريخية ج ١ ص ٤٥٥، ٤٥٧

(٥٣١) المصدر السابق ج ٢ ص ٣١٠، ٣٢٣

خامساً: قبول تلقائي تقريباً للطرق والتقنيات الأوربيـة، وكما أشار هوني في سنة ١٩٦١، أن الكتابات التاريخية الحديثة للعلماء الفيتناميين، تشترك في ظاهرة واحدة هي أن جميعها مكتوبة بأسلوب يختلف كلياً عما كتبت به التواريخ الفيتنامية التقليدية[٥٣٢]، ولا حاجة إلى القول بأن هذه الملاحظة تنطبق على بقية البلاد في آسيا وأن الفكرة الأوربية عن التاريخ، سواء كانت غربية أو بشكلها الماركسي وكذلك الطرق الأوربية في إدارة الأبحاث التاريخية يبدو أنها جاءت لتبقى، ويبدو أنه حتى في التاريخ الذي يكتب ليمثل رد فعل ضد المعالجة المزعوم أنها من وجهة نظر أوربية، فإن طريقة البحث المتبعة هي أوربية في خصائصها وأصولها.

وهناك مظهر آخر للكتابة التاريخية الآسيوية المعاصرة يميزها عن الكتابة الإفريقية، هو قدرتها على الاعتماد على إدراك حي للماضي التاريخي العظيم، فالمؤرخون الافريقيون يواجهون واجباً شاقاً في إعادة كشف تاريخهم الأول وإعادة إحيائه، بينما توجد في آسيا تقاليد تاريخية ترجع إلى أزمنة موغلة في القدم وقد حفظها تراث أدبي مشهور وممتاز في نوعيته، وهذا لا يصح على المدنيات الشرقية الكبرى في الهند والصين والإسلام فحسب، بل أيضاً على جنوب شرقي آسيا حيث إن حضارات فون، وخمير، وجام، وجاوا، وبالي، وبورما المعاصرة لما يدعى «العصور الوسطى» في أوربا، ظلت مزدهرة مدى ألف سنة تقريباً، وأنتجت فناً وعمارة وأدباً شعبياً يتسم بفردية بارزة، ومن الطبيعي أن هذه الحقائق قامت بدور مهم في توجيه البحث التاريخي الحديث وكتابته في تلك المناطق، ففي آسيا، كما أشارت مارجري برهام[٥٣٣]، توجد مناطق عظيمة من الوحدة الثقـافيـة والدينيـة، وفخـر عـام قـائم على تـراث حضارات قديمة، وإن كثيراً من جهود المؤرخين اليوم يتركز على كشف هذا التراث وتحريره مما يزعم أن تشويهات الكتاب الغربيين. فإذا كان أحد محاور

---

(٥٣٢) المصدر السابق ص ١٠٢

(٥٣٣) «مجلة «الشؤون الخارجية» مجلد ٢٩ (١٩٥١) ص ٦٣٨

الكتابة التاريخية هو الفترة الاستعمارية ونمو حركات التحرر القومية، فإن المحور الآخر هو الماضي القديم وإنجازاته. ففي الهند تركز الاهتمام بهذا منذ وقت مبكر على يد آريا ساماج، مما نشط روح التعليم الفيدي وحضارته، ووضع إنجازاته العظيمة مقابل إنجازات الغرب.

إن الاهتمام في الماضي القديم عام في كل أرجاء آسيا، وقد تميزت معظم الكتابات التاريخية الهندية منذ سنة ١٩٤٧، باهتماماتها بالتاريخ الحضاري للهند القديمة[٥٣٤]، ولا ريب في أن كثيراً من هذه الكتابات في الفترة الأولى بالغت في إطراء الماضي، كما أنها استهدفت إعادة تفسير الحقائق المعروفة تبعاً للمشاعر القومية، ولذلك لم تقدم أية مساهمة جديدة للمعرفة القائمة على الحقائق. وهذا يصح أيضاً على الكتابة التاريخية في الأوردو عن نفس الفترة، أما الوضع في أندونيسيا فلم يختلف عن ذلك إلا قليلاً كما رأينا[٥٣٥] أن المعرفة التاريخية في السنوات العشر أو الخمس عشرة سنة التي تلت سنة ١٩٤٥، لم يكن فيها نمو كبير، غير أنه منذ حوالي الستينات بدأ يحدث فيها تبدل متميز حيث إن المؤرخين الآسيويين المدربين تدريباً صحيحاً على الطريقة التاريخية قاموا برد فعل ضد القومية المتطرفة الخالية من النقد التي اتّصف بها من سبقهم، وأصبح الميل الجديد إلى التجرد أمراً ملحوظاً[٥٣٦]، ويمكن إرجاع بعض هذا إلى قيام أقسام جامعية للتاريخ، وإلى المستويات العالية التي أدخلت وإلى ما أنتجته الجامعات من إدراك واسع للاتجاهات العالمية في البحث التاريخي. لقد كانت الكتابة التاريخية في الماضي معزولة، ولذلك مالت لتصبح ضيقة النظر، أما الآن فقد أخذت تسرع في الدخول في التيار العام محققة نتائج جديرة بالتقدير والتشجيع، وثانياً أن التبدل يرجع إلى الابتعاد عن الكتب المحشوة بتفسيرات عامة، ولا تكفي لأن تكون في هذه

---

(٥٣٤) انظر «الكتابة التاريخية» ج ١ ص ٤٦٩-٤٧١

(٥٣٥) كذلك ص ٤٩٥ أما عن اندونيسيا فانظر أعلاه ص ١٢٨

(٥٣٦) انظر: «الكتابة التاريخية» ج ١ ص ٤٩٨

المرحلة اساساً لميدان أكثر إثماراً من التاريخ الإقليمي، وقد جرى تأكيد محق[٥٣٧]، إلى أن هذا يرجع إلى أن المصادر يمكن أن تعالج بصورة أعمق وأكثر اقتناعاً على أسس إقليمية وليس على أسس قومية، كما أنه يرجع أيضاً إلى أن الدراسات الإقليمية كثيراً ما تعكس صورة أدق للحقيقة التاريخية، وهذه الحقيقة وجدها المؤرخون الذين يدرسون العصور الوسطى الأوربية[٥٣٨]، ففي بلد بحجم الهند وتعقيده مثلاً، لا بد أن توجد تنوعات إقليمية مهمة، وإن دراسة التنوعات الإقليمية أساسية قبل إمكان عمل تعميمات ذات معنى عن الهند ككل[٥٣٩].

هذه الحقائق تؤيد الأهمية الجديدة للدراسات الإقليمية مثل دراسة تابان راي جودري عن مجتمع البنغال في القرنين الخامس عشر والسادس عشر[٥٤٠]، كما أنها تؤيد التأكيد في كافة البلاد الآسيوية على الحاجة الملحة في البحث عن مادة المصادر المختفية في الوثائق المحلية ونشرها، فإذا لم تجعل هذه المصادر متوفرة على مقياس أوسع بكثير مما هو عليه اليوم، فإن معظم الكتابات التاريخية الآن ستبقى مجرد سلسلة من التقارير المؤقتة المتحدية للبحوث التالية. وعند استعراض آسيا ككل، يتجلى الانطباع العام عن المقدار الهائل للعمل الذي لا يزال يتطلب الإنجاز قبل أن نستطيع توقع إجابات مرضية عن المسائل الكبيرة. ولا ريب في أن هذا هو السبب الذي وضعت فيه منظمة اليونيسكو في مرحلة أولى اقتراحاً مفاده أنه في الوقت الذي ينبغي على المؤرخين الغربيين التركيز على جعل التاريخ الآسيوي مروقاً أكثر ومفهوماً أحسن في الغرب، فإن على المؤرخين الآسيويين التركيز أولاً وبالدرجة الأولى على كتابة تاريخهم. وقد يبدو هذا الاقتراح غير متزن أو

---

(٥٣٧) المصدر السابق ٤٧١، ٤٧٩

(٥٣٨) انظر أعلاه ص ١٠٣

(٥٣٩) لقد أشير إلى هذه النقطة في تقرير لجنة المؤرخين الهنود ص ٢٩-٣٠

(٥٤٠) راي جودري البنغال في عهد أكبر وجها نيجر» (١٩٦٦) الطبعة الثانية ١٩٦٩)

مضطرب كما قال ي.هـ دانس[٥٤١]، ولكن توضحه الحالة السائدة للمعرفة التاريخية، وخاصة الحاجة لنوع من البحث المكثف عن التاريخ الآسيوي مما لا يستطيع القيام به مؤرخون مدربون ومطلعون ولهم الجذور المحلية والتجهيزات اللغوية الضرورية.

ومع هذا فقد يبدو من الخطأ التقليل من قيمة التقدم الذي تم حتى الآن، وكما قال وانج جونجو[٥٤٢]: إن مفاتيح الأفكار التي أصبحت الآن مقبولة كلياً لدى المؤرخين الآسيويين هي أن الزمان والمكان يجب أن يكونا مضبوطين، وأن معرفة ماضي الإنسان يجب أن تكون دنيوية وإنسانية، وإن الحقيقة التاريخية يجب أن تختبر دائما باحسن الطرق العملية. ومن الطبيعي أن التطور غير متساو، فكتابة التاريخ الياباني تتقدم الكتابة في بقية البلاد وقد أصبحت عصرية وعلماً حديثاً في الفترة بين ١٨٩٠ و ١٩٣٠،[٥٤٣] أما في الهند فإن الكتابة التاريخية قد بدأت بنشر كتاب تاريخ كمبردج للهند الذي نشر في ستة مجلدات بين سني ١٩٢٢ و ١٩٣٢، وترجع تلك الكتابة بالدرجة الأولى إلى رد الفعل الذي ولده صدور هذا الكتاب عند المؤرخين الهنود أما سيلان فلم تكن[٥٤٤] مَتأخِّرَة كثيراً عنهم، وفي جنوب شرقي آسيا، من جهة أخرى، لم يبذل الانكليز والهولنديون والفرنسيون جهداً في تدريب المؤرخين المحليين حتى قبيل الحرب العالمية الثانية. فليس من العجيب في مثل هذه الأحوال أن تصبح الكتابة التاريخية اليابانية والهندية (ماعدا الصين) أروع الكتابات سواء في حجمها أو في مستوياتها النقدية. أما في البلاد الإسلامية، بما في ذلك الشرق الأدنى والأوسط والباكستان، فإن الانتقال من كتابة التاريخ التقليدية المتمركزة على الدين وعلى حياة المجتمعات الدينية الإسلامية، إلى النظرة

---

(٥٤١) انظر: دانس «التاريخ الخائن» (١٩٦٠) ٧٩

(٥٤٢) انظر: «دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية» مجلد ٦ (١٩٦٨) ص ٤٢٧.

(٥٤٣) المصدر السابق ص ٤١٨ (ج.و.هول)

(٥٤٤) المصدر السابق ص ٤٥٤ (وانج جونجو)

الدنيوية والعلمية في التاريخ، قد أثبت أنه أصعب عملاً[٥٤٥]، فمع أن عدد المؤرخين المحترفين أخذ بالتزايد، إلا أنه لا يزال أقل من الكفاية، على الأقل بالمقارنة مع اليابان والهند حيث يوجد الآن عدد واف من المؤرخين المدربين لتغطية كل فترة وكل نوع من المشاكل في التاريخ الهندي. ويوجه اليوم اهتمام واسع في الهند وإلى حد أقل في جنوب شرقي آسيا بـ «الفترة الوسطى» أي بالقرون الممتدة بين العصر القديم وعصر الاستعمار الأوربي، وكانت قد لقيت بعض الاهمال في السنوات التي أعقبت الاستقلال مباشرة. وكما أشار بانيكار فإن الميل لتمجيد الماضي القديم والقفز من الحكم البريطاني إلى عصر فيدا تضمن إنكار القرون التي بينهما[٥٤٦] والاتجاه الحالي، وهو جدير بالترحيب، هو إلى إنقاذ هذه الفترة المهملة وإلى التأكيد على أهميتها في تطور الشعوب الآسيوية.

هذه هي الأرضية العامة التي يجب أن نضعها نصب أعيننا عندما نعود لبحث الاتجاهات والمشاكل الخاصة في مختلف المناطق والبلاد. فليس لبعضها إلا قليل، إن وجد، مما يمكن أن يقال. أما اليابان، بصورة خاصة، فهي من عدة أوجه شاذة إلى درجة تدفع إلى التساؤل عن مدى ملاءمة دراسة الكتابة التاريخية اليابانية، على نمط آسيوي، فقد اتبع تاريخ اليابان كله في القرن السابق، أي منذ عودة المويجي، طرقاً تختلف عن الطرق التي اتبعتها البلاد الآسيوية الأخرى، ويكفي للمرء أن يذكر المظاهر البارزة للتاريخ الياباني الحديث ونجاحه في الصمود بوجه الضغوط الاستعمارية وقدرته على التعامل على قدم المساواة مع القوى الأوربية والولايات المتحدة، والاحتفاظ بالطابع القومي حتى خلال الاندحار، وأخيراً عودة ظهورها كواحدة من أقوى الدول الصناعية. فإذا تذكرنا كل هذا، أدركنا أن التراث الفكري للمؤرخين اليابانيين يختلف تماماً عما لمعظم المؤرخين الآسيويين الآخرين.

---

(٥٤٥) انظر المصدر السابق ص ٤١٢ (روزنتال) ٤٢٥ (وانج جونجو)

(٥٤٦) باينكار «آسيا والسيطرة الاوربية» (١٩٥٣) ص ٣٢٣

دخلت الحضارة العصرية اليابان في وقت مبكر وسارت بسرعة كبيرة؛ فإن التقنيات الغربية في جمع وفحص الأدلة التاريخية، أدخلت إلى الجامعة الامبراطورية في طوكيو حوالي سنة ١٨٩٠، وما جاءت العشرينات من القرن العشرين، أي قبل جيل من معظم البلاد الآسيوية، إلا وكانت قد حلت كلياً محل كتابة التاريخ على الأنماط التقليدية. وفي نفس الوقت كانت اليابان تتحول إلى دولة صناعية عصرية، وهذا أيضاً خلق أحوالاً تختلف كلياً عما في الأماكن الأخرى في آسيا، وكان المؤرخون اليابانيون تسندهم مصادر دولة مصنعة غنية، ونظام جامعي راق جداً، ومكتبة ووثائق متقنة التنظيم، فتمتعوا بمزايا لم يمتلكها إلا قليل من المؤرخين في البلاد الأخرى. فلا عجب أن تتفوق اليابان كثيراً على البلاد الاسيوية الأخرى في كمية البحوث التاريخية التي انتجت، كما أن المستويات الغربية والنماذج الغربية لم تحظ في أي بلد آسيوي بمثل التقدير الذي حظيت به في اليابان، فقد ترجمت إلى اليابانية مقادير كبيرة من الكتب التاريخية الغربية، مما ساعد المؤرخين اليابانيين على فتح صدورهم للعلم والبحث الغربيين.

لكل هذه الأسباب أصبحت مكانة المؤرخين في اليابان أقرب إلى زملائهم في أوربا وأمريكا منها إلى المؤرخين في الأجزاء الأخرى من آسيا ومن جهة أخرى فإن خبراتهم التاريخية الخاصة كانت مختلفة عن خبرات البلاد الآسيوية الأخرى، وهذا يعني أن اهتماماتهم وأعمالهم كانت أيضاً مخالفة. ونظراً لأن اليابان لم تخضع قط للاستعمار أو شبه الاستعمار، فإن مؤرخيها نجوا من الاهتمام بالاستعمار الذي هو مظهر سائد في الكتابات التاريخية المعاصرة في البلاد الأخرى في آسيا. ثم إنه بينما انشغل معظم المؤرخين الآسيويين في المرحلة الحاضرة بتاريخهم القومي الخاص انشغالاً تاماً تقريباً، فإن المؤرخين اليابانيين كانت لهم نظرة أوسع، فمساهمتهم في دراسة التاريخ الصيني معروفة ويمكن تفسيرها باتصال اليابان التاريخي الطويل بأرض القارة، وأخيراً فإن الدور الفعال الذي لعبته اليابان في السياسة الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر

عوَّدهم على أن ينظروا إلى التاريخ الياباني ضمن الهيكل الدولي وليس في نطاق معزول، ثم إن الإستعمار والهجوم الياباني، وظهور العسكرية والفاشية في الثلاثينات، ومقدمات كارثة حرب الباسيفيك، كلها تكون الاهتمام المركزي للمؤرخين اليابانيين اليوم(٥٤٧). غير أن كل هذه أسئلة لا يمكن أن تفحص أو تفهم إلا بعلاقتها مع سياسات القوى الكبرى الأخرى، وأن محاولة معرفة لماذا وكيف اتخذت اليابان هذه الوجهة المصيرية، من شأنها أن تقوي الروابط بين المؤرخين اليابانيين والمؤرخين الغربيين المهتمين بنفس القضايا، ومن جهة أخرى فإن الاهتمام اليوم بالهوية القومية القوية في أمم آسيا وإفريقية الحديثة لم يلعب إلا دوراً صغيراً في الكتابة التاريخية اليابانية. لقد كان الدافع القومي قوياً في الدوائر التاريخية اليابانية في الثلاثينات، غير أن خبرة الحرب الجارحة والاندحار والإفناء الذري والاحتلال الأجنبي، أدت كلها إلى اضطراب في التاريخ القومي، ولم يتم إنعاشه بأية درجة ملحوظة.

وفي هذه الناحية تتعارض اتجاهات كتابة التاريخ الياباني اليوم بصورة كلية مع الاتجاهات في الأماكن الأخرى من آسيا. وقد يصح القول بأن مسألة الهوية القومية اليابانية ومسألة موقعها في العالم بين الشرق والغرب لا يمكن إهمالها بسهولة(٥٤٨). غير أن هذه المسألة فقدت أهميتها عندما أصبحت اليابان أمة صناعية كبرى بكل ما يرافق التَّصنيع من تأزمات، وأصبح المؤرخون اليابانيون يفضلون ترك هذه المسألة راقدة في سبات. فهم كالمؤرخين في الغرب، مهتمون بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي، وبصورة خاصة مسألة كيف ينبغي أن يفسر التحديث الاقتصادي، وما هي آثاره على المجتمع الياباني. وأن الخبرة التاريخية للغرب هي أقرب إلى هذا الغرض من خبرات البلاد النامية في آسيا. والحق أنه ليس من المبالغة القول بأن اليابان

---

(٥٤٧) انظر: ايري «الاستعمار والهجوم الياباني» (١٩٦٣-١٩٦٤) و «سياسة اليابان الخارجية بين الحرب العالميتين» (١٩٦٦-٦٧)

(٥٤٨) انظر: دائرة المعارف الدولية» مجلد (ص ٤١٤) : ٤٢٠ (ا.و.هول).

بعد أن اتخذت مكانتها بين الأمم الصناعية الكبرى في العالم، انحرفت عن بقية آسيا، وأن المؤرخين اليابانيين ينظرون إلى أوربا وشمال أمريكا في أفكارهم وطرق بحثهم. وبالرغم من أن التأثير الماركسي قوي، فلا تزال معظم الكتابة واقعية وهي تفترق عن المبالغة القومية والأيديولوجية التي نجدها في كثير من الكتابات التاريخية الآسيوية.

عندما نعود من اليابان إلى البلاد العربية في الشرقين الأدنى والأوسط، فإننا نواجه وضعية معالمها أقل وضوحاً[٥٤٩]. وهنا أيضاً يوجد طبعاً تأثير غربي، غير أنها شأن ما حدث في الباكستان، لم تمر دون أن تلق التحدي. إن الجيل الجديد من مؤرخي الشرق الأوسط الذين تدرب كثير منهم في الجامعات الإنكليزية والفرنسية والألمانية، قد اتخذوا ما في الغرب من المعايير العلمية ومعالجتها للتاريخ في روحها الايجابية. غير أنهم مؤرخون محافظون متصلبون أيضاً، فهم يرفضون طرق البحث الغربية، ويحاولون ابقاء كتابة التاريخ الإسلامي التقليدية، ويعتقد ج.ي.فون جرونباوم، أن المؤرخين في الشرق الأوسط ينبغي أن يتابعوا العمل بعد غياب الأيديولوجية الدنيوية «الوضعية» في الإسلام المعاصر[٥٥٠]، ولعل في هذا الكلام مبالغة، غير أن من المؤكد أن الكتابة التاريخية في العالم الإسلامي والعربي تعاني من التيارات المتصارعة في مجتمع يتمخض التحديث، وإن عليه أن يجد حلاً مرضياً لم يظفر به. ولا تزال كتابة التاريخ غير حاسمة الأثر. رغم أن بعض المؤرخين العرب لم يستعملوا الطرق الغربية في النقد التاريخي فحسب وإنما أخذوا يعودون أيضا إلى «العوامل الاجتماعية والاقتصادية» المهملة، ولا يزال يوجد تفضيل للمجتمع أكثر من التحليل، وإن كثيراً من المكتوب هو ليس أكثر

---

(٥٤٩) بالاضافة إلى الكتب التي أشرنا إليها أعلاه ص ٥٤٩ هامش ٥٢٢ انظر: زيادة «كتابة التاريخ المصرية الحديثة» (١٩٥٣)، اينالجق «بعض الملاحظات على دراسة التاريخ في البلاد الاسلامية» (١٩٥٣) شيجن «استعمال الكتاب العرب المحدثين التأريخ» (١٩٦٠) حداد «المؤرخون العرب المحدثون وتأريخ العالم» (١٩٦١).

(٥٥٠) «الكتابة التاريخية عن شعوب آسيا». المذكور أعلاه ج ٤ (١٩٦٣) ص ٤٧١

من استمرار الصور الوسيطة، وأنها «خالية من أية معالجة علمية»[٥٥١].

إن السبب العام لهذا الفشل في الانتقال من الأشكال التقليدية إلى الحديثة في كتابة التاريخ، هو الغموض الأصيل للصورة التي ينبغي أن يكون عليها الهيكل العام لتاريخ الشرق الاوسط، والمؤرخون في العالم العربي منهمكون في البحث عن هويتهم بشكل لم ينهمك فيه المؤرخون اليابانيون، وتاريخ بلاد الشرق الأدنى والأوسط يسير في ثلاث دوائر متحدة المركز هي: الإسلامية والعربية والقومية، ولا تزال مسألة أي من هذه تقدم أنسب الهياكل لفهم الماضي هي موضوع جدل، لقد كان الهيكل العام، تقليدياً إسلامياً، أو بعبارة أخرى أن الإسلام كان يبحث كوحدة تعتبر فيه مختلف بلاد الشرق الأوسط مجرد أجزاء، ولكن منذ أن ظهرت القومية في الشرق الأوسط أصبح الاتجاه العام نحو نقل التأكيد من الوحدة الدينية إلى الوحدة السياسية، ومن المعالجة المتركزة على شؤون البعث والقيامة إلى التركيز على الأمور الدنيوية والقومية، وأول ما بدا هذا في تركيا، حيث رسم بعد ثورة ١٩١٨ خط يفصل بين التاريخ القومي التركي وبين التاريخ الإسلامي[٥٥٢]، ثم امتد إلى بلاد أخرى، أي إلى إيران ومصر وسوريا ولبنان. وعندما حصلت هذه الدول على استقلالها، وكما كان الحال في أجزاء أخرى من آسيا، فإن التفسير القومي للتاريخ شجعته وغذته الحكومات ابتداء من مصطفى كمال في تركيا، وكانت هذه الحكومات تؤمل أن تبني بهذا العمل شعوراً بالتماسك والصلابة القومية. وقد سنّت في سوريا ولبنان مراسيم حكومية نَصَّت بوضوح على أن الغَرضَ من التاريخ هو «تقوية العواطف القومية والوطنية في قلوب الناس»[٥٥٣]، وكانت نتيجة هذا الدافع القومي الجديد هو عدم الاقتصار على العهود الاسلامية وحدها، وقد التفت الأتراك في بحث الإلهام القومي إلى

---

(٥٥١) المصدر السابق ص ١٥، ٤٣٨، شجن: المذكور أعلاه (١٩٦٠) ص ٣٩١

(٥٥٢) انظر: برنارد لويس «كتابة التاريخ والاحياء القومي في تركيا (١٩٥٣)

(٥٥٣) شيجن: المذكور أعلاه (١٩٦٠) ص ٣٩٢، وانظر أيضاً دانس: المذكور أعلاه (١٩٦٠) ص ٧٥

تاريخ الشعوب التركية في بلادهم الأصلية في أواسط وشرقي آسيا، وقام بعض المؤرخين المصريين بمثل ما قام به الأتراك، فأخذوا يبحثون عن جذور الشعب المصري قبل الإسلام في مصر الفرعونية، وأثار بعض العراقيين الماضي الآشوري، وتتبع اللبنانيون تاريخهم وأرجعوه إلى الفينيقيين. أما المؤرخون الإيرانيون، فقد نددوا بجهل الملالي وخرافاتهم، واتهموا العرب بتدمير الحضارة الساسانية الرائعة[٥٥٤].

إن هذا التاريخ القومي الذي تنعكس فيه بوضوح المنازعات السياسية المعاصرة بين مختلف شعوب الشرق الأوسط، يكفي أن نردد فيه ما قاله عنه خليل اينالجق: إن التحيزات القومية كثيراً ما تطغى على الحقائق التاريخية[٥٥٥]، يضاف إلى ذلك أنه لم يمض وقت طويل، حتى اتّضح عدم كفاية واصطناعية الهيكل القومي الصرف، ففي تركيا تركت بعد سنة ١٩٥٠ القومية المتطرفة للفترة السابقة، واعترف بدلاً عنه بأن أهم عهود التاريخ التركي هو العهد الذي اتخذت فيه تركيا مكانها في الإسلام، وأن التاريخ التركي والإسلامي يكونان وحدة عضوية[٥٥٦]، والمهم في هذا التبدل هو في الدليل الذي يقدمه عن قدرة النظرة الإسلامية عن التاريخ في استعادة مكانتها، ففي هذه النظرة يكون القرآن والشريعة والمؤسسات الإسلامية بمجموعها العنصر الموحد في تاريخ الشرق الأدنى والأوسط، وأنه من العبث محاولة كتابة أو فهم تاريخ أي بلد إسلامي منفرداً ومن غير أن يكون ضمن الهيكل العام للتاريخ. والعامل الآخر في رد الفعل على التفسيرات القومية المتطرفة التي قدمتها «الجامعة العربية»، وفكرتها عن العالم العربي كوحدة متفردة غير قابلة للتجزئة خلال العصور، وهنا أيضاً يواجهنا رد فعل ضد

---

(٥٥٤) أنظر: شيجن: المصدر المذكور أعلاه. ص ٣٨٤، الكتابة التاريخية» ج ٤ (١٩٦٣ ص ٤٣

(٥٥٥) المصدر السابق (١٩٥٣) ص ٤٥٤. برنارد لويس «الشرق الاوسط والغرب» وهو يقول «إن التاريخ القومي مفيد جداً للمؤرخ القومي فقط»

(٥٥٦) انظر: اينالجق: المصدر أعلاه (١٩٥٣) ص ٤٥٣

التفكيك والتجزئة، حيث إن صورة «الجامعة العربية» ببحثها عن العناصر المشتركة قد أصبحت دنيوية، وبذلك أصبحت تختلف عن التفسيرات الإسلامية. ويرى مؤرخو هذه المدرسة أن العامل الموحد هو تاريخ الأمة العربية، أما العناصر الإسلامية فهي ليست أهم العناصر، إنهم بعكس مؤرخي الإسلام من أمثال نبيه أمين فارس ممن يرى أن الإسلام رابط يوحد تاريخ المسلمين في كل مكان «من مراكش إلى اندونيسيا»(٥٥٧). إنهم يهتمون فقط بالشرق الأدنى والأوسط وبإمكان إيجاد نظرة شاملة مرضية للعناصر المشتركة في تاريخه.

أيّ من هذه التفسيرات المتعارضة تقدم الهيكل الأكثر كفاءة لتاريخ الشرق الأدنى والأوسط؟ لعل هذا سؤال لا يمكن الإجابة عليه، غير أنه سيبقى أهم شاغل للمؤرخين في العالم العربي، فإذا كان الجيل الأول الذي أبرز ممثليه محمد حسين هيكل التفت إلى الماضي الاسلامي كدفاع تجاه الغرب، عندما يقابل التاريخ الروحي للشعب العربي مع التاريخ الروحي الأوربي، نجد أن الجيل الحالي أكثر اهتماما بتثبيت هويته الثقافية تبعاً لتاريخه الذاتي وبما يحدث من تداخل، وأحياناً تصادم بين الولاء للإسلام أو للأمة العربية أو للاقليم المحلي. إن هذا الاهتمام مفهوم تماماً، غير أنه قد يحرف المؤرخين بسهولة عن واجبهم الأول وهو البحث المنظم والمجرد للماضي، ثم إنه ضَيّق أيضاً مدى التاريخ العربي، فمؤرخو الشرق الأوسط ما عدا قليل من الشواذ لا يهتمون إلا بأصول القوميات الحديثة في الإسلام الوسيط، أو في التاريخ القديم للشرق الأوسط الذي يبحثون فيه عن الجذور السابقة للإسلام. وكما لاحظ روزنثال أن الاهتمام بكل التاريخ غير الإسلامي ظل محدوداً، ولا يبدو أنه أنتج أي شيء ذا قيمة عظيمة في هذا الميدان(٥٥٨)، وهذا لا يعني أن المعايير الحديثة في كتابة التاريخ أو التقنيات الحديثة

---

(٥٥٧) عن نبيه أمين فارس انظر ب. لويس: المذكور أعلاه (١٩٦٤) ص ١١٤

(٥٥٨) «دائرة المعارف الدولية» مجلد ٦ (١٩٦٨) ص ٤١٢

مفقودة، إذ يوجد الآن، كما لاحظنا، عدد متزايد من المؤرخين العرب ممن لهم تدريب غربي واستيعاب لطرق البحث الحديثة، وقد بُدِيءَ بنشر رسائل جدية عن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لبلاد إسلامية خاصة، غير أن التقدم بطيء، ونطاق العمل أو المنطقة التي يغطيها لا يزال محصوراً وقد استخلص فيروز كاظم زاده أنه «بالرغم من إدخال الطرق الغربية، فإن كتابة التاريخ الإيرانية الحديثة ليست بارزة، ولم تقدم إلا قليلاً مما له أهمية علمية»[٥٥٩]، ولا يزال كثير من أحسن الأبحاث مكتوبة من قبل العلماء الغربيين، وإن مؤرخي الشرق الأدنى والأوسط لم ينتجوا حتى الآن إلا القليل إذا قورن بالدراسات السوفياتية الممتازة عن الشعوب الإسلامية في أواسط آسيا[٥٦٠].

وفي جنوب شرقي آسيا أيضاً واجهت المؤرخين مشكلة الهوية الثقافية[٥٦١]، ففي المقام الأول، ما هي قيمة فكرة تاريخ جنوب شرقي آسيا؟ من المؤكد أن هذه المنطقة لا تقدم حضارة متماسكة بالشكل الذي قد تعتبر فيه الهند أو الصين أو كوريا أو اليابان حضارات متماسكة، فهل نستنتج من هذا أن جنوب شرقي آسيا هو مجرد تجمع جغرافي، أم أن بلاد هذه المنطقة يشتركون في تاريخ مشترك بنفس الطريقة التي تشترك فيها البلاد العربية أو المتعربة في الشرق الأوسط. إن الاختلافات الدينية والثقافية بين

---

(٥٥٩) «الكتابة التاريخية عن شعوب آسيا» ج ٤ (١٩٦٢) ص ٤٣١

(٥٦٠) يوجد عرض مختصر للكتابات والبحوث السوفياتية قام به فراي في مساهمته المذكورة أعلاه ص ٣٦٧-٣٧٤ انظر أيضاً ج ويلر فوتمان «قائمة أسماء المواد الأصيلة السوفياتية الحديثة عن آسيا الوسطى السوفياتية» رقم ١ ص ٢٣-٢٩، رقم ٢ ص ٢٤-٣٥ (١٩٦١) عن الأبحاث التاريخية التي نشرت في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠.

(٥٦١) بالاضافة إلى الكتب التي اشرنا اليها أعلاه هامش ٥٢٢ انظر د.ج.ي هول «تاريخ شرقي آسيا اليوم» (١٩٥٩) كوان «تاريخ جنوب شرق آسيا في لندن» (١٩٦٣) تدريس التاريخ: «مشاكله في الملايو» (١٩٦٤) أشرف على نشره واحد. فان دركرويف «عن كتابة التاريخ الأندونيسي» (١٩٥٨) كار تور دير «الدراسة التأريخية والمؤرخون في اندونيسيا اليوم» (١٩٦٣) بندا «تركيب تأريخ جنوب شرقي آسيا» (١٩٦٢) سميل «حول مكان تاريخ مستقل لجنوب شرقي آسيا الحديثة» (١٩٦١).

المناطق الإسلامية والبوذية ومناطق النفوذ الصيني والهندي معروفة جيدا، ولكن صحيح أيضاً أنه حتى التقاليد الإسلامية لم تكن موحدة، وإنه في كل من التقاليد المختلفة يمكن أن نلاحظ مظاهر محلية خاصة في مختلف شعوب المنطقة، وقد قام المؤرخ الهولندي ج.س فان لوير الذي توفي سنة ١٩٤٢، قبل الحرب بالتقاط العناصر المحلية باعتبارها العامل الاساس في تاريخ جنوب شرقي آسيا[٥٦٢]، وقد قيل: إن فان لوير «أعاد إلى الحياة عالماً كاملاً ميتاً، هو عالم جنوب شرقي آسيا المستقل تاريخياً حتى أوائل عهد الاستعمار»[٥٦٣]، وإن عمله الطلائعي اللامع سَيَبقى قوي التأثير، وهو ظاهر مثلاً في أعمال. يسنك، وهو الفرضية الأساسية التي تقوم عليها محاولة هول، في معالجة جنوب شرقي آسيا كوحدة واحدة مفهومة عبر كل فترة تاريخها[٥٦٤]، قام هذا الكتاب بواجب مهم كرد فعل على النظرات التي تركز على أوربا والتي سادت في الفترة الاستعمارية. لقد كان من المهم التأكيد على وجوب كتابة تاريخ جنوب شرقي آسيا «من الداخل» تبعاً للتطورات الداخلية في المنطقة وليس لمجرد احتكاكها بالصين أو الهند أو الغرب، فإن شعوب جنوب شرقي آسيا لم يكونوا مجرد مستسلمين سلبيين، وإنما كانت لهم ثقافة راقية ومتماسكة، وإن تاريخهم، كما أكد هول، لا يمكن أن ينظر إليه من أية زاوية قبل أن ينظر من ذاته[٥٦٥]. غير أنه من الصواب أيضاً أن فكرة استقلال ذاتي لتاريخ جنوب شرقي آسيا، هو ليس أكثر من «فرضية في طريقة البحث» وسيبقى قلقاً وافتراضياً[٥٦٦]، وإن اتجاه التفكير التاريخي

---

(٥٦٢) انظر: فان ليور «التجارة الاندونيسية ومجتمعها مقالات في التأريخ الاجتماعي والاقتصادي الآسيوي» (١٩٥٥) وبصورة خاصة المقالة عن «دراسة التأريخ الاندونيسي.» (ص ١٤٧-١٥٦).

(٥٦٣) سميل: مذكور أعلاه (١٩٦١) ص ١٠١

(٥٦٤) انظر: ريسنك «تأريخ اندونيسيا بين الاساطير» (١٩٦٧) د. ج. ي هول «تأريخ جنوب شرقي آسيا» (١٩٥٥).

(٥٦٥) المصدر أعلاه ص ٧

(٥٦٦) انظر: سميل المذكور أعلاه (١٩٦١) ص ٨٥، بندا: المذكور أعلاه (١٩٦٢) ص ١٠٧

كان في الحقيقة منذ الاستقلال قومياً أكثر منه إقليمياً[٥٦٧]. فالمشكلة المركزية عند المؤرخين الاندونيسيين مثلاً هي «هوية الشعب الاندونيسي». إنهم لم يهتموا في قضية ما إذا كانت جنوب شرقي آسيا ككل، هي وحدة منفردة وإنما اهتموا «بالوحدة العضوية لثقافة وتاريخ اندونيسيا»[٥٦٨]، ولا حاجة إلى القول إن هذا يصح أيضاً على البلاد الأخرى كبورما وفيتنام.

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية وتم الاستقلال كان واضحاً أن زمن كتابة التاريخ الاستعماري قد ولى. ولم يجد المؤرخون الأوربيون والآسيويون صعوبة في الاتفاق على الأخطار والأخطاء الناجمة عن المبالغة في الأثر الأوربي قبل القرن العشرين، وإلى أن الفهم الحقيقي، كما في جنوب شرقي آسيا، يتطلب التركيز والانتباه بالدرجة الأولى على فعاليات شعوب جنوب شرقي آسيا أنفسهم، ولكن عند رفض الهيكل الاستعماري ظهرت حالاً مشكلة أي هيكل ينبغي أن نضع مكانه؟ وهذه المسألة ستبقى دون حل، شأن الحالة في الشرقين الأدنى والأوسط، غير أنه لا يزال قضية ما إذا كان التاريخ القومي أساساً كافياً لكتابة تاريخ جنوبي شرقي آسيا أمراً مثار جدل[٥٦٩]. والصعوبة الواضحة هي أن قليلاً من الدول التي تكونت حديثاً في جنوب شرقي آسيا تمثل أمة تاريخية أو مجتمعاً قومياً، وإذا كانت الوحدة التاريخية لجنوب شرقي آسيا هي فرضية، فإن الوحدة التاريخية لأندونيسيا هي فرضية كذلك. وفي الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة افترض ببساطة أن أندونيسيا هي وحدة ثقافية احتفظت بهويتها القومية عبر العصور رغم التأثيرات الأجنبية؛ وبذلك سادت وجهة النظر التي تعتبر اندونيسيا هي المركز. غير أن هذه المعالجة كانت «ناجحة في الفكرة أكثر من نجاحها في التطبيق»، ومنذ حوالي سنة ١٩٦٥ أو ربما قبل ذلك بقليل، حدث رد فعل على كتابة التاريخ التي تمت

---

(٥٦٧) انظر «الكتابة التأريخية عن شعوب آسيا» المذكور أعلاه ج ٢ (١٩٦١) ص ٣٢٧

(٥٦٨) لقد تم على هذا التقرير الذي أشرنا إليه أعلاه هامش ٤٠٤ وخاصة ص ٥٧-٥٩

(٥٦٩) انظر «دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية» ج ٦ (١٩٦٨) ص ٤٧٦ (وانج جونوجي).

في الخمسينات، وبدأت صورة جديدة[٥٧٠].

ومن بين المؤرخين الذين يمثلون الاتجاه الجديد في الكتابة التاريخية الاندونيسية، تقف مؤلفات سارتونو كارتودرجو متميزة في عدة طرق[٥٧١]، أن سارتونو كارتودرجو لا يرفض وجهة النظر التي تعتبر اندونيسيا مركزاً، بل بالعكس إن هذه الفكرة تجري في ثنايا كل محتويات كتابه، غير أنه يختلف عن الجيل السابق من المؤرخين الاندونيسيين من حيث أنه يدرك بعمق أن مجرد افتراض وجود التاريخ الأندونيسي المستقل لا يكفي، وإنما يجب أن يعزز ذلك بالبحوث الواضحة، وهو يدرك أيضاً أنه لا يمكن أن يعزز على مستوى التطورات السياسية و «الأحداث العظام» على مقياس قومي، ولعل الهولنديون اعتبروا مستعمراتهم في شرقي المحيط الهندي وحدة إدارية، أما من وجهة النظر الأندونيسية فإن كل جزيرة وكل مقاطعة وكل شعب في المنطقة عاش حياته الخاصة وكان له تاريخه الخاص، وأن الإدارة الاستعمارية لم تحتك بذلك إلا احتكاكاً خفيفاً.

لهذا فإن الفشل كان مقدراً لمحاولة كتابة تاريخ أندونيسي من وجهة نظر أندونيسية وعلى مستوى كل أندونيسيا الحديثة، ذلك أنها تتجاهل حقيقة أن التاريخ الحقيقي للشعوب الاندونيسية ذهبت إلى مستوى «جذور العشب»، وقد افترض سارتونو كارتودرجو الحاجة إلى معرفة أوسع بتاريخ كل موقع ومنطقة، حيث إن فيهما حدثت الحياة الحقيقية للناس، بينما لم يوجد التاريخ «القومي» إلا في مستوى المجتمع الاستعماري، وقد ترك التاريخ السياسي

---

(٥٧٠) انظر «التقرير الاندونيسي» ص ٦٤، ٦٩

(٥٧١) الكتاب الرئيسي لكارتو درجو هو «ثورة الفلاحين في بانتين سنة ١٨٨٨ دراسة للحركات الاجتماعية في اندونيسيا» (١٩٦٦) انظر أيضاً «الاستعمار والقومية في التاريخ الاندونيسي في القرنين التاسع عشر والعشرين» (١٩٦٧) و «بعض نقاط كتابة التاريخ الأندونيسي» (١٩٦٨) وبالطبع لا يقف كارتو درجـــو وحيداً، وإنما هناك أيضاً ممثلون أخرون للاتجاه الجديد ومنهم تانكو إسكندر، وقد أشير إليهم في التقرير الأندونيسي ص ٢٢.

الصرف أشياء كثيرة، وللتوغل في مستوى «جذورالأعشاب» لا بد من ترك المعالجة السياسية التقليدية بتأكيدها على الحوادث والمؤسسات السياسية وعلى الشخصيات السياسية البارزة؛ ولا بد من الرجوع بدلاً من ذلك إلى التاريخ الاجتماعي بأوسع معانيه وإلى الحركات الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية والصراعات الاجتماعية التي أشغلت الشعوب الأندونيسية في حياتها اليومية. أو بعبارة أخرى: كان من الضروري تركيز الانتباه على التاريخ الدقيق للتطورات المحلية بدل التركيز على التاريخ الواسع المعتمد على «الحوادث العظمى» على مقياس قومي. غير أن هذا الحقل الواسع الذي لم يستكشف بعد يحتاج أيضاً طريقة جديدة في البحث واستعمالاً واسعا لعِدّةِ مصادر لم تمس، فإذا كانت المساهمة العامة لسارتونو كارتودرجو في كتابة التاريخ الأندونيسية هي في تقديم هيكل فكري جديد وأكثر منطقية، فإن تقنيات البحث الجديدة التي دعا إليها لا تقل عن ذلك أهمية.

إن الوسائل العرفية في تحليل النصوص ونقد الوثائق قد تكون كافية للمؤرخين الباحثين في الحوادث السياسية، غير أنها ذات قيمة محدودة عندما يكون الهدف هو فك تعقيدات الحياة الجماعية للمجتمعات الفلاحية، ومن هنا جاءت الحاجة إلى ميكانيكية بحث جديدة، وهذه وجدها سارتونو كارتودرجو في المعالجات الغربية المستمدة من الأنثروبولوجي والعلوم الاجتماعية الأخرى، وبهذا الطريق فقط أصبح ممكناً تجميع كل الأوجه المتعددة الأبعاد عن تاريخ الشعب الأندونيسي(٥٧٢).

والأمر المهم والذي رجح دراسات سارتونو كارتودرجو هو أنه يشير إلى منفذ من هذا الطريق الذي يبدو مسدوداً والذي قادت إليه مشكلة إيجاد هيكل ملائم للتاريخ الأندونيسي، إذ لا يكفي مجرد رفض الفكرة التي تجعل أوربا مركزاً من أجل أن تحل محلها وجهة نظر تجعل أندونيسيا مركزاً، وإلا

---

(٥٧٢) عما ذكر أعلاه انظر التلخيص الرائع لعمل كارتو درجو في التقرير الاندونيسي ص ٣٠

فإن ذلك يكون مجرد إبدال طاقم من المفترضات المسبقة أو نظام قيم شخصي، بطاقم ونظام آخر. ثم إن اعتمادها على أفكار واسعة كثيراً ما أدت إلى «صيغ غير كافية» لا يمكن أن تتحول إلى برنامج منتج للبحث التاريخي[٥٧٣]، ومن هنا جاء الفشل الذي أشرنا إليه في كتابة التاريخ الأندونيسي في العشر أو الخمس عشرة سنة التي تلت الاستقلالية في تقديم مساهمات جديدة في المعرفة[٥٧٤]، وإن التغيير الكبير الذي حدث بعد سنة ١٩٦٠ كان في الانتقال من السرد الوصفي، الذي صُبّ أحياناً في قالب معاد للاستعمار وفي أغاني تمدح ماضي أندونيسيا البطولي، إلى دراسات نقدية لحوادث أو فترات معينة، وإن الجيل الجديد من المؤرخين يسير على خطى من سبقه في اعتناق وجهة النظر التي ترى أندونيسيا مركزاً لكتابة التاريخ «من الداخل»، غير أن أبناء الجيل أدركوا أن مجرد تكرار المواضيع القومية سيؤدي حتماً إلى أن يصبح التاريخ مجدباً وغير منتج، ولذلك لم يبقوا قانعين بإعادة كتابة ونقد تفسير التاريخ الأندونيسي الذي وضعه المؤرخون المستعمرون؛ وإنما قدموا ملاحظات نقدية وطرق نقد جديدة لها تأثير في التاريخ القومي أيضاً.

وكانت نتيجة هذا ظهور كتابة تاريخية أنضج وأكثر تطوراً، وقد تجاوزت مجرد التأكيد على استقلالية وفردية ماضي أندونيسيا. وتتميز كتابة التاريخ الجديد التي تعتبر «أندونيسيا مركزاً» عن القديمة بأربعة خصائص عامة.

أولاً: أنها تهتم بالمشاكل وليس بمجرد سرد الحوادث السياسية، فهي بعبارة أخرى تحليلية وليست وصفية.

وثانياً: أنها تعالج الماضي، لا من مستوى قومي، وإنما من مستوى محلي، إنها بالاختصار «التاريخ الدقيق» وليس «التاريخ الواسع»، وهي تأمل بهذا

---

(٥٧٣) المصدر السابق ص ٦٩

(٥٧٤) انظر أعلاه ص ١٢٨

الطريق أن تقدم عملاً أساسياً كان مفقوداً من قبل يمكن أن نبني عليه تاريخاً « قوميا » صحيحاً .

وثالثاً : أن التأكيد انتقل من الحوادث السياسية على المقياس « القومي » إلى الدينامية الداخلية للقوى الاجتماعية، أو بعبارة أخرى إلى « جذور العشب » في السياسة وإلى المجتمعات المحلية التي نمت فيها قوى التبدل الاجتماعي والاستمرارية الاجتماعية .

ورابعاً : أن الجيل الجديد من المؤرخين قد أنمى طرقاً وتقنيات جديدة مستمدة من العلوم الاجتماعية، لتعدهم لهذه الواجبات(٥٧٥) .

إن هذه الاتجاهات الجديدة في مرحلة أوليّةٍ ، ولكنها مع ذلك تشير إلى تقدم مهم . فهي تعد أولاً بنمو أصيل لمعرفة جديدة، بدلاً من النظريات والتعميمات الطريفة، وإن كانت أحياناً تأملية . وثانياً أنها تقترح أن الاهتمام بالهوية القومية الذي كان مظهراً مميزاً لتاريخ جنوب شرقي آسيا بعد الاستقلال، لم يعد يخلق الآن عقدة، وقد تبين الآن أن التعابير من أمثال « التركيز على أوربا » و « التركيز على آسيا » و « التركيز على أندونيسيا » كلها تمثل رد فعل مغلوط، وأنها إذا استعملت من غير تمييز، فالراجح أنها ستؤدي إلى تعتيم وليس إلى تنوير المجرى الواقعي للتطور التاريخي(٥٧٦) وأن التغلب على مشكلة وجهة النظر التي تعتبر أوربا مركزاً لا يكفي له مجرد تقديم « الجانب الثاني من القصة » وإنما من الضروري أن تروي قصة أخرى ـ قصة تركز على التبدلات الاجتماعية والثقافية بدلاً من التركيز على التغيرات السياسية(٥٧٧) ، وبقدرها يتعلق الأمر بتنفيذ ذلك، فإنه يمكن القول أن الكتابة التاريخية الأندونيسية المعاصرة قد وضعت نفسها على طريق يؤمل منه كل خير في المستقبل .

---

(٥٧٥) انظر التقرير الأندونيسي ص ٧٠-٧١

(٥٧٦) انظر سميل: المذكور أعلاه (١٩٦١) ص ١٠٠

(٥٧٧) انظر ليجي « أندونيسيا » (١٩٦٤) ص ٦٥

وفي الهند تقدمت هذه الخطوة الحاسمة، ولا يرجع هذا التقدم إلى مجرد أن تطور وتنظيم الدراسة التاريخية في الهند، كما لاحظنا من قبل[٥٧٨]، يتقدم بجيل على الدراسات في جنوب شرقي آسيا، وإنما الأهم هو أن كتابة التاريخ الهندية نقلت الاهتمام المُرَكَّز إلى الهوية الثقافية والوحدة القومية اللتين تشغلان أذهان كثير من المؤرخين الآسيويين اليوم. لقد جاءت القومية إلى الهند مبكرة في أعقاب تأسيس المؤتمر الوطني الهندي في سنة ١٨٨٥، وإن الوجه القومي المناهض للاستعمار في كتابة التاريخ الهندي قد تطابق تقريباً في زمنه مع حياة جواهر لال نهرو الذي يمكن اعتبار كتابه «اكتشاف الهند» الذي كتبه في السجن ابان الحرب العالمية الثانية ونشر سنة ١٩٤٦، هو أوجها. وقد كان الاهتمام منذ الاستقلال منصباً على الوحدة الروحية والثقافية للهند ومكافحة الوجهة البريطانية القائلة: إن الهند لم تكن قط أمة وإنما مجرد مجموعة أجناس وديانات وطبقات ـ وهو أمر لم يكن أساس كتاب نهرو فقط، وإنما أساس عمل جيل كامل من المؤرخين الهنود؛ ولم يعد هذا أمراً ملحاً، ولذلك فإنه منذ حوالي سنة ١٩٥٥، شعر المؤرخون الهنود بالحرية للالتفات عن مثل هذه المسائل المتشابكة الواسعة، إلى المشاكل الواضحة للمجتمع الهندي ونموه.

وعندما نعود الى المنتوجات الفعلية للكتابة التاريخية الهندية اليوم، نلاحظ أن سمتها العامة هي المعالجة البراغماطيقية والعملية التي تحاول قبل كل شيء أن تعمق معرفتنا بحقائق التاريخ الهندي في كافة مراحله الماضية. والمؤرخون الهنود، شأن زملائهم في الأماكن الأخرى من آسيا، يهتمون أولاً وبالدرجة الأولى برؤية المجتمع الهندي من الداخل. ومن المهم أن البحث عن الأثر البريطاني على الهند ـ مثلاً على سياسات مختلف الحكام العامين البريطانيين ونواب الملك ـ يجري بحثه اليوم في انكلتره بصوره أشد نشاطاً مما هو في

---

(٥٧٨) انظر أعلاه ص ١٥٩

الهند نفسها[٥٧٩]، وهذا يصح إلى حد كبير على دراسة ظهور الحركة الوطنية الهندية التي تحظى بعناية كبيرة عند المؤرخين الأمريكيين والسوفيت وكذلك عند المؤرخين البريطانيين، بينما الاتجاه السائد في الهند ذاتها هو وضع التأكيد على العمليات الاجتماعية للمجتمع الهندي قبل دخول البريطانيين[٥٨٠]، وتكمن وراء هذا التحول من الاهتمام رغبة في تثبيت تحديدات زمنية لحقب التاريخ الهندي قائمة لا على الحوادث الخارجية (كوصول الغزاة الاجانب) أو على أفكار جاءت من الخارج (كالعصور الوسطى) أو على حوادث جنس أو دين الطبقة الحاكمة، وإنما تقوم على تطور الأشكال الاجتماعية الهندية[٥٨١]، وهكذا انتقل الاهتمام من ميكانيكية الحكم السياسي إلى أثر الامبراطوريات، كامبراطورية المغول، على المجتمع الهندي ونموه، وإلى مشكلة «الإقطاع الهندي» أي إلى ظهور طبقة قوية من أصحاب الأملاك (الشاكور والزميندار) الذين تركوا حياة الريف وأصبحوا الطبقة المسيطرة اجتماعياً في الهند. ويؤمل بهذا الطريق كشف التغيرات الاجتماعية الخفية التي أدت إلى انحطاط العصر الكلاسيكي وإلى تثبيت الحكم التركي[٥٨٢].

فالمظهر المميز للصورة المعاصرة لكتابة التاريخ الهندية هو الانتقال الذي لاحظناه في بلاد آسيوية أخرى ـ من التاريخ السردي إلى مشكلة الدراسات الموجهة، ومن التاريخ السياسي إلى التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، وقد رافق

---

(٥٧٩) لقد أشير إلى ذلك (ص ٢٥) في التقرير الهندي القيم الذي أشرنا إليه أعلاه (ص ٣٢٣ هامش ٤٠٤، فمثلا رسائل س. جوبال «نائب الملك اللورد ريجون» (١٩٥٣) «نائب الملك اللورد اروين» (١٩٥٧) انظر أيضاً: جوبال «السياسة البريطانية في الهند ١٨٥٨-١٨٠٥ (١٩٦٥) كلها انتجت في انكلترة عندما كان جوبال استاذاً مساعداً لتاريخ جنوب آسيا في جامعة اكسفورد، رغم أن جوبال هو هندي طبعاً.

(٥٨٠) انظر: التقرير الهندي ص ٢٧

(٥٨١) انظر: ثابار «تفسيرات التاريخ الهندي القديم، (١٩٦٨) ص ٣٣٥ في «التأريخ والنظرية» مجلد ٧

(٥٨٢) انظر: التقرير الهندي ص ٢٧-٢٧

هذا طرق جديدة في البحث واستعمال مواد مصادر جديدة، وميل ملحوظ لتجنب التعميات الفضفاضة، ودراسة متعمقة لقضايا محدودة ومشاكل خاصة، ومن المشاكل التي تشغل الاهتمام حالياً، هو الامور التالية التي نعتبرها ذات أهمية خاصة.

(١) هل كان المجتمع الهندي، أو بصورة أخص الامبراطورية المغولية، مستعدة إلى ثورة رأسمالية، أو على شفا تلك الثورة التي أجهضها البريطانيون؟

(٢) أي دور كان في المجتمع الهندي قبل مجيء البريطانيين «لجماعات الأقليات»، كالأديان الأقلية مثل البوذية أو الجاينية، والحركات الدينية المنوعة الأخرى، والحركات المعارضة كحركات الجاتا والسيخ والماراثا والافغانيين، وكيف تبادلت العمل مع مجتمع الهند الطبقي، وما هي النتائج التي أعقبت ذلك؟

(٣) هل كانت توجد عوامل اجتماعية محددة (كالتي تختلف عن مجرد المنازعات بين الأشخاص أو الخلافات بين المسلمين والهندوس) تؤثر في تفكيك امبراطورية المغول، كالتناقض في داخل الطبقة الحاكمة (بين الزمينديات والنبلاء) أو التصادم في المصالح بين الطبقة الحاكمة والفلاحين؟

(٤) هل تعمد الحكام البريطانيون (كما يدعي المؤرخون الوطنيون) في إعاقة نمو الهند الاقتصادي، أو بعبارة أخرى هل هدفت السياسة البريطانية (سواء عن عمدٍ وغير عمد) إلى تنمية اختلال اجتماعي واقتصادي في المجتمع الهندي؟ وبعبارة أخرى: هل أن الهند في زمن الحكم البريطاني تطورت اقتصاديا أم تجمدت، أم قاست من انحطاط، أو بدلا من ذلك، هل يمكن تثبيت أوجه مختلفة للنمو والجمود أو الانحطاط؟

(٥) إلى أي حد كانت منازعات المثقفين عامة في نمو القومية الهندية، أو بعبارة أخرى: هل تمثل الحركة الوطنية صراعاً بين المثقفين؟ سواء كانوا أجانب أو وطنيين، أم هل تضمنت مصالح جماهير السكان الهنود؟

(٦) هل كان تقسيم الهند نتيجة سياسة بريطانية واعية، أو أن له جذور تاريخية في المجتمع والثقافة الهندية؟

ويبدو للمراقب الخارجي على الأقل عند استعراض المؤلفات المتوفرة لكتابة التاريخية الهندية المعاصرة فان أبرز فجوة فيه هي عدم وجود أية إشارة إلى بحوث خاصة مفصلة عن تاريخ الفلاحين الهنود أو عن حركات الفلاحين أو عدم استقرار الفلاحين أو دور جماهير الفلاحين في تطور المجتمع الهندي(٥٨٤) وعندما نلتفت إلى الصين، يظهر لنا لأول وهلة أن هذا هو أبرز فرق اليوم بين الاتجاهات السارية في دراسة التاريخ في الهند وفي الصين، غير أنه توجد في نواحي أخرى متوازيات مهمة، فكما أن المؤرخين الهنود مثلاً يفحصون الأدلة عن التطورات الرأسمالية الأولى في امبراطورية المغول، فإن المؤرخين الصينيين أيضاً كرسوا منذ سنة ١٩٤٩ كثيراً من الوقت والجهد لدراسة الرأسمالية في أواخر عهد منج وأوائل عهود شنج، كما أنهم كالمؤرخين الهنود، اهتموا بصورة أكبر بالأقليات في امبراطورية هان وبالمسلمين والميويين والمغول. وقد اهتم الهنود بالنتائج الاقتصادية للحكم البريطاني، وهذا يوازيه في الصين الدراسة المكثفة عن أثر الاستعمار الأجنبي على الاقتصاد الصيني بعد سنة ١٨٤٠. ومن الواضح أن هذه الاتجاهات المشتركة، تعكس تشابهاً في وضع الشعوب المستعمرة في عهد السيطرة الأوربية، غير أن الظاهرة المميزة للكتابة والبحوث التاريخية الصينية منذ سنة ١٩٥٥ على الاقل، هو اهتمامها بالثورات الفلاحية والحروب الفلاحية، وقد قال ماوتسي تونج: إن هذه الكفاحات الطبقية للفلاحين كانت القوة المحركة الحقيقية التي أدت إلى

---

(٥٨٤) من الكتب القليلة التي لاحظتها هي: ناتاريان «ثورات الفلاحين في الهند ١٨٥٠-١٩٠٠» (١٩٥٣) جدرى «الاضطرابات المدنية إبان الحكم البريطاني في الهند ١٧٦٥-١٨٥٧» (١٩٥٥) حبيب «النظام الزراعي للهند ١٥٥٦-١٧٠٧» (١٩٦٣) غير أنه يجب أن يلاحظ أنه لا يوجد فيها أي جديد. أما عن الفترة المعاصرة (بعد سنة ١٩٤٧) فيوجد مقدار من الكتب، ولكنها اجتماعية أو سياسية، وليست تأريخية انظر: الاوى «الفلاحون والثورة» (١٩٦٥).

التبدلات في التاريخ الإقطاعي الطويل للصين[٥٨٥]، وقد قال جيان بوتسان: إن أحد الأهداف العامة لكتابة التاريخ الجديد، هو «إظهار التقليد الثوري العظيم للشعوب المضطهدة في الصين»[٥٨٦]، وقد نشر بين سنتي ١٩٤٩ و ١٩٦١ وخاصة في النصف الثاني من الفترة، أكثر من أربعمائة مقالة عن حروب الفلاحين في الفترة الإقطاعية، ومثل هذا القدر من المادة عن انتفاضات الفلاحين في القرن التاسع عشر، ولا يزال البحث سائراً، وليس من المبالغة أن نقول إن تطور الدور الذي لعبته حركات الفلاحين في تاريخ الصين يحتل اليوم مركزاً أساسياً في كتابة تاريخ الشيوعية الصينية.

حظي تطور الكتابة التاريخية الصينية منذ سنة ١٩٤٩ بكثير من الانتباه في العالم الغربي وفي الاتحاد السوفياتي حيث قدرت قيمته على أسس إيدّولوجية وسياسية إلى حد كبير[٥٨٧]، ولعله لا يوجد من ينكر ما في تلك الكتابة من طابع سياسي قوي في اختيار مواضيع البحث وفي معالجتها؛ غير أننا نهتم هنا بنتائجها الإيجابية، والواقع أنه حتى النقاد الشامتون يقدرون كمية العمل الجديد وإنجازاته الإيجابية، ففي التاريخ الاقتصادي خاصة تفتح الآن عدة ميادين جديدة، وتوضع الأسس لكتابة تاريخ اقتصادي للصين الحديثة في

---

(٥٨٥) «كتب مختارة» ج ٢ ص ٦٢٩ ج ٣ ص ٧٦

(٥٨٦) انظر: هارسون «الشيوعيون وثورات الفلاحين» (١٩٦٩) ص ٦

(٥٨٧) بالاضافة إلى الكتب العامة التي ذكرناها أعلاه ص ٤٩ هامش ٥٢٢ انظر فيور ويركر وشنج «الدراسات الشيوعية الصينية عن التاريخ الصيني الحديث» (١٩٦١) ويتهوف «اسس التاريخ الصيني القديم» ١٩٧١ ص ٩-٣٨ فيورويركر «إعادة كتابة التاريخ الصيني» (١٩٦١) «التأريخ في الصين الشيوعية» (أشرف على نشره فيور ويركر) (١٩٦٨) واعيد طبعه مع إحدى عشرة مقالة من مجلة الصين الفصلية عدد ٢٢-٢٤ (١٩٦٥) ليوشنج جو «مناقشات في التاريخ الفكري الصيني الحديث (١٩٦٤) هاريسون «الشيوعيون وثورات الفلاحين الصينيين» (١٩٦٩) مارشيسيو «الدراسات التاريخية في الصين الشعبية» (١٩٦٣) شينو «التاريخ الحديث والمعاصر في الصين» (١٩٧٠) فيتكين وتيخنسكي «بعض أسئلة العلم التأريخي في جمهورية الصين الشعبية» (١٩٦٣) وقد اعيد نشرها مترجمة إلى الانكليزية في الكتاب الذي طبعه فيور ويركر التاريخ في الصين الشيوعية» (١٩٦٨).

مستوى من التطور النظري أعلى على ما كان من قبل، وبسيطرة أكثر شمولاً في الطرق العملية التطبيقية مما كان عليه الحال في الماضي[٥٨٨]، وهناك اتفاق عام على أن كثيراً من المادة الوثائقية الجديدة القيمة أصبحت الآن في متناول اليد، غير أن الملاحظ أيضاً أنه حصل تقدم مهم في طرق البحث وأنه تبذل الآن جهود حقيقية لخلق نظرة جديدة عن ماضي الصين تحل محل النظرة الكونفوشيوسية التي نبذت[٥٨٩]، وينبغي التذكر أن انهيار الهيكل التقليدي لكتابة التاريخية الصينية يرجع إلى سنة ١٩١٩ إن لم يكن إلى ١٩٠٥، وإن الشيوعيين الصينيين عند مجيئهم إلى الحكم في سنة ١٩٤٩ ورثوا البحث عن فكرة جديدة أكثر واقعية للتاريخ الصيني، وكانت تفسيراتهم كما هو المأمول قد شكلتها إلى حد كبير الأفكار الماركسية المادية وخاصة الفكرة الماركسية عن تقسيمات حقب التاريخ.

والمشكلة الملحة للمؤرخين الصينيين اليوم هي في ربط التطور التاريخي للصين بأحداث تحديدات الحقب الماركسية للتاريخ من دون تشويه المظاهر الفريدة والصفات الخاصة لماضي الصين. وتتركز كافة المناقشات العامة بين المؤرخين الصينيين اليوم حول هذه المسألة الأساسية، ولكن لا ريب في ان اهتمامهم بتقسيم الحقب قد قرر إلى حد كبير اختيار المواضيع التي يهتمون بها حالياً. ومن حيث العموم فإن المناطق التي تكون مشاكل في كتابة التاريخ الصينية المعاصرة، هي «النقط المعقدة» أو بعبارة أخرى فترات الانتقال من تركيب اجتماعي إلى آخر (من مجتمع الرق إلى المجتمع الإقطاعي مثلاً، أو من الإقطاعية الى الرأسمالية ـ في التاريخ الصيني) وقد أدى هذا إلى التركيز على عدد محدود نسبياً من المواضيع الرئيسة كتكوين شعب هان وطبيعة ملكية الأراضي في الصين الإقطاعية وتفسير ثورات الفلاحين، والانتقال من

---

(٥٨٨) فيورويركر وشنج: المذكور أعلاه (١٩٦١) ص ١٦٩

(٥٨٩) انظر: كاهن وفيورويركر ص ٦، ١٠ في الكتاب الذي طبعه فيورويركر «الصين الشيوعية» المذكور أعلاه (١٩٦٨).

الإقطاعية إلى الرأسمالية، وأصول الرأسمالية في الصين وتثبيت التقسيمات الزمنية في تاريخ الصين الحديث (١٨٤٠ - ١٩٤٩) مع الإشارة بصورة خاصة إلى أثر ونتائج الاستعمار الغربي[٥٩٠].

ليس هنا مكان مناقشة مفصلة للعمل الذي تم عن مختلف هذه المواضيع، أو المناقشات والتفسيرات المختلفة التي أثارتها، لقد أشار المؤرخون الصينيون إلى «نقاط الفراغ» و «النقاط الضعيفة وخاصة نقص البحث التحليلي»[٥٩١]، ومع هذا فإن كثافة المناقشة لا تزال مثار التقدير، ويمكن إدراكها من حقيقة أنها نشرت حوالي مائة وخمسين مقالة، في أقل من سبع سنوات، عن تحديد

---

(٥٩٠) انظر: مارشسيو: المذكور أعلاه (١٩٦٣) ص ١٦٠ في المجلة التاريخية، مجلد ٢٢٤، وفيور ويركر «إعادة كتابة التاريخ الصيني» المذكور أعلاه (١٩٦١) ص ٢٧٥-٢٧٦ في: الشرق الاقصى والصين واليابان (مجلة جامعة تورنتو) الملحق رقم ٥

(٥٩١) إن ملاحظات يـــن شونج بينج التي أوردها فيورويركر في كتاب «تاريخ الصين الشيوعية» الذي أشرف على طبعه فيورويركر نفسه (١٩٦٨) ص ٢٣٩ جديرة بأن نقتبسها بطولها لما تلقيه من ضوء على الوضعية الجارية، فهو يذكر أن إنجازات التأريخ الاقتصادي الحديث منذ سنة ١٩٤٩ «غنية جداً»، وهي تفوق بكثير ما جمع في زمن الصين القديمة عبر سنوات كثيرة، ثم يلاحظ بعد ذلك أنه رغم ذلك فإن التطور غير متوازن جداً، فمن الناحية الجغرافية تركز الاهتمام على المناطق الساحلية وبعض المدن الكبيرة، مسبباً اضراراً في المقاطعات الداخلية وقراها الكثيرة الكبيرة، والمدن المزدحمة بالسكان..» ولم تعط مناطق الاقليات القومية أي اهتمام. أما فيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد المختلفة فقد جرى التأكيد على الصناعة والتجارة الحديثة، وأقل من ذلك على الزراعة والصناعات اليدوية، رغم أن الأخيرة كانت تستوعب ٩٠٪ من مجموع قيمة الانتاج في الصين القديمة.. أما تحديد تقسيمات الزمن فقد تمت أبحاث أكثر عن أسر منج وجنك قبل حرب الافيون، وذلك بسبب المناقشات الواسعة التي استقرت حول مولد الرأسمالية، ولم يعط انتباه كاف لفترة ما بعد حرب الافيون.. وإذا رجعنا إلى أشكال البحوث، فإن ين يقول إن المادة التي جمعت تطغى على «البحوث المكتملة» وانه هناك «نقص في الادلة الاحصائية المركزة. ومن بين المؤلفات المنشورة توجد كثير من المقالات القصيرة وقليل من الكتب الكاملة. وهناك عدد كبير من المواضيع ومن التنوع في مستويات التعميمات التركيبية، ولكن لا يوجد إلا قليل من البحث التحليلي».

فترات التاريخ القديم فقط[٥٩٢]، غير أن المشكلة المركزية للمؤرخين الصينيين، هي تفسير الفترة الإقطاعية التي تمتد في الصين (حسب الحسابات الحالية) من ٤٧٥ ق.م إلى ١٨٤٠م وبذلك تغطي معظم سني التاريخ الصيني، وكيف يعالج تاريخ هذه الفترة الطويلة الحرجة، إن العقيدة الماركسية غير مهتمة نسبياً في الحقبة الإقطاعية إلا من حيث كونها موضع بداية الرأسمالية، غير أن ترك بحثها باعتبارها راكدة لا حراك فيها لا يعني أن التاريخ الصيني كان جامداً متأخرا فحسب وإنما يعني أنه لا ينصف الحقائق المعروفة. والحقيقة هي أن ما يدعى الحقبة «الإقطاعية» كانت فترة ديناميكية في التاريخ الصيني وكانت فيها تبدلات أساسية في العلاقات الطبقية وفي ملكية الأراضي والتقنية الزراعية، والمشكلة التي تواجه المؤرخين الصينيين هي في كيفية بحث هذه الديناميكية ضمن الهيكل الماركسي، وقد وجد الجواب بتأكيد جديد على الفلاحين باعتبارهم، على حد تعبير ماو: «القوة الدافعة في المجتمع الإقطاعي الصيني»، وقد يناقش المؤرخون الأهمية المركزية التي أعطاها المؤرخون الصينيون المعاصرون لحركات الفلاحين وحروب الفلاحين وثورات الفلاحين، والواقع أن عدداً من المؤرخين الغربيين قد رفضوا ذلك، غير أن ما لا يمكن مناقشته هو أنهم أضافوا بعداً جديداً للتاريخ الصيني، كثيراً ما تردد قول ماو إن حروب الفلاحين الصينيين «ليس لها ما يوازيها في العالم» سواء في سعتها أو تكررها[٥٩٣]. ومن المهم أن يلاحظ المؤرخون هذه الحقيقة وأن يقدروا دورها في التاريخ الصيني، حيث إن الكتابة التقليدية لتاريخ الصين كانت تتحاشى هذه القضية كما رأينا[٥٩٤]، وترسم مكانها صورة منسجمة للمجتمع الصيني وتنظر إلى زعماء الفلاحين وكأنهم عصابات عابثون بالنظام، ولذلك وبسبب كافة الأغراض العلمية ظل تاريخ حروب الفلاحين غير

---

(٥٩٢) انظر: هولسيوي: ص ١٠١ في كتاب «التاريخ في الصين الشيوعية» الذي أشرف على طبعه هولسيوي (١٩٦٨)

(٥٩٣) انظر: هريسون المذكور أعلاه ص ٢١٣

(٥٩٤) انظر أعلاه ص ١٢٥

مكتوب حتى سنة ١٩٤٩، أما الكتابة التاريخية الصينية فعلى الأقل أعادت التوازن، وقد حصل في بعض الأحيان اعتراض على أن هذا التبدل في التأكيد من الملوك والمعارك إلى الرجل العادي لم يكن يمكن إلا بالتلاعب بالأدلة، غير أن هذا بالتأكيد مبالغة، وكما قال لايتمور: «إن الأدلة متوفرة، وإن المسألة هي في اختيار الأدلة التي لم يؤكد عليها المؤرخون التقليديون[٥٩٥]، وفي سنة ١٩٥٨ نصح المؤرخون الصينيون على «التأكيد على الحاضر والإقلال من التأكيد على الماضي[٥٩٦]، فازدادت، كما أشار بن جونج بنج، الكتابة عن تاريخ منج وشنج السابق لحرب الأفيون، أكثر مما على الفترة التي تلت حرب الأفيون[٥٩٧]، غير أنه في نفس الوقت أكد ماو على أن معرفة تاريخ أول أمس لا يقل أهمية عن معرفة تاريخ اليوم والأمس[٥٩٨]، ويبدو اليوم أن الكتابة والبحوث تعم بشكل موزون كافة فترات التاريخ الصيني من أقدم الأزمنة إلى أحدث الأيام، أو بعبارة أخرى أنه تبذل الآن جهود لإعداد تقارير مباشرة من المشاركين في الأحداث الحديثة بدءاً من ثورة ١٩١١[٥٩٩]، ولكن من جهة أخرى، كما أشار مارشيسيو، أن ما لا يقل عن أربع وعشرين من مجموع التسع وثلاثين مقالة في أعداد السنة الأولى من المجلة التاريخية الجديدة «لي شيه بن جين»، حققت للتاريخ القديم والفترة الإقطاعية[٦٠٠]، وقد يمكن إرجاع بعض هذا إلى تأكيد الكتابة التاريخية الماركسية على أهمية دراسة المجتمع البشري في كافة مراحل

---

(٥٩٥) انظر: لاتيمور «من الصين». نظرة نحو الخارج (١٩٦٤) ص ١٥

(٥٩٦) «هو - شين - فوكو» انظر: كاو موجو «حول مسألة التأكيد على الحاضر والاقلال من التأكيد على الماضي» (١٩٥٨) انظر فيوبرويركر وشنج «دراسات شيوعية صينية» المذكور أعلاه (١٩٦١) ص ١١.

(٥٩٧) انظر اعلاه ص ٣٦٦ - ص ٥٩١.

(٥٩٨) «كتب مختارة» ج ٣ ص ٨٢١.

(٥٩٩) انظر بيرجير «ثورة سنة ١٩١١ كما يحكم عليها مؤرخو الجمهورية الشعبية الصينية» (١٩٦٣) ص ٤٠٥ - ٦٠٤ منشورة في المجلة التأريخية مجلد ٢٣٠.

(٦٠٠) انظر مارشج المذكور اعلاه (١٩٦٣) ص ١٦٠ في المجلة التأريخية مجلد ٢٢٩

تطوره، غير أنه يعكس أيضاً الاهتمام القديم الذي ظل يبديه المؤرخون الصينيون قِدَمِ الصين، وهو تقليد لا تَقِلّ قوتُه في الصين عن اهتمام المؤرخين الهنود في عصر الفيدا، ولم ينقرض الاهتمام الصيني التقليدي بتفسير النصوص وإصلاحها، وقد نشرت أعداد كبيرة من النصوص الأساسية مثل هانشو.

ومع هذا، فإن الظاهرة المميزة لكتابة التاريخ الجديد هي الأسبقية التي تعطيها للجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وهذه طبعاً بدأت ـ شأن كثير من البدع الأخرى ـ في كتابة التاريخ الصيني، قبل سيطرة الشيوعيين، وإن كتاباً مثل كتاب كاو موجو «دراسات في مجتمع الصين القديمة» الذي طبع في الأصل سنة ١٩٣٠، يظهر غزارة النظرات النفاذة الجديدة التي يمكن الحصول عليها من التحليل الماركسي الذكي والمعالجة الاجتماعية الاقتصادية[٦٠١]، ومنذ سنة ١٩٤٩ أصبحت المعالجة الماركسية والمعالجة الاجتماعية الاقتصادية إجبارية، وقد لا تكون النتائج قد وصلت دائماً إلى ما هو مؤمل منها، لأن من الواضح أن الأفكار التي تقدم في إحدى المراحل إثارة وإلهاماً قد تنحدر في مرحلة أخرى إلى عقيدة جامدة، ومع هذا فإن التقدم العام في كتابة التاريخ الصيني منذ سنة ١٩٤٩ رائع جداً، وهناك اتفاق واسع على أن دراسة تاريخ الصين اليوم هي أكثر «مرونة» وأقل «تحجراً» من أية فترة في الماضي وأنها أكثر ديناميكية في معالجاتها الأساسية وأكثر تفهماً في إدراكها العوامل الفعالة[٦٠٢]، وبالرغم من أن الكتابة التاريخية الجديدة كانت تؤكد على الصفات الشيوعية للفلاحين الصينيين ودورهم كعوامل في التبدل الاجتماعي، إلا أن هذه الكتابة قد بدلت لغة التاريخ الصيني ووضعت معياراً

---

(٦٠١) انظر: كاو موجو «دراسات في تأريخ المجتمع الصيني القديم» (١٩٣٠) وقد نشرت طبعات منقحة منه في سنتي ١٩٥٤، ١٩٦٠.

(٦٠٢) انظر فيوبو ويدكر (الناشر) «التأريخ في الصين الشيوعية» (١٩٦٨) ص ٥ (كاهن وفيوبر ويدكر) ص ١٢٣ (هولسيوي)، ويرى رايت من جهة أخرى أن الاهتمامات البركماتيكية ادت الى جمود في الدراسات التأريخية منذ سنة ١٩٤٩، انظر دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية مجلد ٦ (١٩٦٨) ص ٤٠٦.

جديداً لتقدير وإعادة تركيب ماضي الصين في الوضعية الحاضرة للدراسات التاريخية في العالم الثالث.

نستنتج من هذا العرض السريع الذي قدمناه عن التطورات الحديثة في العالم الثالث، أن هناك أسباباً واضحة للتركيز على الوضع في آسيا وإفريقية، والحق أن من الطبيعي أن توجد في أمريكا اللاتينية تبدلات مهمة وبعيدة المدى، وهذه التبدلات حدثت كما رأينا[٦٠٣] ضمن هيكل تقليدي نشيط في الكتابة والأبحاث التاريخية، ترجع إلى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر وظلت مستمرة دون انقطاع، وكان التغير بالدرجة الأولى في المعالجة والتوجيه، ولذلك فلا يحتاج إلا إلى قليل من التعليق، أما في آسيا وأفريقية ـ من جهة أخرى ـ فليس من المبالغة أن نقول: إننا نتكلم عن بداية جديدة، حيث حدث فيها في كثير من الحالات انقطاع متعمد عن علم التاريخ التقليدي[٦٠٤]، كما حدث فيها أيضاً انتقال في وجهة النظر وتبدل في الأشخاص، فأما في اليابان فقد كان المؤرخون مهتمين في بحث أساسي عن تاريخ شرقي آسيا وإلى حدٍ أقل عن الهند[٦٠٥]، أما الدراسة الحديثة لتاريخ آسيا وإفريقية، فقد كانت حتى أواسط القرن العشرين بيد الأوربيين، غير أن الوضعية تبدلت بعد انتهاء الفترة الاستعمارية في آسيا على أثر حصول الهند على استقلالها سنة ١٩٤٧ وظهور الصين الجديدة سنة ١٩٤٩ وتحرر معظم أفريقية بعد استقلال غانة سنة ١٩٥٧، وأصبح من أبرز ظواهر الدراسة التاريخية في العقدين الماضيين هو نموها السريع في البلاد المتحررة حديثاً في آسيا وأفريقيا، ولا ريب في أن أول نتيجة هي ظهور عدد متزايد من المؤرخين المدربين من ذوي الخبرة في البلاد الآسيوية والأفريقية (أما في أمريكا اللاتينية فقد كان هؤلاء موجودين طبعاً منذ أمدٍ طويل).

---

(٦٠٣) انظر أعلاه ص ١٣٨

(٦٠٤) انظر أعلاه ص ١٢٦ـ٢٨

(٦٠٥) انظر أعلاه ص ١٥٩

والمؤمل أنهم بتزايد عددهم سيقومون بدور أوسع ونصيب أوفى في كتابة تاريخهم، وهذا طبعا، لا يعني أن مساهمة المؤرخين الأوربيين والأمريكيين في الدراسات الآسيوية والأفريقية ستتدهور، وإنما بالعكس، فإن الاهتمام العلمي لهؤلاء الاخيرين في الماضي التاريخي لآسيا وإفريقية قد قوته التبدلات السياسية في العالم منذ سنة ١٩٤٥، وأصبحت الحاجة إلى أخذ هذه التبدلات بنظر الاعتبار وإحلال النظرة العالمية محل النظرة التي تُركز على أوربا تحظى بالتقدير في أوربا مثلما تحظى في غيرها، والحق أنه يمكن القول إنه قد ازدادت الحاجة اليوم إلى مساهمة المؤرخين الأوربيين سواء من أوربا الشرقية أو الغربية في الدراسات الآسيوية والأفريقية، وقد لاحظنا[٦٠٦] ـ عدة مرات من قبل ـ أن المؤرخين الآسيويين والأفريقيين فيهم ميل قوي لحصر عملهم في بلادهم فقط، وهناك حاجة حقيقية للنظرة الأوسع التي يجب أن يتحلوا بها، وكما أشار هولسيوي[٦٠٧] إلى أن التأكيد على تفرد الصين بإنجازاتها وعلى الطريقة الصينية في التطور بخلاف الأسس الواسعة للتطورات في المناطق الأخرى، هو أمر يختلف كلياً عن تفرد الصين في جهل كافة الظواهر التاريخية الأخرى «إن المؤرخين الأوربيين لا يوجد مبرر في نظرهم للشك بأن العلم الأوربي الذي استطاع أن يساهم كثيراً في الماضي سوف يتابع إنجازات عمل قيم في الدراسات الآسيوية والأفريقية والتاريخ الآسيوي والأفريقي، ينبغي أن يوضع في الأخير كالتاريخ الأوربي، في مكانه من الصورة العالمية: إن عليه أن يؤتي ثماره، وهذا هو الواجب الذي ينبغي أن يساهم فيه المؤرخون الأوربيون والأمريكيون بقدر مساهمة المؤرخين الآسيويين والأفريقيين.

إن هذا الكلام الذي قلناه لا ينفي حقيقة كون البحوث الإنسانية ينبغي

---

(٦٠٦) انظر ص ١٣٣، ١٦٦ الخ

(٦٠٧) انظر ص ١٢٣ من كتاب «التأريخ في الصين الشيوعية» الذي أشرف على طبعه فيورويركر (١٩٦٨) ص ١٢٣.

أن تكون على يد العلماء المحليين، وهو أمر لا مفر منه نظراً لتوفر مادة المصادر المكتوبة والسماعية والأركيولوجية والحواجز اللغوية، حيث إن الصعوبات اللغوية في بعض المناطق على الأقل تكون معضلات عويصة حتى للمؤرخين الوطنيين، ففي الملايو مثلاً يستحيل القيام بأي بحث جدي ما لم يتقن الباحث اللغات الأربعة الرئيسة في البلاد على الأقل[٦٠٨]، وهذه المشاكل تواجه اليوم الحكومات الوطنية، إن هذه المعضلة كانت في عهود الاستعمار خفيفة بالنسبة للمؤرخين الأوربيين، بفضل تأسيس المعاهد ومراكز التدريب كالمدرسة الفرنسية للشرق الأقصى التي أسست سنة ١٩٠٠ ولم تقصر عملها على تعليم اللغات بل قامت أيضاً بانشاء مكتبات اختصاصية وقدمت تسهيلات للمؤرخين وعلماء الأثار للقيام بدراساتهم وبحوثهم الميدانية[٦٠٩]، أما اليوم فقد انتقلت هذه المسؤوليات إلى الحكومات الوطنية، وإن عدد الأوربيين الذين يعملون في الجامعات الافريقية لا يزال كبيراً نسبياً، أما في آسيا فقد انقرض ذلك النمط من العلماء الذين يقضون عمرهم في الخدمة في المستعمرات في جاوة أو فيتنام مثلاً، والذين كانوا يعرفون الآثار التاريخية معرفة جيدة ويتقنون اللغات الوطنية. وقد حل محل أولئك العلماء مؤرخون محليون، علينا الآن أن ننظر إليهم لتقدير قيمة المعرفة الجديدة التي يتوقف عليها التقدم في المستقبل. ففي الصين اليوم لا يمكن في الواقع لاي مؤرخ أجنبي حتى لو أتقن اللغة الصينية القديمة والعامية، أن يتوصل إلى المصادر التاريخية الواسعة التي لم تمس بعد والمنتشرة في الأقاليم الصينية، لذلك أخذ يتزايد عدد الطلبة الأوربيين المعتمدين في معرفتهم الاولية على عمل العلماء الوطنيين، أما تاريخ شرقي آسيا فكما قال تويشت منذ بضعة سنوات «لا مشاحة أنه في المستقبل الآتي سيرسم زملاؤنا الصينيون واليابانيون الطريق»[٦١٠]، ومع أنه قد يكون

(٦٠٨) انظر «تعليم التأريخ ومشاكله في الملايو» الذي أشرف على نشره وحيد (١٩٦٤) ص ١١٩

(٦٠٩) «الكتابات التأريخية عن شعوب آسيا» المذكور أعلاه ج ٢ (١٩٦١) ص ٩٩

(٦١٠) انظر: تويشيت «استثمار الاراضي والنظام الاجتماعي في صين تانج وسونك» (١٩٦٢) ص ٣٤

صحيحاً أن الصين واليابان هما كالهند، متقدمتان نوعاً ما، إلا أنه من الواضح أننا قد نأمل أن ينطبق هذا من حيث العموم على التاريخ الآسيوي والافريقي حيث أن البلاد الأخرى كأندونيسيا، تسير في نفس الطريق.

إن كل الأدلة الحالية تشير إلى أن الدراسة التاريخية في آسيا وافريقية هي الآن في بداية عهد من التقدم السريع، وقد شهدت أواسط الخمسينات والستينات في معظم المناطق فتح صورة جديدة حل فيها المؤرخ المدرب المحترف محـل الهاوي[٦١١]، وبالرغم من بعض المقاومة وخاصة في البلاد الإسلامية في الشرق الأوسط وفي باكستان، فإن اقتباس وتمثل الأفكار والطرق الغربية أصبح الآن مقبولاً من حيث العموم وصار كما قال وانج جونجون[٦١٢] يجب الابتداء بـ «تأخر الزمن في التبدل بطريقة البحث، والواقع أن الهوة أخذت تضيق بسرعة خلال العقد الماضي، والنتيجة هي زيادة ملحوظة بطرق البحث المتطورة واستعداد مهم لتجريب طرق فنية جديدة، ففي افريقية اضطر المؤرخون إلى التعويض عن عدم كفاية المصادر المكتوبة عن معظم الفترات بإيجاد طرق جديدة لمعالجة بعض مشاكل الأخبار السماعية[٦١٣]، وفي مناطق أخرى لعبت الشيوعية، وهي قوة مؤثرة في معظم البلاد الآسيوية، دوراً مهماً في إثارة البحث بطرق ذات قدرة على التفسير وعلى الكشف، وعلى أي حال فلا ريب في أن الجيل الجديد من المؤرخين الآسيويين والإفريقيين لم يعد يكتفي بالتاريخ السردي من النوع الوصفي والأدبي، وإنما أخذ يتجه إلى ميدان التحليل الاجتماعي والاقتصادي مستعملاً الطرق الفنية الحديثة في العلوم الاجتماعية وكذلك الأدوات الأكثر تقليدية في النقد التاريخي، وقد رأينا أن هذا ينطبق أيضاً على الجيل الجديد من مؤرخي أمريكا اللاتينية[٦١٤].

---

(٦١١) انظر ص ١٦١-١٦٢، ١٦٩، ١٧١

(٦١٢) انظر «دائرة معارف العلوم الاجتماعية» مجلد ٦ (١٩٦٨) ص ٤٢٤

(٦١٣) انظر أعلاه ص ١٤٦

(٦١٤) انظر أعلاه ص ١٤٩.

إن هذا التقدم الذي حدث معظمه خلال العشر سنوات الأخيرة ذو أهمية أساسية لأنه يفتح آمالاً جديدة للتاريخ الآسيوي والإفريقي، فالجيل الأول من المؤرخين الوطنيين يرفضون التفسيرات الاستعمارية التي تركز على أوربا ويرون أن التأثير الأوربي لم يكن إلا عاملاً واحداً في تحول المجتمعات التي ظلت فترة طويلة معرضة لرجات مفاجئة وتبدل تدريجي، غير أنهم تعوزهم أدوات التحليل التي يمكن بها دراسة التطور الداخلي في المجتمع الآسيوي الإفريقي، ولكن هذا لم يعد صحيحاً اليوم، فأهمية الأساليب الفنية الجديدة، تقوم على كونها تمكن من دراسة المجتمع الآسيوي والافريقي «من الداخل» بشكل لم يكن ممكناً من قبل، وإنهم «أوقفوا تاريخ المستعمر على رأسه»، وبالمقارنة حدث تقدم كبير لا في تاريخ المستعمر فقط بل أيضاً في الأشكال الأولى من التاريخ القومي الذي كتب بنفس الصورة التي تصورها المؤرخون الاوربيون المتعرضون للهجوم، وأنهم إلى حد ما أوقفوا تاريخ المستعمر على رأسه. إن الجيل الجديد من المؤرخين الآسيويين والافريقيين نقل مركز الاهتمام من العوامل الخارجية، وخاصة الاستعمار والعلاقة بين المجتمعات الوطنية والقوى الاستعمارية، إلى حركة التطور الاجتماعي، إنهم لم يقصروا اهتمامهم في ردود الفعل الآسيوية والإفريقية على التأثير الأجنبي، وإنما اهتموا بالقوى الفاعلة في المجتمع الآسيوي والإفريقي قبل تقدم الأوربيين، وأهم من ذلك، أنهم اهتموا بمسألة كيف هي حالة آسيا الجديدة وإفريقية الجديدة، وعند مقارنتهم بالجيل الأسبق من المؤرخين القوميين نجد أنهم ينظرون إلى التاريخ القومي من وجهة نظر مختلفة، فهم لا يرونه رد فعل للتاريخ الاستعماري وإنما يرون أنه دراسة لمجتمع متحرك يكون الاستعمار فيه بخيرة وشره واحداً من عدة عوامل يجب أن تؤخذ بالاعتبار.

إن لهذا التغير في الموقف نتائج بعيدة جداً، ويوجد أكثر من سبب للاعتقاد بأنها تمثل بداية فترة جديدة أكثر إثماراً في الدراسة التاريخية في آسيا وافريقية، لقد أصبحت الأسبقية تعطى للتطور الداخلي للمجتمعات الآسيوية

والإفريقية، أي إلى تطورها «من الداخل»، وهذا لا يعني امتداداً واسعاً في مدى الكتابات والأبحاث التاريخية فحسب وإنما يشير أيضاً إلى ابتعاد مهم جداً كما كان منذ أمد طويل أسلوباً عرفياً مقبولاً في معالجة التاريخ الآسيوي والإفريقي، وكان عموماً يركز على الفترة الاستعمارية أو على الماضي البعيد اللتين كان يراهما الفترتين الوحيدتين اللتين لهما أهمية عامة، لقد كان التاريخ الإفريقي قبل الاستقلال - كما رأينا - يكتب كلياً من وجهة نظر الشعوب الإفريقية[٦١٥]، أما في آسيا فإن الاهتمام الكبير بالأثر الأوربي قابله اهتمام عميق خالص للمستشرقين في الماضي الآسيوي لذاته، غير أن العلماء المختصين بالصين وأندونيسيا والمستشرقين الآخرين قبلوا دون مناقشة الفرضيات التقليدية في علم تاريخ البلاد التي اهتموا بها واعتنقوا فكرة أن العصر الذهبي للحضارة الآسيوية كان في الماضي البعيد، ولذلك كرسوا جهودهم على الكتب الكلاسيكية الكبرى التي عملوا على جمعها وطبعها والتعليق عليها، كما أنهم أخذوا التقسيمات الجامدة لتاريخ الأسر، وهو نظام مصطنع قصير الأمد لتحديد الفترات يركز اهتمامه كما قال تويشل - على سياسة البلاطات، مما أطمس «صور التبدلات التاريخية البعيدة الأثر والامتداد في المجتمع»[٦١٦]، ولما كان كثير من فترات التاريخ المكتوب على أساس «الدول والأسر» تبدو جرداء غير مهمة، فقد أدى ذلك إلى إهمال فترات كثيرة، فعلماء الاسلاميات يقفزون من العهد الزاهر للحكم الأموي والعباسي الى عهد النهضة العربية في أواخر القرن الثامن عشر، أما العلماء المختصون بالصين فإن قفزتهم تعبر ألفي سنة، وأما الهند فإنها تزيد على ألف سنة، وهي فترات لقيت حتى عهد قريب إهمالاً لا تستحقه[٦١٧].

إننا لا نقدر حق التقدير مدى وأهمية التقدم الحديث إلا عندما ندرك

---

(٦١٥) انظر أعلاه ص ١٤٤-٥

(٦١٦) المصدر السابق (١٩٦٢) ص ١٥

(٦١٧) انظر أعلاه ص ١٥٦-١٥٩

التحديدات السابقة لعلم التاريخ الآسيوي والإفريقي ونتصور الهيكل الضيق الذي حور وكتب فيه، وإذا أردنا الإجمال فيمكننا القول: بأن دراسة تاريخ آسيا وافريقية دخل منذ سنة ١٩٦٠ في عصر جديد، وقد حدثت في بعض البلاد ـ كالهند ـ تبدلات قبل ذلك، غير أنه من حيث العموم إن الذي رفع الدراسة التاريخية في آسيا وإفريقية إلى المستوى الجديد من النضج والتقدم إنما هو المبتدعات الجديدة في التوجيه والطريقة خلال العشر أو الخمسة عشر سنة السابقة، ولا ريب في أن المشاعر الوطنية كانت الدافع الأساسي للدراسة المكثفة للماضي، غير أن الخطوات الحاسمة في التقدم لم تصبح ممكنة إلا عندما رافقت القومية طرق بحث مناسبة وادراك تصوري مكين، وبقدرها حول المؤرخون القوميون الأولون اهتمامهم من التطور الداخلي إلى العوامل الخارجية، فإن انشغالهم بالاستعمار بدأ يصبح واضحا، وإن من أبرز مظاهر علم التاريخ الحديث هو الطريق الذي نقلت فيه الإهتمامات القومية الأولى حيث تم ذلك بنقل التأكيد إلى دراسة التاريخ الآسيوي والإفريقي من الداخل، وهذا تصحيح ضروري. وكانت أحوال المعرفة في حينه تجعل المحاولات الأولى للحكم على الاستعمار غير ناضجة، ونحن لن نكون بوضع يمكننا من الالتفات إلى مسألة الاستعمار بتصور حقيقي لتقدير أثره بتجرد وبصورة علمية إلا عندما تتوفر لنا معرفة أوسع وأوضح عن التحرك الحقيقي للمجتمعات الآسيوية والإفريقية.

إن دراسة المجتمع الآسيوي والإفريقي من داخله لا تزال في مراحلها الأولى، ويبدو أنها ستكون الاتجاه السائد في السنوات القادمة، وأوضح ما في هذه اللحظة هو مدى جهلها، ولا نريد بأي حال أن ننقص من أهمية التقدم الذي أحرزه المؤرخون الهنود واليابانيون والصينيون، ولكننا نقول: إن معرفتنا لا تزال قليلة جداً عن القرون الممتدة من الأزمنة الكلاسيكية حتى أوائل القرن التاسع عشر، والواقع أنه فيما يتعلق بعهدي تانج وسونج من التاريخ الصيني «لا تزال في المرحلة البدئية جداً» كما قال نويتشل الذي يرى انها تقارن

بالمرحلة التي كان فيها تاريخ العصور الوسطى الأوربية قبل قرن من الزمن، أي في زمن سيبوهم[٦١٨]، وكانت الوضعية في المناطق الأخرى أسوأ، إذ حتى سنة ١٩٦١ كان بالإمكان القول: إن التاريخ في جنوب شرقي آسيا لا يزال مهتماً بالدرجة الأولى بضبط وتصحيح أنساب الملوك أو حياة البلاط والقصور وأشغال الوظائف وسياسات وزراء الدول البارزين، وإن ما كنا نعرفه عن الأحوال الواقعية للحياة في الماضي هو قليل بشكل مذهل، وإنه لا يزال ينقصنا دراسة أساسية لتحليل جدي لتركيب المجتمع ـ أي تركيب المجتمعات المتعددة المتباينة في جنوب شرقي آسيا[٦١٩]، والحقيقة أن محاولة فهم المجتمع الآسيوي والإفريقي من الداخل كان معناه في معظم الحالات التحرك من البداية على أسس مختلفة وبفرضيات مختلفة أساسياً عن أسس وفرضيات علم التاريخ الأقدم، إنها تفترض دراسة متعمقة أوسع من كل المحاولات السابقة لبعض الوضعيات الخاصة في مناطق محدودة جداً، أو بالاختصار: إنها تهتم بالتاريخ الدقيق وليس بالتاريخ الشامل[٦٢٠]، وهذا تحد ضخم يرجح أن يشغل جهود المؤرخين الآسيويين والأفريقيين لعدة سنوات قادمة، ولعله الطريق الوحيد الذي يمكن به القيام بتجميع ما يمكن الحصول عليه عن طريق الصدفة من أجزاء من المعرفة عن الماضي وتحويله إلى مادة منظمة ذات معنى لفحص تطور المجتمعات الآسيوية والأفريقية بكافة أشكالها المختلفة وأدوارها عبر القرون.

إن الجيل الجديد من المؤرخين الآسيويين والأفريقيين يدرك أن الشرط الضروري للتقدم في المرحلة الحالية هو دراسة دقيقة مفصلة متعمقة لمشاكل خاصة، وتحقيق هذا يقرر وجهة تيار البحث، شأن ما حدث في أمريكا اللاتينية حيث يتميز الجيل الجديد بمحاولة معالجة التاريخ «من الداخل» فمن المهم إذاً أن نضيف أن الدراسة بالعمق يمكن أن تصبح تافهة إذا نافستها

---

(٦١٨) المصدر السابق (١٩٦٢) ص ٣٢

(٦١٩) انظر «الكتابة التاريخية..» المذكور أعلاه ج ٢ (١٩٦١) ص ٣٢٧

(٦٢٠) انظر أعلاه ص ٣٥٢، ٣٦١، ٣٦٢ الخ.

الدراسة بالعرض، إذ أن التخصص يحمل في ثناياه أخطاراً خاصة وأنه لا ريب في أن تاريخ آسيا وأفريقية قد قاسى في الماضي من ابتعاده عن التيار العام وإنه عولج وكأنه حكر خاص لعدد صغير من العلماء الشرقيين والأفارقة ذوي الاختصاص الدقيق، وفي هذه الوضعية بعض الأخطار حيث أنها أثرت إلى حد ما في كتابات تاريخ أمريكا اللاتينية في الماضي وأنها قد تدوم اليوم عن طريق فكرة « الدراسات الإقليمية » التي أصبحت شائعة اليوم، لذلك من المهم الإصرار كما فعل ر.ف.وال، على أنه « مضى الزمن الذي لم تكن فيه للاختصاصيين في دراسة آسيا حاجة سوى الاتصال بالاخرين من المختصين في نفس الميدان، وأن التحدي الحقيقي الذي يواجه المؤرخين من المختصين في نفس الميدان، وأن التحدي الحقيقي الذي يواجه المؤرخين الآسيويين والأفريقيين اليوم هو: « كيف تجعل مادتهم متيسرة ومفيدة لشعوب تؤثر فيها بيئات مختلفة »[٦٢١].

إذا أعدنا النظر في التطورات التي حدثت في التاريخ الآسيوي والإفريقي خلال الخمسة عشر أو العشرين سنة الماضية، فإننا لا نجد فيها أمراً أقوى من الطريقة التي تحرّر فيها من العزلة، ولم يعد أحد ينظر إليهم كما كان ينظر إليهم حتى السنين القريبة كميادين دراسة خاصة يمكن تركها بأمان بأيدي الاختصاصيين، ولا ريب في أن هذا التبدل الأساسي إنما هو استجابة للأحداث العالمية التي تتابعت منذ سنة ١٩٤٥، غير أنها تمتد اليوم إلى أبعد من دوافعها الأولى التي أوجدتها، فإذا كان الغرض الأول هو تفسير الأصول المباشرة للثورات الآسيوية والإفريقية، فقد تحقق اليوم أن ذلك غير ممكن دون معرفة أوسع مما لدينا عن سوابقها الآسيوية، يضاف إلى ذلك ان هذه المعالجة البرغماطيقية والمعاصرة تهمل كثيراً مما يجدر أخذه بالاعتبار. إن الذي حدث في العشر أو الخمس عشرة سنة الأخيرة هو الانتقال من الأغراض القصيرة

---

(٦٢١) انظر « الفتحات الجديدة: آسيا » المصدر المذكور أعلاه ص ٣٠٢ في « طرق جديدة في التاريخ » ملحق التايمس الأدبي ١٩٦٦

المدى ـ وهي من جانب المؤرخين الآسيويين والإفريقيين تفنيد «التفسيرات الاستعمارية»، أما من جانب المؤرخين الأوربيين والأمريكان فهي تفسير ظهور وانتصار الحركات القومية في آسيا وأفريقية، أي الانتقال من ذلك إلى الاهتمام الخالص بالتاريخ الآسيوي والإفريقي لا لذاته بل أيضاً باعتباره جزءاً متماسكاً من التاريخ العالمي. إن النظرة في آسيا هي النظرة في أكثرية سكان العالم، ولكن الأهم هو الحاجة الى فهم آسيا بالتعابير الآسيوية وفهم إفريقية بالتعابير الإفريقية ـ والنظر إليهم من الداخل وليس من الخارج إذا أريد أن تصبح تجربتهم التاريخية ذات معنى في نطاقها العالمي، إن النمو السريع في الاهتمام بالتاريخ الآسيوي والإفريقي في العشرين سنة الأخيرة أضاف بعداً جديداً إلى الدراسات التاريخية، وعندما نقول هذا لا نقصد أنها كانت مهملة من قبل، فالواقع أنها لم تكن مهملة ولكن نقصد أن تاريخ الشعوب الآسيوية والإفريقية بدلاً من اعتبارها معزولة أصبحت موحدة ضمن صورة التاريخ العالمي، وأنها بدلت أساسياً أبعاد التاريخ العالمي الذي تجري كتابته، وهذا تبدل كبير آخر يحتاج إلى معالجة منفصلة.